

جمال طه
أسرار حرب الغاز
«لقاء المصالح وصدام التنافسات»
دار نهضة مصر

أسرار حرب الغاز

بالمنطقة العربية

# «لقاء المصالح وصدام التنافسات»




جمال طه

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

طه، جمال

أسرار حرب الغاز/ تأليف: جمال طه

الجيزة: دار نهضة مصر للنشر / 2019

208 ص ، 19.5 سم

تدمك: 9789771457893

1 - الغاز الطبيعي

أ - العنوان



الترقيم الدولي: 978-977-14-5789-3

رقم الإيداع: 2019/16320

الطبعة الأولى: يناير 2020




21 شارع أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة

تليفـون : 33466434 - 33472864 02

فاكــس : 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com

# إهداء

إلى وطن عرف أبناؤه كيف يستعيدونه

**بعد أن ظن الإخوان أنهم وأدوه**

أمضيت عمري في الكتابـــة..

فمهنتي ككاتب، ومحلل سياسي، وباحث في شئون الأمن القومي، تستهدف الكشف عما هو مخفي، باستنطاق المعلن من الأحداث والكلمات والصور.. مهنة بالغة الإرهاق، لكن نتيجتَها مبهرة، تراها في أعين القراء، وتعليقاتهم على وقعِ أحداث، وصفت سيناريوهاتها، قبل وقوعها.

استكمال كتاب شيء آخر مختلف تمامًا.. فهو مولود جديد، جَمعت جزيئاتِه، وشكَّلْتُ ملامحَه، واستحضرت رُوحه كما أرغب وأحبُّ، لكنَّني لا أدري كيف سيستقبله الآخرون! فلربما خرج مختلفًا، وهذا شيء يصعب التنبؤ به.

كل ما يطمئنني، أنني بذلت جهدًا دون حساب، وحاسبت نفسي دون تفكير في عائد.

ومما يبعـث على التفـاؤل تزامـن تلك المناسبـة، مع استحضـارٍ بلَغَ حدَّ المشاركة، لرُوحَيْ أبـي وأمـي، كانا السند، والاحتـواء.. وروحاهما تجسيـد للوطن.

أستبشر خيرًا.. أدعو الله أن يباركه.

جمال طه

# مقدمة

الغاز أصبح المحور الأول للصراع الدولي، منذ توقيع الدول الصناعية الكبرى على اتفاقية خفض الانبعاث الحراريّ للغازات بالغلاف الجويّ، في كيوتو باليابان ديسمبر 1999، بعد أن تسبب في فقدان قطاع من طبقة الأوزون، وأحدث خللًا مناخيًّا كبيرًا.. وكالة الطاقة الدولية تُقدر أنه إذا استمرتْ دول العالم في مراعاة الاشتراطات البيئية الواجبة، فإن حصة الغاز والطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة قد تصل إلى 54 % بحلول 2040، مقابل 36 % حاليًّا، مما يفسر أن اعتمادات شركات النفط الدولية العملاقة للاستثمار في مجال الغاز الطبيعي تتجاوز نظيرتَها في النفط بـ25 %، واتجاه العديد من الدول لبناء محطات توليد كهرباء تعتمد على الغاز للاستفادة من انخفاض أسعاره.

الدول الأوربية، أكبر مستهلك للوقود في العالم، اعتمدت على الغاز بدلًا من النفط، روسيا قامت بتأمين قرابة 04% من احتياجاتِها، ولكنَّها أثناءَ الأزمة الأوكرانية وقَعَت في خطأ سياسيٍّ جسيمٍ، عندما قطعت إمداداته لمدة أسبوعين، رغمَ الشتاء القارص، ما أثارَ غضب القارة الأوربية عليها، ودَفَعَهَا لمحاولة تجنُّب احتكارِها للسوق، والحرصِ على تنويع مصادره.. أوربا لجأتْ إلى غازِ بحرِ قزوين، من خلال مشروع أنابيب «نابوكو»، لكن الخلافات بين دوله، وتفجير الحرب السورية، أجهض المشروع، ما شجع أمريكا على اقتحامِ أسواق الغازِ الدولية.. ترامب فتحَ السواحل للتنقيب، متجاهلًا القيود البيئية، ويسعى للانتهاء من تشييد 6 موانئ لتصدير الغاز المسال، ووضع خطة لبناء 30 ميناء آخر.

السوق الدولي للغاز يشهد حاليًّا عملية إزاحة لاثنينِ من كبار المُصَدِّرين، الأول إيران؛ بسبب تدهور قطاع الطاقة على مدى عقدين، والثاني قطر نتيجة للصراع مع الرباعي العربي.. إضافة لفقدان تركيا أهميتها كممر لعبور الغاز إلى

أوربا، وتحوله إلى منطقةِ شرق المتوسط.. أمريكا تستخدم الحظر على إيران وروسيا كأداة سياسية للإطاحة بهما كمنافسَين، أو إضعافِ قدراتهما التنافسية، لمعادلة ارتفاع تكلفة استخراج الغاز الصخري، وزيادة قيمة النقل، مما يفسر محاولاتها عرقلة مشروع السيل الشمالي 2، وإسقاط الدول المنتجة للغاز في الفوضى، بفعل الاضطرابات والحروب الأهلية.. معظمُ دول الشرق الأوسط، خاصةً إبان الموجة الأولى من «الخريف العربي» 2011، ثم ملحقها الراهن 2019، تعتبر نماذجَ لذلك، بدءًا من العراق وسوريا، مرورًا على ليبيا وتشاد والسودان، وانتهاءً بالجزائر.. العمليات القذرة للمخابرات، ونشاط التنظيمات الإرهابية، وإعلام التواصل، أهم أسلحة «حرب الغاز».. هي ظاهرة كونية، تفرض الاستعداد، بما يناسب خطورتها.

اكتشاف غاز شرق المتوسط أشعل التنافسات، وجعل من «حرب الغاز» شبحًا، يُخيِّم على دول المنطقة.. أحاديث الحرب لَاكَتْها كلُّ الألسن، لكنَّ خطورة تداعياتها، وما ستحدثه من نتائج وتغيرات استراتيجية، تتعلق بتوازنات القوى في المنطقة، مما يفرض الاستناد إلى معلومات موثقة، الأمر الذي يفسر حرصنا على البدء مبكرًا في كتابة فصول هذا الكتاب منذ منتصف أكتوبر 2015، وتمسكَنا بخروج كل ما تَضَمَّنَه من رؤى وتحليلاتٍ وتوقعاتٍ مستندة لحقائقَ موثَّقة.

«حرب الغاز» واقع نعيشه، واستحضارٌ لأزمات مستقبلية كبرى.. وهو يمثل في نفس الوقت تطلعات أمة، ومستقبلَ أجيال، وحلمَ وطن.. الحديث حول الغاز أمر جلل لا يَحتمل الهزل، كما لا يحتمل الاجتهاد.. أحاديث الغاز لا تناسبها سوى الكلمة المسئولة، القادرةِ على سبرِ أغوار الغموض، الذي صار يَلُفُّ العالم من حولنا، نتيجةَ تشابكات المصالح، وتعددِ الوجوه.

كتابي هذا، محاولة تنويرية، لكلِّ المهتمين من الرأي العام، وجهدٌ مخلص ومجرد للحشد في حب وطن، أعطى للجميع، ولم يقدم له معظمنا بعض ما يستحقُّ.. وهو «تقدير موقف» للمعنيين من أصحاب القرار، لعل فيه ما يضيء

الطريق، لتجنب المخاطر، والتقدم نحو مستقبل ينعم بالرخاء.

جمال طه

القاهرة 15 مايو 2019

# 1 الخليج بين بحور النفط وإشكاليات الغاز



**كل العلاقات السياسية بتوافقاتها وتقاطعاتها وصداماتها بين دول الخليج بعضها البعض، وبينها وبين دول الإقليم العربية، ودول الأطراف «تركيا، وإيران» يحكمها النفط والغاز.**

اكتشاف أول بئر للنفط بمنطقة الخليج تم في البحرين 1932، متزامنًا مع انهيار السوق الدولي للؤلؤ، نتيجة لظهور اللؤلؤ الصناعي مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهو الذي كانت تعتمد عليه معظم المنطقة بصورة كبيرة.. حتى لو كانت تلك مصادفة، فإن الصدف لا تأتي إلا لمن يستحقها، لتعوضه عما تصورها خسارة فادحة، قد تؤدي لانهياره، فإذا بها تنتقل به إلى مستقبل أكثر رخاءً.. الكشف البحريني أعطى أملًا للسعودية، التي كانت تبحث عن مصادرَ للدخلِ يسمح بتوحيدِ الدولة، ويغطي احتياجاتِ شعبِها، الملك عبد العزيز طلب دعمًا من بريطانيا لتمويلِ الكشوفاتِ النفطية، لكنها رفضت! فمنح امتياز التنقيبِ لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا عام 1933، ليتدفق النفط بكميات كبيرة من بئر الدمام رقم 7 في مارس 1938، وتتوالى الاكتشافات في الكويت والإمارات وسلطنة عمان.. الغاز كان مصاحبًا للنفط، ولكن لم يكن أحد قد شرع في استخدامه كمصدر رئيسي للطاقة النظيفة.. التنافسات بين شركات النفط الدولية بدأت مبكرة.. لكنها لم تصل لمرحلة الحرب.. «المصالح تتصالح».

كل الدول الخليجية تمتلك حقولًا للغاز، تتفاوت احتياطياتها، لكنها مجتمعة تمتلك 22 ٪ من إجمالي الاحتياطيات الدولية من الغاز الطبيعي، وتنتج نحو 11 ٪ من إجمالي الإنتاج العالميِّ، لكنَّ قدراتها التصديرية تراجعت، نتيجةً للتوسع في استخدامات الغاز كمصدر للطاقة النظيفة، والتطور الاقتصادي الهائل.. الكويت والإمارات والبحرين وسلطنة عمان أضحت تستورد الغاز الطبيعي المسال، لم يتبقَّ سوى قطر القادرة على تلبية احتياجاتِهم، والتصدير للخارج، حتى إنَّ خط أنابيب «العين – الفجيرة» الذي تم مده 2003 بطول 182 كم، بسعة 20 مليار متر3 سنويًا، لينقل الغاز الطبيعي العماني إلى محطة الفجيرة للطاقة وتحلية المياه، بدأ تحويله اعتبارًا من نوفمبر 2008 ليتمكن من تصديرِ

الغاز الطبيعي القطري إلى سلطنة عمان نفسها!

قطر اكتشفت أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم عام 1969، لكنه كان اكتشافًا محدودَ القيمة آنذاك، لعدمِ توفر البنية الأساسية للإسالة، أو للتصدير إلى الأسواق الأوربية عبر الأنابيب أو باستخدام الناقلات، كما لم تكن تتوافر خطوط الأنابيب التي تسمح بالتصدير لدول المنطقة بحالته الطبيعية، فضلًا عن أن كل دول الخليج آنذاك كان لديها ما يكفي لتغطية احتياجاتها المحدودة، ولم تكن في حاجة للمزيد.. الاستثمارات الأجنبية اتجهت في قطر خلال التسعينيات إلى عمليات الإسالة، والشحن عن طريق البحر.

قطر تمتلك 880 تريليون قدم3 من احتياطيات الغاز المؤكدة، أي ما يوازي قرابة 31% من إجمالي احتياطيات العالم، قياسًا بنحو 310 تريليونات قدم3 تمتلكها الولايات المتحدة، التي تسعى لمنافسة قطر في قطاع الغاز على المستوى الدولي.. قطر تسيطر على 03% من إجمالي صادرات الغاز عالميًّا، وهو ما يجعلها تحتل المركز الأول كأكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وهي تنفذ منذ سبتمبر 2018، خطة لزيادة القدرة الإنتاجية للغاز المسال، لتصل إلى 110 ملايين طن سنويًّا، بزيادة 34% على الطاقة الإنتاجية الحالية، عند اكتمال التوسعات بحلول 2024.

خط أنابيب غاز «دولفين» تم تصميمه في عام 1999، لنقل الغاز الطبيعي من رأس لفان في قطر إلى أبوظبي في الإمارات، وصولًا إلى سلطنة عمان، بطول 364 كم، يضخ ملياري قدم3 من الغاز الطبيعي يوميًّا، مملوك لشركة دولفين للطاقة المحدودة، المملوكة بدورها لشركة مبادلة الإماراتية بنسبة 51%، وتوتال بنسبة 24.5%، وأوكسيدنتال 24.5%.. وهو أول مشروع لنقل الغاز المكرر عبر الحدود في مجلس التعاون الخليجي، وأكبر مشروع يتعلق بالطاقة في المنطقة، يتضمن جزأين منفصلين؛ الأول: خط أنابيب بحري من رأس لفان إلى الطويلة بدولة الإمارات العربية، والثاني: من قطر إلى سلطنة عمان عبر خط أنابيب «العين - الفجيرة»، وتبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع 7 مليارات

دولار، منها 3،5 مليار لخطوط الأنابيب البحرية، والباقي للمنصات البحرية ومحطات معالجة وضغط الغاز.

كلما زادت قدرات قطر المالية والاقتصادية، تعمقت التناقضات في الاستراتيجيات والسياسات بينها وبين باقي دول الخليج، ومعظم الدول العربية، لمحاولتها ترجمة ذلك إلى نفوذ وتدخلات في شئون الدول الأخرى.. لكن الجديد أنَّها بعد أن تأزمت العلاقات بينها وبين الإمارات، أكدت أنها لن تغلق خط أنابيب «دولفين»، رغم ما كان يمكن أن يؤدي إليه ذلك من مشاكل، نتيجة لأنه يغطي نحو 30% من احتياجات الإمارات من الطاقة، وتعتمد على إمداداته 40 % من الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها.. شركة الطاقة الوطنية «قطر للبترول» بمجرد حدوث عطل بخط «دولفين» منتصف إبريل 2019، سارعت بشحن المواد اللازمة لأعمال الإصلاح، وعَوَّضَت نقص إمدادات الغاز عن طريق شحن الغاز المسال إلى الإمارات.. مما يعكس حرصًا من جانب قطر على الاحتفاظ بحصتها من الصادرات للأسواق الخليجية، لأنها تدرك أن الإمارات يمكنها توفير احتياجاتها من مصادر بديلة، كما أن إيقاف الشحن يعطي مبررًا قانونيًّا لإنهاء العقد الموقع بين الجانبين، والذي يقضي بالتزام قطر بتزويد الإمارات بالغاز حتى عام 2032، وتلك يمكن أن تمثل خسارة كبرى للدوحة، في ضوء ما كشف عنه وزيرا الطاقة في الإمارات والسعودية، من أنه يجري حاليًّا دراسة مد شبكة غاز خليجية مشتركة، تضم الإمارات والسعودية وسلطنة عمان، تليها في مرحلة لاحقة الكويت والبحرين، تمهيدًا لربطها مع مصر والأردن، وربما العراق.

كل العلاقات السياسية بتوافقاتها وتقاطعاتها وصداماتها بين دول الخليج بعضها البعض، وبينها وبين دول الإقليم العربية، ودول الأطراف «تركيا، وإيران»، يحكمها النفط والغاز.. السبب الرئيسي للدعم الإيراني لقطر، إلى حد لعب دور رئيسي في مساندة النظام، عندما كان على وشك السقوط، يرجع لحرص طهران على استمرار التوافق معه، بسبب اشتراكهما في أكبر حقل غاز

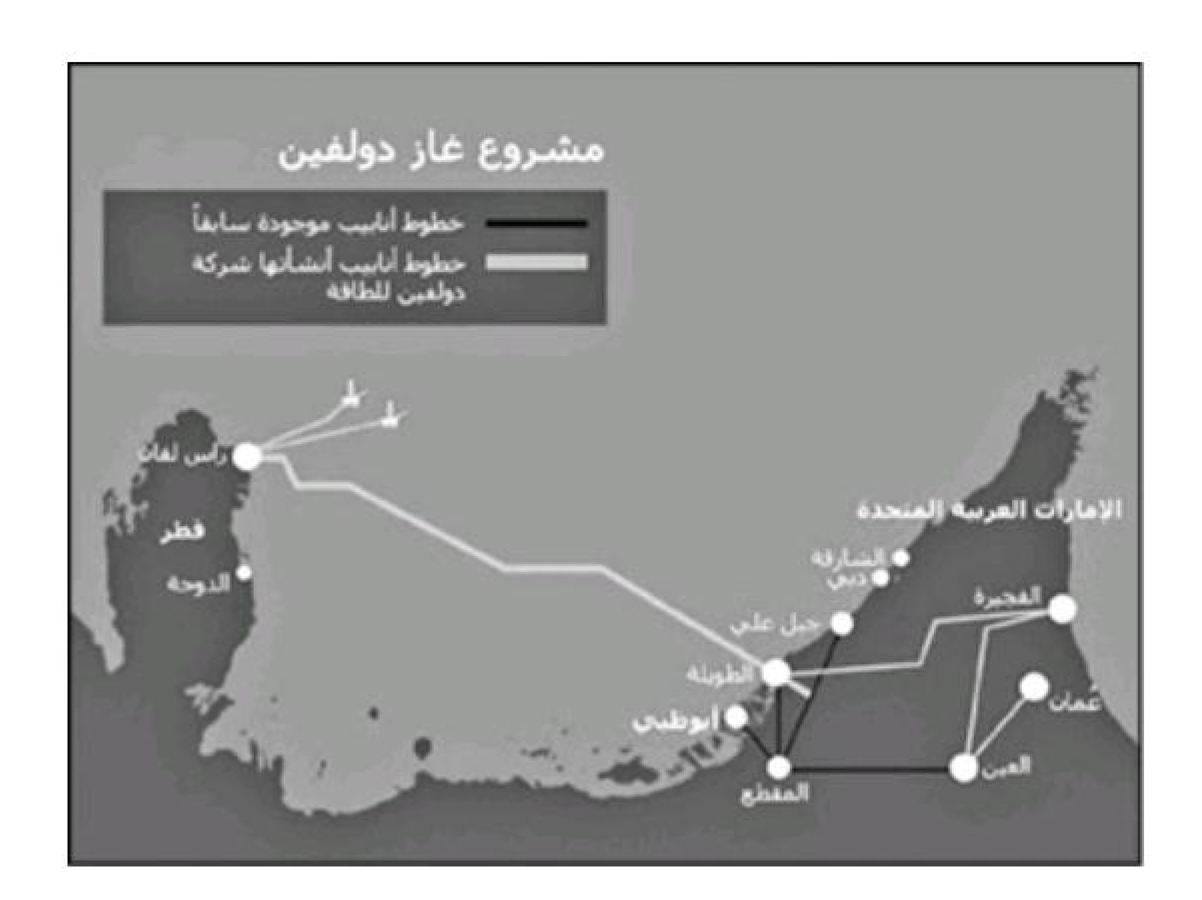
بالعالم، وهو الحقل الممتد تحت المياه الإقليمية للدولتين بالخليج، والمعروف قطريًّا باسم «حقل القبة الشمالية»، وإيرانيًّا باسم «حقل فارس الجنوبي»، وهو يعد أكبر حقل غاز في العالم، باحتياطيات تقدر بـ50.97 تريليون متر3.

الدعم التركي للنظام القطري يرجع أيضًا لنفس السبب؛ البرلمان التركي سارع بعد أقل من 24 ساعة من قيام دول الرباعي العربي بقطع العلاقات مع قطر يونيو 2017، بسنِّ تشريع يجيز نشر القوات التركية على الأراضي القطرية استجابة لطلب عاجل من الحكومة، ليصادق الرئيس رجب طيب أردوغان على ذلك بعد ساعات قليلة، ولتنطلق الترتيبات على الأرض للتنفيذ.. استثمارات قطر في تركيا تجاوزت 20 مليار دولار، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ملياري دولار سنة 2018، لكن العنصر الحاكم هو أن احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي تتجاوز 50 مليار متر3 حاليًّا، تتزايد لتصل إلى 72 مليار متر3 بحلول عام 2030، ولذلك فإن علاقاتها الاستراتيجية بالدوحة تتحدد من خلال رؤيتها لمصادر تلبية تلك الاحتياجات من الغاز الطبيعي، وهو نفس المنظور الخاص بعلاقات التحالف بينها وبين كل من روسيا وإيران.

الاهتمام الأمريكيُّ بقطر، ووضعها الرئيسي ضمن الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، يرجع أيضًا إلى أهميتها كدولة منتجة للغاز، دان بروليت نائب وزير الطاقة الأمريكي كشف عن مباحثات مع الدوحة بشأن تزويد أوربا بالغاز الطبيعي المسال، لأن واشنطن تضغط على ألمانيا أكبر مستهلك للطاقة في أوربا، وعدد من الدول الأوربية الأخرى لاستيراد الغاز الأمريكي والقطري، بدلًا من الروسي، الذي يمثل حاليًّا قرابة 60 % من واردات ألمانيا من الغاز، أمريكا تهدد الشركات الألمانية بعقوبات محتملة، تترتب على التعامل مع خط أنابيبِ «نورد ستريم 2» الروسي الجاري إنشاؤه حاليًّا، والذي سيضاعف الطاقة التصديرية الروسية لألمانيا عبر بحر البلطيق.




## خارطة حقل بارس




## خط غاز دولفين

# 2 قــطــر وشراسة التدخلات الخارجية بالمنطقة



**الجغرافيا فرضت على قطر وإيران المشاركة في أكبر حقل غاز بالعالم، ولكن جنون الغاز دفع كلًّا منهما لتصدير حصته بشكل مختلف.. لكن سوريا هي المعبر الوحيد لمشاريع نقل الغاز من الدولتين لأوربا.**

أمريكا وبريطانيا حفاظًا على مصالحهما الاقتصادية والسياسية في قطر، حرصتا على توجيه ثرواتها الضخمة لتشكيل هوية جيوسياسية تبعدها عن جيران الإقليم العربي، وتقربها أكثر لدول الأطراف، فضلًا عن بث توجهات قد تبدو في ظاهرها نزوعًا نحو الحداثة والعصرنة، مثل أكاديمية التغيير، ودعاوى حقوق الإنسان الخالية من مضمون عملي قابل للتطبيق محليًّا، مما حولها في الواقع إلى جارٍ مارق، يسعى لهدم أسس الدولة الوطنية بالإقليم، وقلب أنظمة الحكم، وخلق حالة من الفوضى، تسمح بالتدخل الخارجي، وهذا هو النموذج الذي نجحوا في تنفيذه بالعراق وسوريا واليمن وليبيا، لكنه فشل في مصر.

الجغرافيا فرضت على قطر وإيران المشاركة في أكبر حقل غاز بالعالم، ولكن جنون الغاز دفع كلًّا منهما لتصدير حصته بشكل مختلف.. سوريا هي المعبر الوحيد لمشروع خط أنابيب الغاز الذي يصدّر الغاز القطريّ إلى أوربا؛ هذا الخط عرضت قطر تشييده عام 2000، بتكلفة 10 مليارات دولار، يمتد لمسافة 1500 كم عبر السعودية والأردن وسوريا وتركيا وصولًا إلى أوربا، تدعمه أمريكا بحكم علاقاتها الاستراتيجية بقطر، كما تسانده تركيا بحكم تعاونها الاستراتيجي مع الدوحة، خاصة في مجال الغاز، سواء بتلبية احتياجات استهلاكها الداخلي، أو الاستفادة من رسوم عبوره، فضلًا عن مشروعات التعاون المشترك بين الدولتين، وقد اتفقت مصالح الدول الثلاث على إسقاط نظام الأسد الذي رفض الموافقة على مد الخط منذ 2009.

سوريا أيضًا هي المعبر الوحيد لخط الغاز الإيراني «خط الأنابيب الإسلامي»، الذي خططت إيران لتنفيذه منذ 2010، ليقوم بنقل الغاز من ميناء عسلوية المطل على الخليج قبالة حقل غاز الشمال، ويمتد بطول 2000 كم، عبر العراق وسوريا ولبنان، ويشحن 20 مليار متر3 من ساحل البحر المتوسط، إما عن

طريق خط أنابيب بحري لتركيا ومنها لأوربا، أو عبر ناقلات الغاز بعد إسالته.. هذا الخط كان كفيلًا بجعل إيران أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم.. مصلحة إيران فرضت عليها الحفاظ على استمرار نظام حكم الأسد، والحيلولة دون سقوطه.

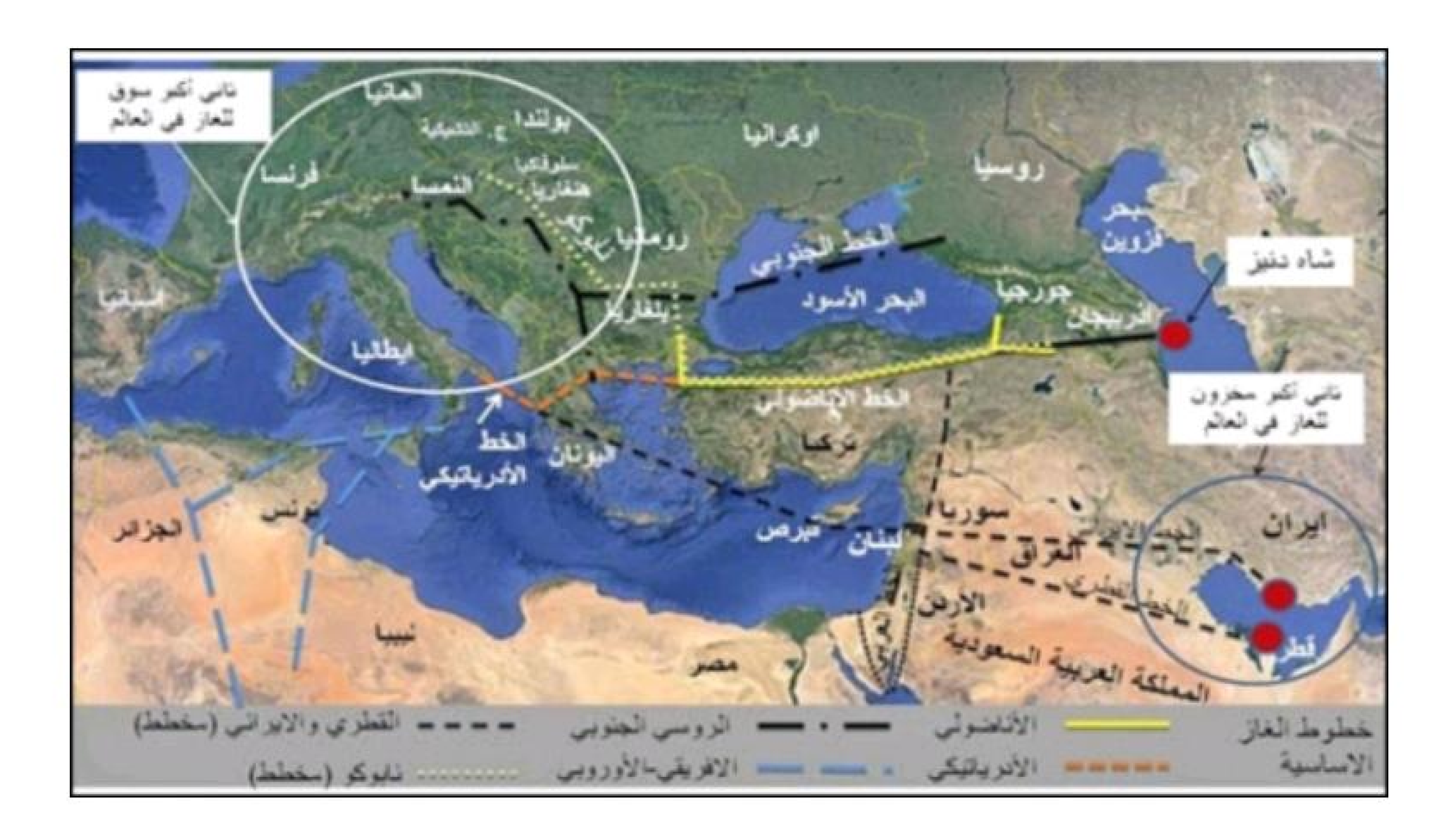
الغاز من حقل واحد، وملاكه شركاء، لكن مصالحهما تصادمت على الساحة السورية؛ قطر وحلفاؤها والتنظيمات الإرهابية التي تدعمها، وإيران والميليشيات الشيعية التابعة لها، لينتهي الصدام بتدمير الدولة، وسقوط أكثر من 350 ألف قتيل، منهم 20 ألف طفل وامرأة، وقرابة 12 مليون نازح بالداخل والخارج، وبعد أن قامت الأطراف المتصارعة بهدم كل منهما للآخر سقط المشروعان القطري والإيراني، ودخلت روسيا لتحسم المعركة لصالحها، وتتخلص من احتمالات منافسة أيٍّ من الغاز القطري أو الإيراني، للغاز الروسي في أوربا، وتستولي على عقود التنقيب عن الغاز السوري، في البر، وبالمنطقة الاقتصادية الحرة في عمق البحر المتوسط، بعد أن أكدت البحوث السيزمية أن الاحتياطي الاستراتيجي من الغاز سيحول سوريا إلى ثالث أكبر دولة منتجة بعد روسيا وإيران، مما يفسر بدء بناء معملين للإسالة.. قطر وإيران خسرا معركة الغاز.. سوريا تهدمت وتشرد أبناؤها.. وروسيا هي الطرف الوحيد المستفيد.. لأنها تدير معركة الغاز، برصانة تضمن لها الخروج مستفيدة من كل الحسابات الخاطئة للاعبين المنتشرين على الساحة.

أطماع قطر في غاز ليبيا والجزائر يرجع لحرصها على عدم وجود منافس قوي لها، كمصدِّر للغاز للسوق الأوربي.. «القطرية للغاز» عقدت اتفاق شراكة مع توتال 2006، التي اكتشفت حقل غاز «NC7» العملاق بحوض غدامس، واشترت حق امتيازه 2009، ليبيا عرقلت تنفيذه، باشتراطها عدم دخول شريك ثالث، قطر شاركت فرنسا في الإطاحة بنظام القذافي ونشر الفوضى بالبلاد.. بعد سقوط النظام 2011 نجحت فرنسا في السيطرة على 35 % من الغاز الليبي، بالاتفاق مع المجلس الانتقالي، الذي كانت تربطه بالنظام القطري

علاقات وثيقة.. قطر دفعت شركة «جلينكور» للتجارة والتعدين، التي تمتلك نسبة كبيرة من أسهمها، للاستحواذ على الغاز الليبي، لكنها فشلت، حتى أصبح فايز السراج رئيسًا لحكومة الوفاق أواخر 2015، فمنحها الحقوق الحصرية لتسويق إنتاج حقلي «السرير ومسلة» اللذَيْن يشكلان 20 % من الغاز الليبي، حتى استولت عليها شركتا «بي. بي ورويال داتش شل» نهاية 2018.

ومن المؤسف أن يتم اغتيال شكري غانم، وزير النفط الليبي، الذي وقع اتفاق 2009 في النمسا إبريل 2012، واغتيال كريستوفر مارجيرب، مدير توتال، وشريكه في توقيع الاتفاق، في العاصمة الروسية موسكو أكتوبر 2014، في عمليتي مخابرات ناجحتَين، انتهتا بتصفيتهما جسديًّا، لتعكسا مدى شراسة «حرب الغاز» التي تتعرض لها المنطقة.. أما في الجزائر، وخلال الموجة الثانية من الخريف العربي التي تمر بها الجزائر والسودان حاليًّا، تقوم قطر بتنفيذ مخطط الفوضى، بتقديم الدعم المباشر لـ«جبهة الإنقاذ» المتعاونة معها بالجزائر، التي نجحت في ركوب موجة الاضطرابات، وتأجيج الشارع الجزائري ضد بوتفليقة، حتى انتهت باستقالته، ومازالت تحرض على مزيد من الاضطرابات بدعوى إسقاط كامل القيادات المنتمية للنظام السابق، والتي تستهدف في النهاية إسقاط الجيش، الذي تنتمي كافة قياداته بالطبع للنظام السابق، مما يفتح الباب لسقوط الدولة، والفوضى، كبداية لقفز عناصر الإخوان على السلطة.. نفس التكتيك التقليدي الذي يتم اتباعه في دول المنطقة المستهدفة.

4 يونيو 2019




# خطوط الغاز من الشرق الأوسط إلى أوربا

# 3 استراتيجية الغاز..
# بين الدبلوماسية والردع



**مصر أجلت الإعلان عن اكتشافاتها من الغاز لأكثر من عام، حتى ترتب أوضاعها بما يتناسب والمخاطر المحيطة بها، تحديث قواتها الاستراتيجية كان على رأس أولوياتها، لتصبح قادرة وبحسم على تأمين ثرواتها في عمق المنطقة الاقتصادية بالمتوسط.**

تاريخ الشرق الأوسط تكتبه الكارتلات الاحتكارية لشركات البترول، طفرة ثراء الخليج تحققت خلال سيطرتها على المنطقة إبان الاستعمار البريطاني.. العواصف تُسقِط مَن خرج عن فُلكِها، معارضًا كصدَّام، أو حتى حليفًا كالشاه، وإثارة الاضطرابات أداة ترويض وضغط على الجميع.. ملف احتياطيات غاز الدلتا والمنطقة الاقتصادية شرق المتوسط حظرته المخابرات الأمريكية منذ السبعينيات؛ حتى لا تنعكسَ الاكتشافات على التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، لكنها بدأت في تسريب بعضه بحذر، ضمن حرب الغاز ضد روسيا.. هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية، وهي جهة علمية محايدة، أعلنت في 2010 عن وجود احتياطي غاز يقدر بـ122 - 220 تريليون قدم3، و1.7-3.7 مليار برميل نفط، بالحوض الرسوبي شرق المتوسط، على مساحة تقدر بـ83.000 كم2، قدرت ما يخص مصر منها قرابة 115 تريليون قدم مكعب، و3,71 مليار برميل نفط، بقيمة إجمالية 700 مليار دولار، قابلة للزيادة.

شركة «رويال دتش شل» التي منحتها مصر حق التنقيب بقطاع «نيميد» منذ 1999، بمساحة (41,500 كم2) شمال شرق المتوسط، اكتشفت بئرين، قدرت احتياطياتهما بتريليون قدم، وأكدت أن تحويلهما لحقول منتجة قد يستغرق أربعة أعوام، اطمأنَّتْ مصر ورسّمَت حدودها البحرية مع قبرص بالمنطقة الاقتصادية 2003، بدون تحديد لنقطة البداية من الشرق مع إسرائيل، لكن الشركة أعلنت توقفها في أعقاب فوضى يناير 2011! رغم اكتشاف إسرائيل حقل «تمار» المقابل لمدينة صور اللبنانية 2009، ثم «ليفياثان» 2010، و«شمشون» 2012، واكتشاف قبرص لـ«أفروديت» 2011.

أوائل 2014 انسحبت «شل» تمامًا بضغوط دولية! وبحجة انعدام الجدوى

الاقتصادية، قياسًا لأسعار الشراء المحددة باتفاقيتها مع الحكومة المصرية، ولكن بعد أن توفر لديها تفاصيل موثقة عن احتياطات الغاز الضخمة التي تخص مصر بالمنطقة! والمثير أنها انتقلت عدة كيلومترات قليلة، إلى الناحية الأخرى من خط الحدود البحرية، إلى المنطقة الاقتصادية الحرة الخاصة بإسرائيل، لتتعاون مع شركة «نوبل إنيرجي».. مصر لم تكن مغيبة عن ذلك، رغم محاولات إلهائها بحرب إرهاب داخلية ضارية.

البحرية الإسرائيلية مدت نطاق أمن سواحلها منذ 2011 لتلتحم بالسواحل القبرصية! حمايةً لمنصات الغاز والأبحاث والتنقيب، وتأمين عمليات النقل، ما تطلب تسيير دوريات مراقبة على مدار الساعة، بالزوارق الحربية والبالونات وطائرات التجسس وبدون طيار، وتعزيز معدات الرصد والإنذار والمخابرات، واستكمال منظومه «باراك» المضادة للصواريخ، ووحدة الصاعقة البحرية «شايطيت١٣»، المسئولة عن حراسة وتأمين المنصات والحقول، إضافة لرصد 620 مليون دولار لإنشاء شبكة دفاعية حول المنصات «الدرع»، كما دعمت أسطولها بالتعاقد مع ألمانيا على ست غواصات «دولفين»، و4 فرقاطات من نوع «السفن الواقية»، يتم تزويدها بأنظمة صواريخ إسرائيلية «باراك 8»، تدخل الخدمة بنهاية العقد الحالي.

إسرائيل سعت للتحالف مع قبرص واليونان، ديسمبر 2010، ووقعت اتفاقًا لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية مع قبرص، وآخرَ للتعاون والتنسيق في مجال التنقيب واستخراج النفط والغاز، نتنياهو زار نيقوسيا فبراير 2012، وبيريز وقع اتفاقًا مع اليونان أغسطس 2012، يمهد لقمة ثلاثية لوضع استراتيجيات تصدير الغاز لأوربا.. منذ 2012 بدأت مناورات بحرية سنوية إسرائيلية يونانية قبرصية بمشاركة الأسطول السادس، للتدريب على حماية حقول ومنصات الغاز، وقبرص وقعت مع إسرائيل اتفاقية لتبادل وحماية المعلومات السرية عن الغاز إبريل 2014.

بعد اكتشاف حقل «أفروديت» بدأت التحرشات العسكرية التركية بقبرص،

رفعت حجم تواجدها العسكري شمال الجزيرة من 36.000 جندي لـ43.000، وسعت لشراء قطعة بحرية قادرة على نقل ألف جندي و150 ناقلة، بتكلفة مليـار دولار، وتطويـر بحريتـها لتفـرض تواجـدها كشريك في غاز المتوسط، متعللة بحق القطاع التركي من قبرص في عوائد نفط الجزيرة، رغم أن وجود الــجزر اليونانيــة مقـابل السـواحل التركيـة يحرمـها حـق تقاسـم المنطقـة الاقتصادية، ما يفسر رفضها توقيع الاتفاقيـة الدولية لقانون البحار.. قبرص تعاقدت على شراء فرقاطتين من فرنسا وزورقين بحريين من إسرائيل، لكنها أدركت أهمية إيجاد ثقل موازٍ للقوة التركية، خاصة بعد تعديل الأخيرة قواعد الاشتباك لقواتها شرق المتوسط، والسماح لوحداتها البحرية بتطبيقها كاملة دون الرجوع للقيادة، والبدء في إرسال سفن البحث والتنقيب للمياه الإقليمية القبرصية، برفقة سفن حربية لحمايتها.

الدبلوماسية المصرية تابعت ذلك عن قرب، والتقطت الخيوط بمهارة، توصلت مع قبرص واليونان لآلية لقاءات دورية منتظمة للخبراء لوضع أسس التعاون الاسـتراتيجي بالمتوسـط، وزيـر خارجيـة قبـرص كان أول وزير خارجية في العالم يزور القاهرة بعد 30 يونيو 2013، والرئيس القبرصي أول زعماء الاتحاد الأوربي، وشاركا معًا في مراسم تنصيب السيسي، وعدلي منصور زار نيقوسيا، مصر وقبرص وقعتا اتفاقية تقاسم مكامن الطاقة ديسمبر 2013، واتفقتا على تسييل الغاز القبرصي بمصانع «دمياط»، مصر وقبرص واليونان وقعوا إعلانَي القاهرة 2014، ونيقوسيا 2015، لتنظيم التعاون في التنقيب عن الغاز، وإعادةِ ترسـيم الحـدود البحريـة، وشـاركت قواتـهم البحريـة فـي منـاورات «آليكساندربوليس» بالبحر المتوسط 2014.

مصر أجلت الإعلان عن اكتشافاتها من الغاز لأكثر من عام، حتى ترتب أوضاعها بما يتناسب والمخاطر المحيطة بها، تحديث قواتها الاستراتيجية كان على رأس أولوياتـها، لتصبح قادرة وبحسم على تأمين ثرواتها في عمق المنطقة الاقتصادية بالمتوسط، أبرمت صفقات لتزويد القوات الجوية بمقاتلات متعددة

المهام، تحقق السيادة الجوية، لمديات بعيدة، «طائرات رافال فرنسية، مروحيات كا52 الروسية الهجومية برًّا وبحرًا»، إدخال منظومة الدفاع الجوي بعيدة المدى لأول مرة بمصر «إس300 المعروفة بأنتاي 2500»، التي يمكنها تدمير 24 هدفًا في وقت واحد على بعد 250 كيلومترًا، التعاقد مع ساجيم الفرنسية لإنتاج طائرات بدون طيار «باترولر» بمدى يتجاوز 200 كيلو، التعاقد على مدمرتين «فريم» من فرنسا، استلام أربعة زوارق أمريكية هجومية «إمباسادور» مسلحة بصواريخ هاربون بمدى 124 كيلو، التعاقد على 4 غواصات «تايب» ألمانية، وسفينة صواريخ روسية «مولينيا»، وحاملتي طائرات الهليكوبتر «ميسترال»، اللتين تعملان كسفن إبرار وقيادة، ويمكن لكل منهما حمل 16 مروحية هجومية ثقيلة، و70 مركبة قتال بينها 13 دبابة، و4 مركبات إنزال، و450 مقاتلًا، ومعهما 4 طرادات «جاويند» للمرافقة والحماية، لتتصدر البحرية المصرية دول الشرق الأوسط، وتتبوأ المركز السادس عالميًّا.

مصر منحت شركة «إيني» الإيطالية امتياز «شروق» 2012، السيسي التقى كلاوديو دِسكالزي مديرها التنفيذي فبراير 2015، ووزارة البترول وقعت معها 3 اتفاقيات لضخ 5 مليارات دولار استثمارات جديدة للتنقيب واستخراج البترول والغاز بالمتوسط، الشركة أعلنت في يوليو عن كشف بمنطقة أبوماضي الغربية 120 كيلو شمال شرقي الإسكندرية، باحتياطيات 15 مليار متر3، والمدير التنفيذي لـ«إيني» عاد للقاهرة واجتمع مع السيسي 29 أغسطس، قبل إعلان اكتشاف حقل «ظهر»، أكبر حقل غاز بالمتوسط، وربما العالم، 190 كيلو شمال شرق بورسعيد، باحتياطيات 30 تريليون قدم مكعب.. ما يرفع احتياطيات مصر لتتجاوز 90 تريليون قدم3!!.. داعش ردت بتفجير مقر «إيني» بطرابلس، وانهارت البورصات وأسهم شركات الطاقة في إسرائيل، التي بنت استراتيجيتها على أساس أن مصر هي أهم أسواق استهلاك غاز حقولها بالمتوسط، وأن تجهيز فائض التصدير يعتمد على مصانع الإسالة بدمياط.

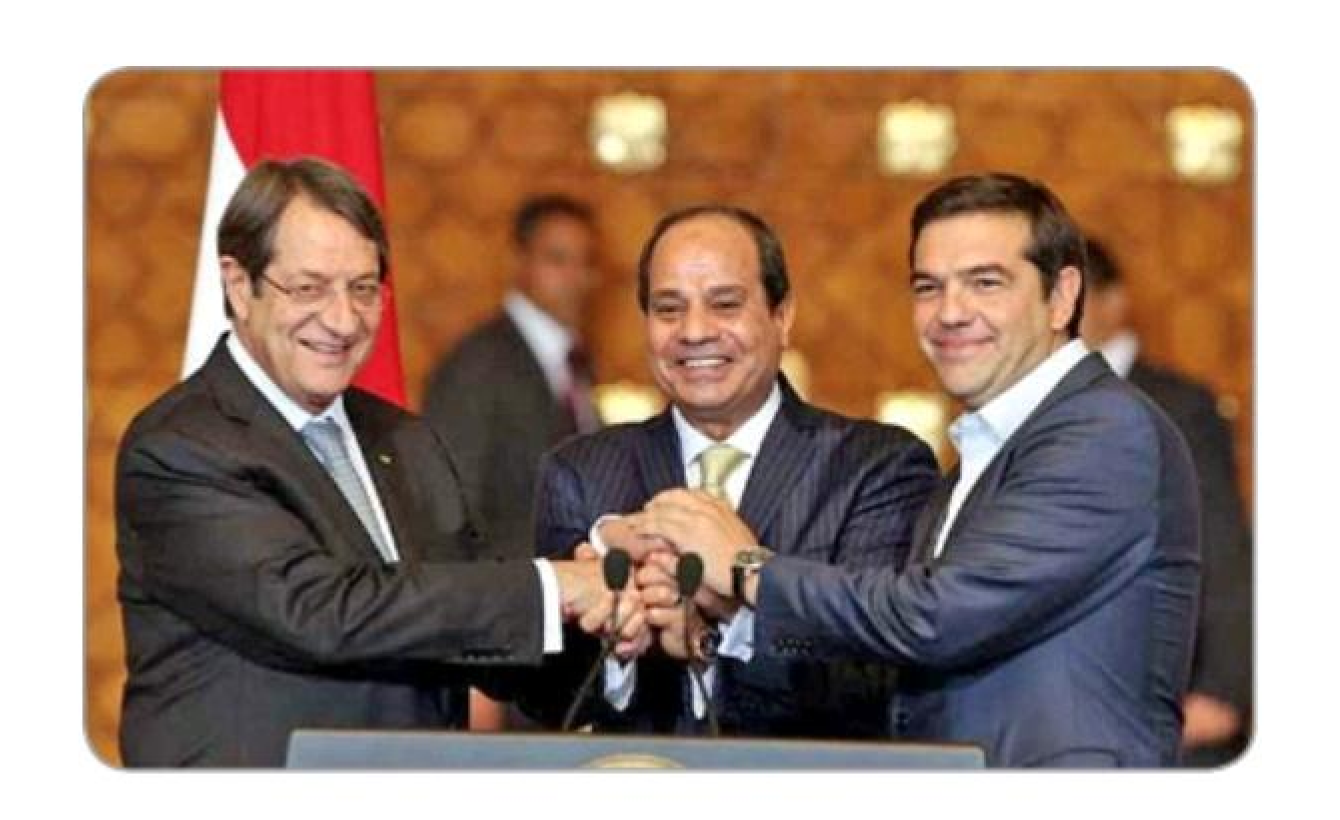
* * *

البعض ينظر لمحطات التمركز العسكري التركي في الطوق الاستراتيجي المحيط بمصر بنوع من التوجس، بدءًا بشمال العراق، سوريا، قطر، إثيوبيا، الصومال، السودان، شمال قبرص، لكن الوجه الآخر للحقيقة يغير تلك الصورة؛ لأن مصر وجهت ضربة قاصمة لتركيا، بإسقاط الإخوان، وإضاعة فرصة تسوية كادت أن تتم لترسيم الحدود البحرية، خلافًا لقواعد القانون الدولي، مما كان يمكِّن تركيا من السطو على غاز المتوسط.. إنشاء محور استراتيجي بين مصر وقبرص واليونان، وترسيم الحدود معهما، وجه ضربة قاصمة للمصالح التركية، وفرض حصارًا محكمًا عليها، نشهد نتائجه تتجسد يومًا بعد يوم.. مصر تنشئ خمس قواعد عسكرية جديدة، بينها أكبر قاعدة متكاملة في إفريقيا، بحلايب وشلاتين، لتكون مركز متابعة وإدارة العمليات المسئولة عن البحر الأحمر وشرق ووسط إفريقيا.. حلقات الطوق التركي بالنسبة لها مجرد أهداف منعزلة يسهل اصطيادها وتصفيتها.. «أردوغان» لا يجيد قراءة التاريخ، الإمبراطورية العثمانية تحولت إلى «الرجل المريض» عندما تمددت بصورة لا تتناسب وعوامل القوة التي تمتلكها، القوة العسكرية المصرية كانت المسئولة عن فرض نفوذها على الولايات التابعة، وتأديب الخوارج، عندما انقلبت عليها دخلت بجيوشها لتأسر رستم باشا، رئيس الوزراء التركي ١٨٣٢، ما دفع الدول الأوربية للتدخل قبل خضوع تركيا لسيادة محمد علي، حاكم المحروسة.. متى تستوعبون التاريخ؟!

14 أكتوبر2015




## حدود الغاز فى البحر المتوسط



رؤساء مصر وقبرص واليونان

# 4 استراتيجية الغاز..

# دعوة للتفاؤل



**الاكتشافات المصرية والقبرصية أضرت بتركيا، خاصة في ظل خلافاتها مع الدولتين، وحرمانها من المنطقة الاقتصادية الخالصة، نتيجة اقتراب الجزر اليونانية من سواحلها.**

مصر اكتشفت الغاز الطبيعي بكميات تصلح للاستغلال التجاري في الدلتا 1967، وفي مياه البحر المتوسط 1998.. الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بلغ 36 تريليون قدم3 عام 1999، ارتفع إلى 67 تريليونًا عام 2006.. ما حول مصر إلى دولة مصدِّرة 2005.. بلغت أقصى معدلاتها «20 مليار متر3» 2009، ثم تراجعت جراء توقف الاستثمارات وعدم وجود اكتشافات جديدة، فضلًا عن تدني السعر لـ«2.65 دولار/مليون وحدة حرارية»، حتى توقف التصدير تمامًا 2012 نتيجة لعمليات التخريب التي تعرضت لها خطوط النقل.. مصر أغلقت معاملَ تسييل الغاز، وأرصفةَ تصديره، وخطوط الأنابيب.. تراكمت مستحقاتُ الشركاء الأجانب، ووقعت أزمة خانقة، احتلت معها واردات الطاقة خُمس فاتورة الاستيراد، والتهم دعمها خُمس الإنفاق العام!

تعديل السياسة البترولية بدأ 2014، بسداد نصف مستحقات الشركاء الأجانب، وتوقيع 67 اتفاقية مع كبرى الشركات العالمية، لضخ استثمارات جديدة في مجال الاستكشاف، وتنمية معدلات الإنتاج، وتحديث البنية التحتية.. الاستكشافات غطت الدلتا والصعيد والصحراء الغربية، والمياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة.. الإعلان عن حقل «ظهر» باحتياطي «30 تريليون قدم3»، كان باكورة اكتشافات متتابعة.. «شمال الإسكندرية» 5 تريليونات، «نورس» بمنطقة امتياز أبوماضي بدلتا النيل 2 تريليون، «آتول» 1.5 تريليون، مصر حققت الاكتفاء الذاتي وتوقف الاستيراد أواخر 2018، بعدها تحقق الفائض.. حقل «نيدوكو» بدلتا النيل كشف عن وجود مخزون بالمنطقة يتجاوز 1.7 تريليون قدم3.. والمسح السيزمي للمنطقة المجاورة لحقل شروق يبشر باكتشاف عملاق، يفوق «ظهر».. اكتشاف «أرامكو» السعودية حقل غاز جديدًا على بعد 26 كم شمال غرب ميناء ضبا بمعدل تدفق 10 ملايين قدم3/

يوم، يؤكد ثراء سواحلنا المطلة على البحر الأحمر.. إضافة لاحتياطي بترول مؤكد يتجاوز 88 مليار برميل.. منطقة غرب المتوسط (تريليون برميل بترول/ يوم).. الصحراء الغربية (100 تريليون قدم3 غاز و6.4 مليار برميل بترول صخري).. خليج السويس (112 تريليون قدم3).. صعيد مصر (تريليون برميل).. إجمالي الاحتياطي المبدئي بمخروط الدلتا من الغاز الطبيعي قرابة 250 تريليون قدم3، والمؤكد ارتفع إلى 100 تريليون قدم3، تتجاوز قيمتها 700 مليار دولار.. مصر أصبحت تحتل المركز السادس عشر من حيث إجمالي الاحتياطيات العالمية للغاز، والخامس عشر من حيث مستوى الإنتاج، وثاني أكبر منتج للغاز على مستوى إفريقيا، وأول دولة منتجة للبترول من خارج أوبك على مستوى إفريقيا أيضًا.. أعماق الأرض الطيبة وامتداداتها في عمق سواحلنا بدأت تبوح بأسرارها.

أجهزة المخابرات ومراكز الدراسات الدولية لفتت إلى أن الدراسات التي أعدت لتقديم الرؤية والتحليل لصانع القرار الأمريكي، ليتم على أساسها تحديد الاستراتيجية والسياسة الخارجية حتى 2020، لم تدرج مصر ضمن أيٍّ من المجموعات الجيوسياسية في العالم، بل أفردت لها دراسة مستقلة، باعتبار أن اكتشافاتها الضخمة من الغاز ستحولها لأكبر قوة اقتصادية بالشرق الأوسط.. مركز ستراتفور الأمريكي وصف استراتيجية مصر في مجال الغاز بأنها عملية تموضع في مركز سوق جديدة للطاقة.. مصر شرعت في تطوير بنيتها الأساسية لتصبح مركزًا إقليميًّا لمعالجة الغاز وإعادة تصديره لأوربا عبر قبرص واليونان بدلًا من تركيا، مستغلة قرب حقل «ظهر» جغرافيًّا من حقل «أفروديت» القبرصي، وحقلَي «ليفياثان وتمار» الإسرائيليين.. مصر وقعت اتفاقًا أوليًّا مع قبرص نهاية أغسطس 2016، لمد خط أنابيب لنقل الغاز المستخرج من حقول الدولتين لمصانع المعالجة والتسييل بدمياط وإدكو، التي تمتلكها مصر، ولا تتوافر لدى أيٍّ من دول المنطقة، ومن المنتظر أن يدخل الخدمةَ 2020، ليكمل باقي عناصر البنية الأساسية الكفيلة بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للغاز وهي: قناة السويس.. خط سوميد الممتد من العين السخنة

بخليج السويس لنقل نفط الخليج لسيدي كرير على ساحل المتوسط بطول 320 كم.. خط أنابيب شرق المتوسط لنقل الغاز بين العريش وعسقلان تحت مياه البحر المتوسط بطول 100 كم.. خط تصدير الغاز من العريش إلى العقبة الأردني، ومنها لمناطق استهلاكه في الأردن وسوريا ولبنان.. معامل تكرير منتشرة بالقاهرة والسويس والإسكندرية وأسيوط.. شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية.. موانئ تصدير الغاز المسال بدمياط وإدكو.. هذه البنية تسمح بتغطية احتياجات السوق المحلية، وتصدير الغاز الفائض، وكذا إعادة تصدير غاز حقول دول المنطقة بعد معالجته وتسييله؛ تحقيقًا لقيمة مضافة ضخمة للاقتصاد المصري، وتحصيل مقابل لعمليات المعالجة، وتقاضي رسوم عبور، على النحو الذي يدعم النمو الاقتصادي، ويجتذب الاستثمارات، ويعزز دور مصر الإقليمي.

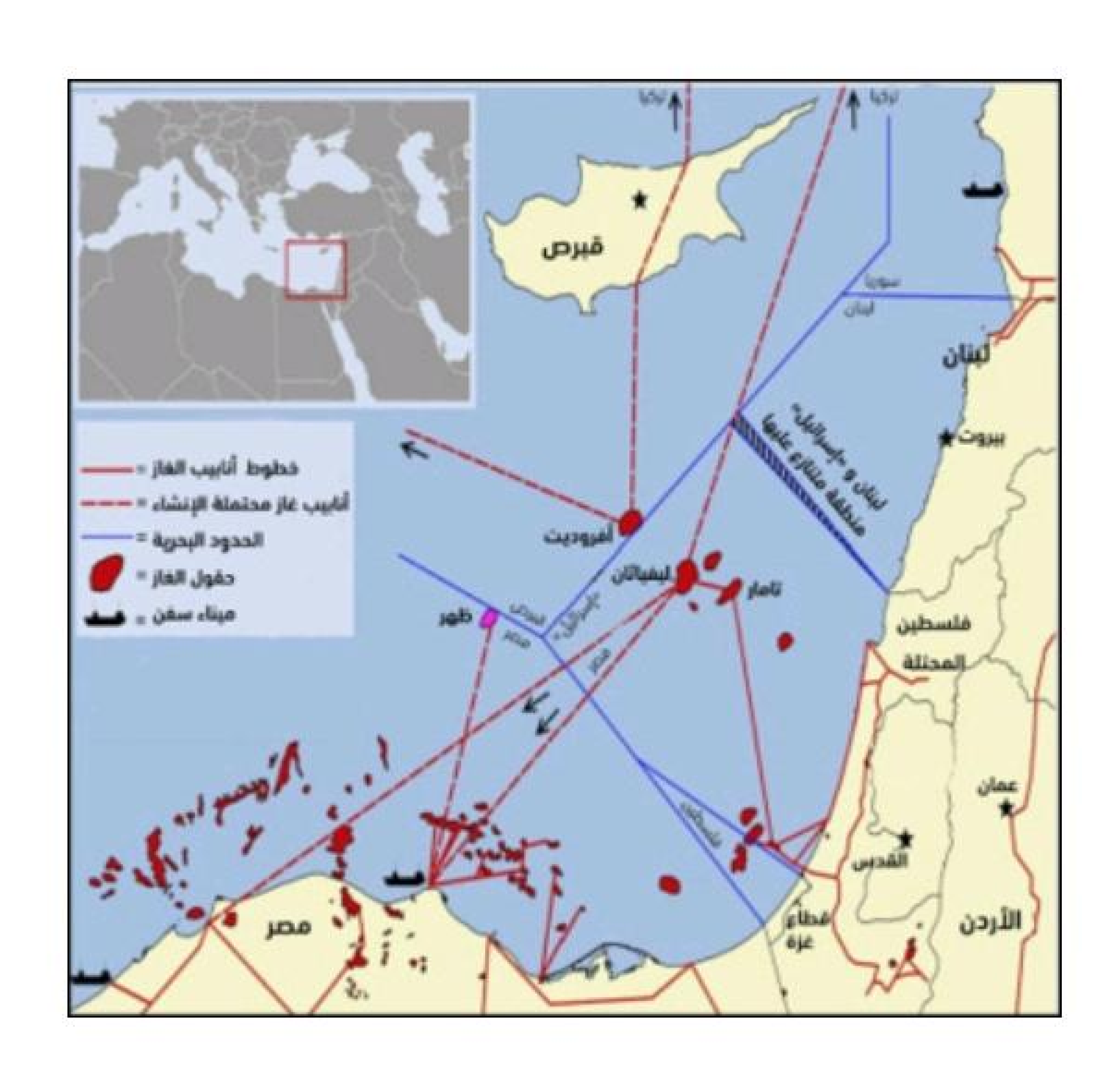
الاكتشافات المصرية والقبرصية أضرت بتركيا، خاصة في ظل خلافاتها مع الدولتين، وحرمانها من المنطقة الاقتصادية الخالصة، نتيجة اقتراب الجزر اليونانية من سواحلها.. هددت شركات النفط، وتحرشت عسكريًّا بأنشطتها، ما دفع لتوقيع إعلاني القاهرة 2014، ونيقوسيا 2015، مع قبرص واليونان لتأمين عمليات التنقيب عن الغاز بالمتوسط، وإعادة ترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث، والأهم المسارعة بتنفيذ خطة تطوير وتحديث استراتيجي للقوات البحرية والجوية المصرية، تسمح لها بالدفاع عن مصالح مصر الاقتصادية على بعد مئات الأميال من أرض الوطن.

مصر ينبغي أن تحول نجاح استراتيجية الغاز إلى قاطرة للتنمية.. تجمع غاز شرق المتوسط لمعالجته وإعادة تصديره لأوربا، تلبية لسعيها نحو تنويع مصادر إمداداتها من الغاز.. تعيد استخدامه - كلما أمكن- في صناعات أخرى، تحقق قيمة مضافة للاقتصاد، وعائدات مالية أكبر من تصديره كوقود.. تنفتح لأي طرح يتعلق بنقل نفط الخليج لأوربا عبر السعودية وقناة السويس، أو خط أنابيب يصب في خط سوميد بعيدًا عن المسارات التقليدية المعرضة لتهديدات

قراصنة الصومال، وحوثيي اليمن.. ويمتد ذلك للعراق، الذي سيؤثر التدهور الاستراتيجي في علاقته بتركيا على عمليات النقل عبر الأراضي التركية، ليصبح الأردن ومصر هما الاختيار الأفضل لعبور صادرات النفط العراقي.

استراتيجية الغاز واحدة من أنجح الاستراتيجيات في مصر، مما يرجع للرؤية الاستراتيجية للقيادة السياسية، وحكمة إدارة القطاع من جانب المهندس شريف إسماعيل إبان توليه وزارة البترول، ثم رئاسته للوزراء.. حرب الغاز تطلب لإدارتها مِهَنِيًّا يمتلك الرؤيا.. شريف إسماعيل كان المسئول المناسب، في التوقيت المناسب.

10 نوفمبر 2016




## ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص واليونان




## مصر مركز إقليمي للغاز



## الرئيس عبد الفتاح السيسي وافتتاح حقل «ظهر»
## 31 يناير 2018

# 5 محاولات إفساد تحالفات مصر الغازية



**بمجرد بدء التفاوض على اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وقبرص، بدأ الإخوان وتركيا في الترويج بأن مصر تبدي تنازلات تتعلق تارة بحقوق السيادة، وأخرى بالممتلكات، وثالثة بحقوق الاستغلال.**

2/1. مصر وقضية التنازل عن «خيوس» اليونانية

في محاولة لعرقلة التطور الاستراتيجي في العلاقات المصرية اليونانية، تلقت محكمة القضاء الإداري دعوى لوقف تنفيذ قرار توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان أغسطس 2016، بما ترتب عليها من آثار تتضمن التنازل عن جزيرة «خيوس» Xios، واستمرار الجزيرة ضمن الأوقاف المملوكة لمصر! ونفاد عقد إيجارها، وتحصيل ريعه السنوي، وعرض الاتفاقية على مجلس النواب.. وصاحبت الدعوى حملة على وسائل التواصل الاجتماعي للترويج بوجود تنازلات لصالح اليونان، استنادًا لمغالطات تاريخية وموضوعية، مما فرض التناول لإيضاح الحقائق.

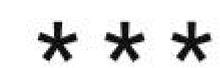
بمجرد بدء التفاوض على اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وقبرص، بدأ الإخوان وتركيا في الترويج بأن مصر تبدي تنازلات تتعلق تارة بحقوق السيادة، وأخرى بالممتلكات، وثالثة بحقوق الاستغلال.. وتفاقم ذلك عندما حاولت اليونان استغلال اتفاق ترسيم الحدود مع مصر كمبرر للتخلص من عبء القيمة الإيجارية السنوية للأوقاف المصرية، تحت ضغط ظروفها الاقتصادية، فامتنعت عن سداد إيجار الأوقاف من يوليو 2016، ولم تستقبل اللجنة التي أرسلتها الوزارة لحصر أملاكها على الجزيرة، كما لم تمكنها من أداء مهمتها، ما استغله رافعو الدعوى القضائية، مما فرض إبراز عدد من النقاط الجديرة بالملاحظة:

1 - أن المجموعة التي رفعت قضية ترسيم الحدود مع اليونان، هي نفسها التي رفعت الدعوى التي رفضها القضاء الإداري ديسمبر 2012، والتي طالبت باسترداد قرية أم الرشراش «ميناء إيلات الحالي» من إسرائيل! وهي جزء من

المجموعة المشاركة في دعاوى إلغاء ترسيم الحدود مع قبرص والسعودية.. استغلالًا لحق التقاضي، في الإساءة لعلاقات مصر الإقليمية، على نحو يعيق تعاون مصر مع دول الإقليم، ويعطل استثمار الثروات الطبيعية.

2 - اعتمدت دعوى «خيوس» على قيادات بهيئة الأوقاف، ادعت بأن القيمة الإيجارية كانت عن كامل الجزيرة لا عن الأوقاف المصرية بها، وخلطت بين مفاهيم السيادة على الأرض، والملكية العقارية، وتجاهلت أن هذه الأوقاف الخاصة لا علاقة لها بالسيادة، ولا تمس قضية ترسيم الحدود.

3 - أن القيادات المشار إليها بالأوقاف لا تعنيها مصلحة الدولة، بل إنها رفضت التعاون مع مؤسساتها المعنية، ما دفع محامي هيئة قضايا الدولة في أول جلسة لمفوضي الدولة المكلَّفِين بدراسة القضية، لمطالبة المحكمة بإدخال هيئة الأوقاف خصمًا لامتناعها عن إمداد الهيئة بالمستندات! وهو ما دفع المحكمة لإلزام الأوقاف بتقديم المستندات المطلوبة منها، وإعطاء أجل شهر لاختصامها لتقديم عقد الإيجار وبيان كامل بحصر جميع الأملاك المصرية باليونان وإيرادها وريعها.



الأوقاف المصرية تنتشر بجزيرتي كافلا وثاسوس اليونانيتين، وفي الحرمين الشريفين.. محمد علي وضع يده على اليمن، واجتاح بر الشام.. ضم السودان ومنابع النيل، ومنحه السلطان العثماني الباشوية على جدة، بعد أن قضى على التمرد الوهابي.. فهل رتب ذلك لمصر أي حقوق سيادة حتى تدعي تملك «خيوس»؟!

20 فبراير 2017

المحققون اتجهوا صوب بريطانيا، لكنها لم تبد أي تعاون، ولم تقدم أي معلومات، رغم الإلحاح؛ ما دفع حكومة ماتيو رينزي السابقة إلى اتهام كمبريدج بتعطيل التحقيقات، وإخفاء المعلومات.. بريطانيا قادت حملة الحصار الدولي لمصر منذ 30 يونيو 2013، وكانت بصدد توجيه ضربة قاصمة لعلاقات التعاون بين إيطاليا ومصر.

2/2. عودة السفير الإيطالي وإغلاق ملف «ريجيني»

بين اختفاء جوليو ريجيني «25 يناير 2016»، والعثور على جثته «3 فبراير»، أحداث أزمة غابت تفاصيلها، لكن خطورة نتائجها تفرض محاولة سبر أغوارها.. بدأ دارسًا للنشاط العمالي، ودور التنظيمات العمالية في البلدان التي تعرضت للخريف العربي بجامعة كمبريدج البريطانية، أوفد كدارس للدكتوراه بالجامعة الأمريكية بالقاهرة سبتمبر 2015، شارك في تأسيس نقابة الباعة الجائلين «تتجاوز أعدادهم 6 ملايين»! واستخدمها كنموذج برسالته عن النقابات المستقلة بمصر، واعتاد الحصول من رئيسها على معلومات منتظمة تتعلق بأنشطتهم، وعده بمبلغ 10.000 جنيه، ولم يفِ؛ ما دعا الأول للتقدم ببلاغ يشكك في نشاطه واهتماماته، الشرطة فرضت مراقبتها لعدة أيام، ثم رفعتها قبل اختفائه بثلاثة أيام.

الأمن الإيطالي وضع منذ البداية ثلاثة احتمالات للجهة المتورطة؛ الأولى: الأمن المصري؛ بسبب تتبعه لنشاط ريجيني على الأراضي المصرية، الثانية: بريطانيا؛ لأن تخصص المذكور ودراسته تقع ضمن اهتمام دوائر مخابراتها، ولأن اتساع نشاطه وخضوعه للمراقبة الأمنية يمكن أن يكشفه، ويتسبب في توريط بريطانيا مع مصر، والثالثة: التنظيمات الإرهابية وبينها الإخوان؛ للإضرار بالعلاقات الاستراتيجية بين مصر وإيطاليا.. ولم يكن لدى الأمن الإيطالي ما يدفعه لترجيح أي من الاحتمالات الثلاثة.

القضية تمت إدارتها في البداية بأسلوب يعتمد على إخفاء الحقائق، والاكتفاء بالإنكار؛ مما أفرز جوانب قصور، ولدت شكوكًا لدى الجانب الإيطالي، سمحت للجهات المعادية بدس معلومات مغلوطة لتوريط مصر، حتى كادت تنحصر فيها الشبهات.. الأمور تعقدت في «مارس» إلى حد طلب فريق التحقيق الإيطالي استجوابات وتحريات تتعلق بخمسة من ضباط قطاع الأمن الوطني، وأعد في إبريل قائمة تضم الـ«26» المعنيين بالقضية، استبعد منها التابعين لجهات سياسية أو تنفيذية؛ لمعرفتهم بالجريمة بحكم مناصبهم، وكذا من

تدخل في القضية بعد مقتل ريجيني، وبقي في القائمة عشرة أسماء، اعتبرهم المسئولين، وطلب من النائب العام المصري توجيه الاتهامات لهم، كما اتهم السلطات بعرقلة عمل الشركة الألمانية المكلفة بتفريغ أشرطة كاميرات المراقبة بمحطات مترو الأنفاق.. إيطاليا بدأت ضغوطها بسحب السفير، ومنع تصدير قطع غيار مقاتلات «إف- 16».

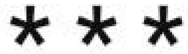
فريق النيابة العامة الذي تسلم القضية تدارك الأخطاء التي ارتكبت في بدايتها؛ لأنه أدرك أن الطرف الآخر نِد في مهنيته؛ ما يفرض احترامه، اللقاءات المتبادلة بلغت ستة، اقتنع بعدها الجانب الإيطالي بأن الأمن المصري ليست لديه دوافع لارتكاب الجريمة؛ الضحية أجنبي، حال ارتكابه جريمة، أو تسبب في إزعاج السلطات، هناك العديد من إجراءات التعامل القانونية، بدءًا من القبض والتحقيق، وانتهاء بالمحاكمة والترحيل.. إلقاء جثته في الطريق أثناء زيارة وفد إيطالي من رجال الأعمال تترأسه وزيرة التنمية الاقتصادية ليس بديلًا مطروحًا لجهة أمنية تعرف كيف تخفي مظاهر تورطها، الفريق اقتنع أيضًا بممارسة ريجيني لأنشطة سرية، بتمويل بريطاني، وتورطه في عمليات تحريض وتوجيه لتحركات مضادة في ذكرى 25 يناير، صحيفة «لاستامبا» تساءلت عما إذا كان ريجيني يعمل جاسوسًا للمخابرات البريطانية، ومتعاونًا مع الإخوان، خاصة بعد العثور على أرقام لعناصر حركية بالتنظيم على هاتفه، المحلل الإيطالي «جيبدو تاييتو» بصحيفة «البيريماتو نوتيسيا» اتهم بريطانيا بقتل ريجيني للوقيعة بين القاهرة وروما، وتضييق الخيارات الجيوسياسية لإيطاليا.. المحققون اتجهوا صوب بريطانيا، لكنها لم تبد أي تعاون، ولم تقدم أي معلومات، رغم الإلحاح؛ ما دفع حكومة ماتيو رينزي السابقة إلى اتهام كمبريدج بتعطيل التحقيقات، وإخفاء المعلومات.. بريطانيا قادت حملة الحصار الدولي لمصر منذ 30 يونيو 2013، وكانت بصدد توجيه ضربة قاصمة لعلاقات التعاون بين إيطاليا ومصر، على نحو ما تم مع روسيا، في حادث إسقاط طائرتها فوق سيناء.

مصر بالنسبة لإيطاليا تلي ليبيا مباشرة من حيث الأهمية؛ «إيني» عدلت خريطة استثماراتها بحيث تحظى مصر بـ70 % من إجمالي استثماراتها المستقبلية في الخارج، إيطاليا ثاني أكبر شريك تجاري مع مصر بعد الولايات المتحدة، والشريك الأول بالاتحاد الأوربي، ناهيك عن أهمية التعاون لمحاربة الهجرة غير المشروعة، والأنشطة الإرهابية.. الغارات المصرية على مواقع الإرهابيين في ليبيا عكست تطوير مصر لاستراتيجيتها بالمنطقة نحو المزيد من الديناميكية، هذا التطور فتح الطريق للجيش الوطني الليبي لتوسيع سيطرته على الشرق، لتشمل الوسط والجنوب، وأصبح يهدد باجتياح المنطقة الغربية التي تعاني فيها القوى السياسية والجماعات المسلحة من انقسامات حادة، ونقص في الإمدادات، بعد أن هددت ضربات الطيران الدعم القطري المقبل جوًّا وبرًّا من السودان، ونجحت زوارق البحرية الليبية في منع الإمدادات التركية من البحر.. إيطاليا دفعت بوحدات بحرية للساحل الليبي ضمن جهودها لوقف الهجرة، لكنها لا تضمن سلامتها دون تنسيق مع مصر، البرلمان الإيطالي لديه قناعة بالأهمية الجيوسياسية لمصر، وبأن التنسيق الاستراتيجي بين القاهرة وباريس سمح للأخيرة بلعب دور رئيسي على الساحة الليبية.. القطيعة بين مصر وإيطاليا دفعت الأخيرة للرهان على الطرف الخاسر في الصراع «كرازاي ليبيا»، الأمر الذي يهدد بضياع مصالحها؛ مما يفسر هجوم البرلمان على سياسات حكومة جنتيلوني بليبيا، وضغوطه لعودة السفير للقاهرة، وإيفاده نيكولا لاتوري رئيس لجنة الدفاع بالشيوخ، وماوريتسيو جاسباري نائب رئيس المجلس للقاهرة.. في اليوم التالي لعودة السفير نقلت «نيويورك تايمز» عن مسئولين بإدارة أوباما السابقة تأكيدهم لمعرفة السلطات الأمريكية بتورط رسمي مصري في مقتل ريجيني.. طلقة فارغة، ذهب صداها أدراج الرياح.

البيان الصادر عن الخارجية الإيطالية يبرر عودة السفير بتطور التعاون بين هيئتي التحقيق بشأن قضية ريجيني.. تراجع مشرف، لكن الحقيقة أن عودته ترجع لقناعة إيطاليا بخطأ تقديراتها، وسعيها لضمان مصالحها الاستراتيجية،

خاصة أن الخارجية وجدت أن قطع العلاقات مع مصر فتح عليها جبهات عديدة، تقف أمامها ويداها مغلولتان دون وجود دبلوماسي، بدأت باختفاء المصري عادل معوض، وانتهت بالقبض على السائح الإيطالي الذي قتل المهندس المصري بمرسى علم، الدولة الإيطالية ملزمة بمتابعة تلك القضايا والتدخل كلما لزم الأمر؛ وهو ما يحول دونه غياب السفير، وتوتر العلاقات.. متابعة مصالح الأحياء، التزام له أولوية لدى روما، عن كشف غموض جريمة رحل ضحيتها بكل أسرارها الخبيثة.

24 أغسطس 2017



# 6 حرب الغاز القادمة..

# ساحة الحرب



**عندما استشعر الروس التطبيع التركي الإسرائيلي تمهيدًا لصفقة الغاز، ابتلعوا علقم إسقاط تركيا لطائرتهم الحربية، واغتيال سفيرهم بأنقرة، وطبَّعوا العلاقات مع أنقرة؛ لأنها ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي بعد ألمانيا «30 مليار متر مكعب»..**

«السيسي» عيَّن الفريق محمد فريد حجازي رئيسًا جديدًا لأركان الجيش 28 أكتوبر 2017، كلفه بعد شهر باستعادة الأمن والاستقرار في سيناء، بالاستعانة بالشرطة، وباستخدام القوة «الشاملة».. «سيناء 2018» بدأت 9 فبراير، بعد ثلاثة أسابيع من تعيين الوزير عباس كامل رئيسًا للمخابرات العامة، كل الشواهد أكدت أننا لسنا بصدد مواجهة بضع مئات من الإرهابيين بسيناء، وإنما عملية تعبئة شاملة للدولة، والتدريب على الفتح الاستراتيجي الشامل لأول مرة منذ حرب 1973، استعدادًا لخوض حرب بات قرع طبولها يصم الآذان.. مما فرض تناول «ساحة الحرب، الأسباب والمبررات»، تمهيدًا لرصد عمليات «التحضير الميداني».. وبداية لا تقلقوا، فبشائر النصر في الآفاق.. فقط، انتبهوا جيدًا.

إسرائيل أول منتج لغاز المتوسط، وأول من سعى لفتح أسواق تصديره، كان أمامها ثلاثة بدائل للاختيار.. الأول: مد خط أنابيب «إيست ميد» لنقل الغاز من حقول إنتاجه إلى قبرص، ثم يتجه شمالًا تحت البحر إلى تركيا، ليصب في شبكة الأنابيب التي تغذي السوق الأوروبية، أهمية هذا البديل ترجع إلى أن تركيا دولة استهلاك عالٍ للغاز، روسيا تمدها بـ55 % من احتياجاتها، لكنها تسعى لتنويع مصادرها، المسافة بينها وبين الحقول قصيرة، والبنية الأساسية للتصدير لأوربا جاهزة، وبالتالي فالتكلفة معقولة.. «نتنياهو» سارع بالاعتذار لـ«أردوغان» عن حادث مرمرة 2010، ودفع تعويضات لعائلات الشهداء، ليستأنف العلاقات السياسية.. وتركيا؛ رحبت بربط إسرائيل بمصالح مشتركة ضمانًا لوقف دعمها للأكراد.. قبرص لم تتحمس لتصدير الغاز الإسرائيلي عبر أراضيها لتركيا، لأنها تريد تصدير غاز حقولها، وهو ما لن يتم عبر تركيا، نظرًا

لعداوتهما التاريخية.. «مركز أورشليم لدراسات المجتمع والدولة»، أحد أوثق مراكز الأبحاث الإسرائيلية ارتباطًا بدوائر صنع القرار، أجرى «تقدير موقف» بمناسبة اكتشافات الغاز بمصر 2015، أكد فيه أولوية الشراكة الاستراتيجية لإسرائيل مع مصر وقبرص واليونان، في مواجهة تركيا التي وصفها بـ«العدو المشترك»، موقع «oil price»، المتخصص في شئون الطاقة حذر من أن تعاون إسرائيل مع تركيا سيدمر فرص تعاونها مع قبرص واليونان ومصر، ويهدد الاستقرار بالمنطقة.. رغم ذلك فضل «نتنياهو» الاختيار الأسوأ، لكنه اضطر للتراجع بعد أن أدت مزايدات تركيا على قضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس إلى تدهور حاد في علاقات الدولتين، رغم أن شركة «ليماك» القابضة التركية، التي يرتبط رئيسها نهاد أوزدمير بعلاقات قوية مع أردوغان، هي التي قامت ببناء السفارة!

البديل الثاني مد الخط الإسرائيلي إلى جنوب قبرص، ومنها إلى اليونان، ثم إيطاليا قبل توجهه لأوربا، العواصم الأربع اتفقت، إبريل 2017، على أساسيات أطول خط غاز بحري في العالم «2200 كم»، تكلفته المبدئية «7 مليارات دولار»، قابلة للزيادة حتى «12 مليارًا»، وطول مدة تنفيذه «8 سنوات»، وتلك اعتبرت منذ البداية عوامل معوقة لقبوله.

البديل الثالث نقل الغاز القبرصي والإسرائيلي إلى مصر من خلال خط أنابيب تقترب تكلفته من مليار دولار، لتحويله إلى غاز مسال ثم تصديره عبر خطوط أنابيب بحرية، أو بالناقلات العملاقة لأوربا.. مصر وقعت مع قبرص اتفاقًا مبدئيًا، أغسطس 2016، لربط حقل أفروديت بمحطات الإسالة، شراكة شركة «شل» العالمية في الحقل القبرصي «35%»، وفي محطة الإسالة المصرية «35.5%»؛ يعزز معدلات الإنجاز، ليصبح الخط جاهزًا للعمل 2020.. دخول إسرائيل كشريك يرتبط بتسوية الغرامات التي حصلت على حكم بشأنها ضد مصر من المحاكم السويسرية تعويضًا عن وقف بيع الغاز بعد 2011.. اعتماد هذا البديل على الشحن بالناقلات يسمح بالإنتاج والتصدير فورًا، مما يوفر

عائدات لتمويل الخط، هذا البديل سيحول القاهرة إلى مركز إقليمي متكامل للطاقة. الحروب التي أعقبت الخريف العربي لم تنفجر عشوائيًّا، بل كانت مستهدفة، لكن الحرب المقبلة هي الأخطر، والأشد ضراوة.. فمنطقة شرق المتوسط تحتضن ثروات غازية مهولة، تبلغ قرابة 340 تريليون متر مكعب، وفق تقديرات المسح الجيولوجي الأمريكي، وهي كمية تتجاوز الاحتياطي المؤكد بالولايات المتحدة؛ ما يجعلها بؤرة الاهتمام الدولي في السنوات المقبلة، لأنها قادرة على قلب توازنات القوى بالمنطقة والعالم.

إسرائيل اكتشفت الغاز قبالة سواحلها 1999، لكن الاحتياطيات الأكبر كانت بالمياه العميقة، حقل «تامار» 2009 بتقديرات 9 تريليونات قدم مكعب، يقع بالمنطقة المتنازع عليها مع لبنان، والتي تسيطر عليها إسرائيل، حقل «ليفياثان» احتياطياته 18 تريليون قدم مكعب.. قبرص اكتشفت حقل أفروديت 2011، باحتياطي مقدر بـ27 تريليون قدم مكعب، التهديدات التركية، ومنع بحريتها لحفار «إيني» الإيطالية من الوصول لمواقع التنقيب القبرصية، تزامنت مع اكتشاف كونسورتيوم «إيني» و«توتال» الفرنسية مكمنًا كبيرًا للغاز شمال غربي قبرص، مماثلًا في طبيعته لحقل «ظُهر».. لبنان رسَّم حدوده البحرية مع قبرص، لكن الخلافات مع إسرائيل والأزمة السورية حالتا دون ترسيمه لحدوده الجنوبية والشمالية، المسوحات التي نفذتها شركة «إس جي إس» الأمريكية أكدت وجود كميات كبيرة من الغاز، لا تقل عن 20 تريليون قدم مكعب، لبنان وافق، ديسمبر 2017، على عرض كونسورتيوم «توتال»، «إيني»، و«نوفاتك» الروسية للتنقيب والإنتاج بالشريط الموازي لمنطقة النزاع مع إسرائيل، لكن «ليبرمان» وصف الإجراء بالاستفزازي، ووجه تهديدات صريحة.

حقل «مارين» تم اكتشافه بالمياه الإقليمية لقطاع غزة الفلسطيني منذ 2000، يحتوي على كميات تكفي لسد احتياجات القطاع، بدلًا من الاستيراد، لكن إسرائيل تسيطر عليه، وتشترط موافقتها قبل السماح بأية عمليات تنقيب أو مد أنابيب للغاز.. إسرائيل تفرض الوصاية، بدعاوى أمنية.. والمنطقة على

برميل بارود.

سوريا ليست في وضع يسمح بدخولها معترك حرب الغاز، رغم أن الحرب السورية من بدايتها كانت حرب غاز، استهدفت إسقاط النظام وتفتيت الدولة لإيجاد ممر لخط أنابيب الغاز القطري المتجه لتركيا ومنها لأوربا، مما يفسر التدخل الروسي للدفاع عن مصالحها الاقتصادية في استمرار السيطرة على 37 % من إمدادات الطاقة لأوربا، لكن الاقتصاد يحكم السياسة، وعندما استشعر الروس التطبيع التركي الإسرائيلي تمهيدًا لصفقة الغاز، ابتلعوا علقم إسقاط تركيا لطائرتهم الحربية، واغتيال سفيرهم بأنقرة، وطبَّعوا العلاقات مع أنقرة؛ لأنها ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي بعد ألمانيا «30 مليار متر مكعب»، لكن «القطرية للغاز» تمكنت من شراء 20 % من أسهم «روس نفط»، التي قامت بشراء 30 % من أسهم «ظهر» لتشارك «إيني» و«بي بي» البريطانية في اقتسام أرباح الحقل المصري.. تشابك المصالح يتخذ منحًى أقرب للجنون.. مصر عملت بمعدلات متسارعة لإنجاز مراحل تنمية الحقل، على النحو الذي أدهش رئيس «إيني»، وذلك انطلاقًا من حقيقة أن الغاز والبترول بشرق المتوسط يوجدان تقريبًا في حوض رسوبي واحد، وعلى أعماق مشتركة، تمتد من شواطئ شبه جزيرة سيناء، مرورًا بشواطئ فلسطين ولبنان وسوريا وقبرص؛ لذلك فإن الجميع يسحب من نفس المصدر تقريبًا، مما يفسر تبكير إسرائيل بعمليات الكشف والاستخراج، ومماطلتها في ترسيم الحدود البحرية مع لبنان وسوريا وقطاع غزة.. تلك «ساحة الحرب»، ما وقِّع من اتفاقات موضع رفض ممن لم يوقعوا.. وما لم يوقع تحكمه النزاعات.. ومحور النزاع ثروات بالغة الضخامة، تستحق الحروب.

15 فبراير 2018




من اليمين: وزراء الطاقة في اليونان، والاتحاد الأوربي، وإسرائيل، وإيطاليا، وقبرص خلال التوقيع على مشروع مد خط أنابيب للغاز الإسرائيلي لأوربا في 2017

# 7 حرب الغاز القادمة..
# الاستعدادات الميدانية



**مشاركة القوات البحرية والجوية المصرية في مناورات قرب السواحل التركية في بحر إيجه وأمام جزيرتي كريت ورودس تثير لدى تركيا قلقًا بالغًا، خاصة أن رودس تبعد 15كم عن مدينة سليمية التركية؛ ما يعني أن أزيز الطائرات وهدير المدافع والصواريخ المصرية تصم مسامع الأتراك .**

تركيا نجحت في التحول إلى مركز لنقل الغاز الطبيعي من أماكن إنتاجه في روسيا وكازاخستان إلى أوربا عبر مشروع «السيل التركي» وشبكة ضخمة من الأنابيب.. وخاضت مفاوضات مع إسرائيل ولبنان بهدف التحول إلى مركز لتجارة الغاز بين شرق المتوسط وأوربا.. ولكن اكتشافات قبرص، عدوتها اللدود، ثم اكتشافات مصر، الأشد عداءً، بددت آمالها.

تركيا اجتاحت شمال قبرص عسكريًّا 1974، احتلت 35% من الجزيرة، ونشرت حامية عسكرية «40.000 جندي»، أعلنت «جمهورية شمال قبرص التركية» 1983، لم تعترف بها أي دولة، واعتبرته الأمم المتحدة إجراءً باطلًا.. أنقرة رفضت اتفاقات ترسيم الحدود التي وقعتها قبرص مع مصر وإسرائيل ولبنان.. بحجة اعتبارها جزيرة لا تتمتع بحق استغلال المنطقة الاقتصادية، رغم عضويتها بالأمم المتحدة، ثم ناقضت نفسها بتوقيع اتفاق غير قانوني مع «قبرص التركية» للتنقيب عن الموارد النفطية قرب السواحل الشمالية للجزيرة.. حدود المنطقة الاقتصادية البحرية لتركيا تتحدد بخط المنتصف الفاصل بينها وبين شمال جزيرة قبرص، الاحتلال لا يرتب حقوقًا إضافية لتركيا، ولا ينتقص من حقوق الدولة القبرصية.. تركيا منعت عمليات التنقيب التي تقوم بها قبرص على سواحلها وداخل حدودها الإقليمية بالقوة المسلحة 2008، وبعد توقيع قبرص وإسرائيل اتفاق ترسيم الحدود ديسمبر 2010 هددت باتخاذ إجراءات لمنع الدولتين من استغلال الموارد الطبيعية شرق المتوسط، وقصفت بوارجها الشريط الفاصل بين حقلي «أفروديت» القبرصي ولفياثان الإسرائيلي، بعرض «2 كم».. قبرص تقدمت بشكوى للأمم المتحدة مما وصفته بـ«دبلوماسية البوارج التركية» ديسمبر 2011، وإسرائيل ألغت صفقة

تزويد سلاح الجو التركي بأجهزة استطلاع ورؤية متقدمة قيمتها 90 مليون دولار، لكن التحرشات لم تتوقف إلا بعد أن أرسلت روسيا، حليف قبرص آنذاك، غواصتين نوويتين للمراقبة والردع.. بعدها اعترضت البحرية التركية سفينة التنقيب التابعة لشركة «إيني» داخل المياه الإقليمية القبرصية، ومنعتها من الوصول إلى المناطق التي تعمل بها.. البلطجة التركية ليست وليدة أزمة، لكنها أسلوب حياة حرصت على تعزيزه بقوة بحرية تفي بمتطلباته.

اهتمام تركيا بالقوة البحرية منذ سنوات يأتي ضمن استعداداتها لحرب الغاز، ويتسق مع قناعتها بأن إعادة بعث العثمانية الجديدة لن تتم دون امتلاك أسطول بحري قوي وقادر على تلبية أطماعها في الهيمنة العسكرية على مناطق في البحر الأسود شمالًا وبحر إيجه غربًا والبحر المتوسط جنوبًا وبحر مرمرة شمال غرب، حيث مضيقا الدردنيل والبسفور ذوا الأهمية الاستراتيجية في الربط بين البحر الأسود والعالم، فضلًا عن تأمين سواحلها الإقليمية والجزر البحرية الخاضعة لسيادتها.. خطتها تعتمد على تنمية قدراتها الذاتية، وتشجيع المستثمرين الأجانب على الدخول في شراكات إنتاجية للمركبات البحرية بأنواعها وطرازاتها المختلفة؛ نظرًا لتعرض علاقاتها مع أمريكا وأوربا لموجات من التذبذب.. استثماراتها بلغت 30 مليار دولار؛ مما ساعدها على رفع نسبة المكون المحلي لـ60 %.. أهم إنجازاتها تسليم أول بارجتين إلى القوات البحرية، ومثلهما سيتم تسليمهما 2020، وبناء مركبات برمائية قادرة على حمل كتيبة قوامها 1200 فرد من قوات الإبرار البحري و150 عربة قتال من بينها دبابات قتال رئيسية، وإنتاج مركبات قتال بحري للتصدي للغواصات قادرة على إطلاق طوربيدات أعماق سرعتها المتوسطة 33 ميلًا في الساعة ومدى إبحارها 3500 ميل بحري، التصنيع الحربي في تركيا يتطور بمعدلات جديرة بالمتابعة.

إسرائيل تحسبت واستعدت لحرب الغاز منذ عدة سنوات، خصصت 420 مليون دولار لتزويد بحريتها بنظم متطورة لحماية الحقول وممرات الشحن، وقامت بشراء 4 سفن حربية ألمانية «ساعر- 6»، تستخدم لحراسة المياه الإقليمية،

زودتها برادارات «أدير»، ونظام صاروخي مضاد للصواريخ، ومهبط لطائرة مروحية، تل أبيب تدرس خطة تسليحية طارئة، بتكلفة 760 مليون دولار؛ لحماية حقلي «تمار» و«لفياثان»، تعتزم تحميل نصف تمويلها لشركة «نوبل إنرجي» الأمريكية، الشريك الأكبر في الحقلين، وتعتمد الخطة على توفير سفن صواريخ جديدة، ومنظومة متطورة للحرب الإلكترونية «السايبر»، ووسائل كشف وتتبع الأهداف الجوية والبحرية، وطائرات استطلاع دون طيار، وقوة تدخل سريع محمولة بطائرات الهليكوبتر، بالإضافة لاستخدام الأقمار الصناعية، والتنسيق مع الأسطول السادس الأمريكي لتوفير الدعم وقت الطوارئ استنادًا للتنسيق الاستراتيجي بين الدولتين.. إسرائيل تدرك خطورة تصاعد الموقف بشأن خلافات الغاز شرق المتوسط، مما يفسر تنفيذها لقرابة 12 تدريبًا ومناورة مركزية خلال 2017، بمشاركة الدول المعنية بالمنطقة والولايات المتحدة وبريطانيا.. الخطة الإسرائيلية جادة، وتستحق التأمل.. بعد التدهور الأخير في علاقاتها بأنقرة ديسمبر 2017، وتبادل الاتهامات بالإرهاب فيما بينهما، تراجعت إسرائيل عن مشروع خط الغاز التركي للتصدير لأوربا، وألغت زيارة ممثلي شركة «بوتاش» التركية التي كانت مقررة إلى تل أبيب، وأضحى تغيير مسار الخط لأوربا ليمر باليونان وإيطاليا، أو التعاون مع مصر هما الخيارين المطروحين.. استيراد شركة «دولفينوس» لـ64 مليار م3، خلال 10 سنوات، بـ15 مليار دولار لتسييلها وإعادة تصديرها لأوربا، كان أول الغيث؛ ما فرض استعداد مصر بإعادة تشغيل معامل الإسالة بطاقتها القصوى؛ للوفاء بالتزامات دولية لا تحتمل التقصير.

مصر وقبرص واليونان تنسق لمواجهة التحرشات التركية منذ 2014، عقدت خمس قمم على مدى ثلاث سنوات، تحقيقًا لتقارب استراتيجي بات عنصرًا رئيسيًّا في التوازن العسكري شرق المتوسط، إعلان القاهرة صَدَر عن القمة الأولى «القاهرة نوفمبر 2014»، ردت عليه تركيا بالتهديد بالحرب، وتفويض قواتها البحرية بتطبيق قواعد الاشتباك الجديدة التي جرى تعديلها لمواجهة مشروعات التنقيب عن الغاز والنفط شرق المتوسط.. الدول الثلاث ردت بإعلان

نيقوسيا إبريل 2015، وقمم أثينا ديسمبر 2015، القاهرة أكتوبر 2016، نيقوسيا نوفمبر 2017.. سلسلة من التصعيد المتبادل يقابلها استنفار للوحدات البحرية بالمنطقة.. اتفاق التعاون العسكري وقع نوفمبر 2015، القوات الجوية والبحرية تجري مناورات «ميدوزا» عدة مرات سنويًّا منذ 2014، والقوات الجوية اليونانية تشارك المصرية في المناورات السنوية «حورس»، انطلاقًا من القواعد الجوية المصرية منذ 2015، وتشارك الإسرائيلية في مناورات مشتركة شرق المتوسط.. مشاركة القوات البحرية والجوية المصرية في مناورات قرب السواحل التركية في بحر إيجه وأمام جزيرتَيْ كريت ورودس يثير لدى تركيا قلقًا بالغًا، خاصة أن رودس تبعد 10 كم عن مدينة سليمية التركية؛ ما يعني أن أزيز الطائرات وهدير المدافع والصواريخ المصرية تصم مسامع الأتراك، ويزداد القلق بمشاركة حاملة المروحيات «أنور السادات» والفرقاطة فريم «تحيا مصر»، والغواصة «41» والمقاتلات متعددة المهام إف 16، المناورات شملت أعمال التخطيط والقيادة والسيطرة وتنفيذ العمليات الهجومية والدفاعية ومكافحة الإرهاب والبحث والإنقاذ وتأمين الأهداف البحرية وبنية الطاقة وخطوط الملاحة.. مصر تستعد للحرب، في نفس الميادين التي قد تدور فيها المعارك.

22 فبراير 2018



# 8 حرب الغاز القادمة..

# سيناريوهات الصدام



**استعدادات مصر الراهنة للحرب تتسم بالرؤية الاستراتيجية، أُنشئت قاعدة محمد نجيب كأول قاعدة عسكرية متكاملة يتمركز بها تجمع قتالي قوي قادر على حماية المصالح المصرية على الساحل، وداخل المياه الإقليمية وفي عمق المتوسط.. حساب التوازنات الراهنة مطلوب.**

السياسة الخارجية التركية منذ عشرات السنين اعتمدت دوليًّا على التحالف مع أمريكا، وعضويتها بالناتو، وإقليميًّا على الارتباط بالمحور السني «السعودية ودول الخليج».. عام 2015 كان فاصلًا فيما أحدثه من تغييرات جوهرية، نتيجة لاكتشاف مصر للغاز الطبيعي بكميات تكفي لإحداث خلل في توازنات القوى بالمنطقة؛ لأنها تدعم قدرتها على التصدي لمحاولات بعث الخلافة العثمانية، ومواجهة العداء التركي المتصاعد منذ إسقاط الإخوان.. التغيرات التركية اتخذت محورين، الأول: الاندماج بالمحور الروسي الإيراني الذي جمع «الغاز» بين أطرافه؛ روسيا بالنسبة لتركيا مصدر لـ200 مليار متر مكعب سنويًّا من الغاز، تغطي 55% من احتياجاتها، وقرابة 37% من احتياجات أوربا، وتحقق عائدات مرور ضخمة.. إيران اعتمدت على تركيا كممر لبيع الغاز إبان فترات الحصار الغربي، وتصدر لها حاليًّا 10 مليارات متر معكب سنويًّا، تمثل ثاني مصدر للغاز بعد روسيا.. معركة دول المحور في سوريا تستهدف قطع الطريق أمام الغاز القطري لأوربا، كمنافس للروسي، والاستفادة من ثروات واعدة مقابل شواطئ طرطوس، كفيلة بتحويل سوريا إلى ثالث أكبر مصدِّر للغاز في العالم.. المحور الثاني: إنشاء سلسلة قواعد عسكرية تشكل حلقات متصلة لحصار مصر، قاعدة الريان في قطر نوفمبر 2015، مقديشو بالصومال أكتوبر 2017، سواكن بالسودان ديسمبر 2017، بخلاف اتفاقات الدفاع المشترك مع إثيوبيا، والتعاون والتسهيلات العسكرية مع إخوان ليبيا.. التحولات التركية كان دافعها الأول اكتشافات الغاز، والثاني الرغبة في حصار مصر، استعدادًا لمواجهة قادمة، تدرك أنها حتمية.

نعم.. تركيا تُعِد لمواجهة مصر.. فمنذ توقيع اتفاقية الرورو مارس 2012،

وسفنها العملاقة كانت تفرغ حمولاتها بالموانئ المصرية، متوسط حمولة كل منها 120 سيارة نقل ثقيل «تريللا»، على متن كل منها عشرات الكونتينرات، عثر في بعضها على أسلحة ومواد متفجرة؛ 20,350 قطعة سلاح خفيف وطبنجات بميناء بورسعيد يوليو 2013.. 20,000 قطعة بميناء الإسكندرية في أغسطس، ولكن، كم أفلت من التفتيش نتيجة لأعطال أجهزة كشف الأشعة بالمنافذ، أو الفساد! وضعف نسبة ما يخضع للتفتيش اليدوي «سيارة واحدة لكل 10 سيارات».. مصر تهاونت كثيرًا بمنح حرية الحركة للشاحنات التركية بسائقيها الأتراك، بما تحمله من كونتينرات من موانئ الرسو عبر المحافظات، دون مراقبة، حتى ميناء الأدبية بالسويس.. والغريب أن المردود الاقتصادي للاتفاقية طوال السنوات الثلاث التي طبقت فيها لم يتجاوز 13 مليون دولار، استهلكت فيها التريللات وقودًا مدعمًا زادت قيمته على ذلك، بخلاف ما أفسدته من شوارع المحروسة! الجزء الأكبر من أسلحة وأدوات الإرهاب دخلت مصر خلال تلك الفترة.

المواجهة العسكرية بين مصر وتركيا أصبحت قاب قوسين أو أدنى، وهي على كل حال ليست بالجديدة، بل إنها تجربة متكررة عبر حقب مختلفة من التاريخ.. استعدادات مصر الراهنة للحرب تتسم بالرؤية الاستراتيجية، أنشأت قاعدة محمد نجيب كأول قاعدة عسكرية متكاملة يتمركز بها تجمع قتالي قوي قادر على حماية المصالح المصرية على الساحل، وداخل المياه الإقليمية وفي عمق المتوسط.. حساب التوازنات الراهنة مطلوب، أحدثها ما صدر 2018 عن Global Fire Power المتخصص في ترتيب قدرات الجيوش.. ساحة الحرب المقبلة هي أعالي البحار، المواجهة فيها تعتمد على البحرية والطيران، مصر السادسة على العالم في القوة البحرية، وتركيا في المركز الثاني عشر، مصر تتفوق بـ«319 قطعة، مقابل 194 لتركيا»، تدعمها حاملتا طائرات هيل لا تتوافران لأنقرة، فإذا أضفنا أن ساحة القتال تبعد 200 كم من الساحل المصري، بينما تبعد قرابة 450 كم عن الساحل التركي، أدركنا الصعوبات اللوجيستيكية التي ستواجهها تركيا حال المواجهة، وإمكانية قطع خطوط الإمداد والدعم عن

طريق القواعد القبرصية واليونانية.. الطيران المصري يتبوأ المركز الثامن على العالم، بـ1132 طائرة، تتبعه تركيا في المركز التاسع بـ1018.. طائرات الهجوم المصرية ضعف ما لدى تركيا «427 مقابل 207»، وكذا المقاتلات الاعتراضية «337 مقابل 207»، تركيا حصلت خلال عملية التقييم على نقاط إضافية نتيجة انتمائها لحلف الناتو، ما دفع بها لهذا الترتيب، لكن الحلف اعتاد الحياد في أي مواجهات طرفاها اثنان من أعضائه «تركيا واليونان»؛ ما يعني أن التقدير مجردًا من علاقاتها بالحلف سيتراجع عن ذلك.. والمدهش أن تحقق مصر كل هذا التفوق بميزانية عسكرية «4.4 مليار دولار»، تساوي قرابة نصف ميزانية تركيا «8.208 مليار».

مصر لديها عنصر تفوق آخر في المواجهة، القاعدة العسكرية التركية في الصومال، حال إعلان الحرب ستكون في متناول الأسطول البحري الجنوبي، المتمركز في راس بيناس وبرنيس، تأثير ذلك ليس عسكريًّا فقط، متمثل في تفكيك هذه القواعد التي تستهدف أمن مصر القومي، لكن تأثيرها الأكبر كسر الروح المعنوية للقوات التركية المقاتلة؛ ما يعني عناصر تفوق إضافية لمصر.. مصر يا سادة تتأهب لتحقيق انتصار مهم على العثمانية الجديدة، تؤمِّن به اكتشافات توفر قرابة 13 مليار دولار كل عام، كانت تستخدم في استيراد مشتقات البترول، بخلاف عائدات تصدير الفائض، ومقابل عمليات تسييل وتصنيع ومرور الغاز القبرصي والإسرائيلي.. لكن طريق الرخاء ملبد بالغيوم، مزروع بالألغام.. فهل نقبل التحدي؟!

كل التحرشات التركية في المنطقة تستهدف مصر، حتى لو وُجهت في الظاهر إلى قبرص أو إيطاليا أو حتى ليبيا.. تحرشات أردوغان بمصر باتت متوقعة بعد أن بلغ تبجحه في كلمته أمام الكتلة البرلمانية لحزبه «العدالة والتنمية» بالبرلمان ديسمبر 2017، حد الجهر بأن «عناصر داعش الذين غادروا الرقة، أرسلوا إلى مصر؛ لاستخدامهم بصحراء سيناء».. رد الفعل القبرصي تجاه العدوان التركي يعكس الثقة نتيجة لدعم مصر واليونان، نيقوسيا أعلنت عن

إجراء مناورات حربية من 15 فبراير 2018، لمدة أسبوع، بنفس المنطقة التي أعلنت تركيا خضوعها للحصار، ووزيرا خارجية مصر واليونان اجتمعا للتنسيق.. مصر واليونان وقبرص قبلوا خيار المواجهة.. والتساؤل المهم: هل تتحول تلك المواجهة إلى حرب فعلية؟! في تقديري أن السياسة التركية في عهد أردوغان تتسم في فعلها بالرعونة والاندفاع، وفي رد فعلها بالبراجماتية المقيتة، بمعنى أنها تتصرف بعدوانية نتيجة لحالة الغرور والتعالي التي تنتاب العثمانيين الجدد، ولكن عندما يرد الطرف الآخر عليها يتعاملون مع رده بحسابات المكسب والخسارة، الردود الهزيلة تعقبها هجمات تركية ساحقة، والردود القوية يتعاملون معها بتراجع وخذلان.. الاختيارات هنا أمام صانع القرار المصري أضحت واضحة ومحددة، تفرض التربص، واصطياد الخطأ، للرد بعقاب رادع.. تُرى، هل بلَّغت الرسالة؟!

01 مارس 2018

# 9حرب الغاز القادمة ..
# المواقف الدولية والإقليمية



**مصر وتركيا بينهما ملفات خلافية عديدة: الإخوان، الإرهاب، سوريا، إيران، قطر، ليبيا، كل منهم له درجة ضمن أولويات أمن مصر القومي، لكن الغاز هو الخط الأحمر.. من يقترب منه فعليه أن يدفع ثمن اجترائه فادحًا.. وقد أعذر من أنذر.**

ثـروات شرق المتوسـط مـن الضخامة بمـا يغـري بـالحرب؛ الآبـار القبرصـية: «أفـروديت»، «غــاز قبـرص 1»، «كاليسـبو»، و«جلافكـوس» تصـل بـإجمالي احتيـاطيات الغـاز القبرصية إلى 20 تريليون قدم مكعب.. الآبار الإسرائيلية: «ليفياثان»، «تمار»، وباقي الحقول الصغيرة قد تصل بالاحتياطي الإسرائيلي إلى 40 تريليون قدم مكعب.. والحقول المصرية تفوقهما معًا.. بخلاف الثروات الكامنة أمام سواحل طرطوس السورية، والمنطقة الاقتصادية للبنان.. القوى الدولية الرئيسية المعنية بالصراع: أمريكا وروسيا، والإقليمية: إيطاليا واليونان، وأطراف الأزمة: مصر وتركيا وإسرائيل وقبرص ولبنان وسوريا وفلسطين.

أمريكا لا تزال القوة الرئيسية الفاعلة بالمنطقة.. قطبا الصراع في حرب الغاز هم حليفاها الـ«عاصيان»، مصر وتركيا، التعامل الأمثل معهما من وجهة نظر السياسة الأمريكية هو انتهاج «سياسة التحريض»، على النحو الذي تم بين إيران والعراق، بإشعال حرب الثماني سنوات، ليدمرا آلاتهما العسكرية، قبل أن تورط «إبريل جلاسبي» سفيرتهم ببغداد، صدام حسين في المستنقع الكويتي؛ لتقضي عليه.. لكن الحرب هنا تختلف؛ لأنها توقع أضرارًا جسيمة بالشركات الأمريكية العاملة بالمنطقة، خاصة نوبل إنيرجي وإكسون موبيل اللتين تعملان في إسرائيل وقبرص، وغيرهما من الشركات التي تشارك أمريكا بحصة فيها.. كما أن الحرب تربك عمليات التنقيب والاستخراج، وتؤثر على عمليات النقل، وتُحدث أزمة في سوق الغاز الدولي.. والمواجهة العسكرية بين تركيا واليونان، عضوي الناتو، تخلخل التحالف الغربي في مواجهة روسيا، وقد تطول شرارة الحرب حليفتها إسرائيل.. كل الاعتبارات تفرض على أمريكا التدخل السياسي، وسرعة احتواء الأزمة على نحو ما تفعل حاليًّا بين لبنان وإسرائيل.

روسيا حليفة لتركيا ضمن المحور الثلاثي الذي يجمعهما بإيران، دور مصر في استخراج ونقل وتسييل وتصدير الغاز للسوق الأوربي سيكون خصمًا من حصة روسيا «37%»؛ مما يسمح للقارة العجوز بالتجاوب مع المطالب الأمريكية بتشديد المقاطعة والحصار على روسيا.. الغاز بالنسبة لموسكو يمثل نصف عائدات الميزانية، و70% من الصادرات؛ لذلك فأي مساس بحصتها يعتبر قضية أمن قومي، مما يبرر خوضها لثلاث حروب في جورجيا وأوكرانيا وسوريا دفاعًا عن حصتها، أو للقضاء على المنافسين، فما بالك وتعاقدات «روس نفط» مع أوربا تنتهي بين 2021/2035، واحتمالات التجديد غامضة، بعد ظهور المنتجين الجدد شرق المتوسط!

روسيا أخطأت عندما قطعت إمدادات الغاز عن أوربا لمدة أسبوعين أثناء الأزمة الأوكرانية، وسط شتاءٍ قارس؛ مما أثار غضب القارة عليها، موسكو لا تريد ارتكاب أخطاء جديدة، بمشاركة حرب مع حليف أرعن أسقط إحدى مقاتلاتها منذ عامين، وأهان سلاحها وعسكريتها، ثم اغتال سفيرها.. مصر الطرف الآخر في المواجهة، وهي رغم ترددها تظل حليفًا محتملًا، تقتني التكنولوجيا النووية والسلاح الروسي، وعادت لدورها الإقليمي، خاصة في ليبيا وسوريا على نحو لا يمكن تجاهله.. التحالف الروسي مع تركيا إذن مجرد محاولة اختراق لحلف الناتو، ولا ينبغي أن نتجاوز ذلك كثيرًا في تحليلاتنا.

روسيا تواجه المتغيرات الجديدة في سوق الغاز الدولية بتعزيز شراكتها في غاز المتوسط، أنشأت قاعدتها العسكرية في طرطوس، التي يقابلها واحد من أكبر الاحتياطيات، التي ستحول سوريا لثالث أكبر منتج للغاز في العالم.. «روس نفط» باعت 20 % من أسهمها لشركة «الغاز القطرية» لتتمكن من شراء 30 % من حصة «إيني» الإيطالية في حقل «ظهر»، والقطرية رحبت بالطبع لتكون شريكًا مفروضًا في الغاز المصري! وبذلت محاولات روسية لشراء حقلي «كاريش» و«تانين» الإسرائيليين المحاذيين للحدود اللبنانيَّة باحتياطي 6 تريليونات قدم مكعب.. بخلاف الاتفاقات التي تمت مع إقليم كردستان العراق

للتنقيب وتقديم الخدمات اللوجيستية وتطوير البنية التحتية وتجارة موارد الطاقـة.. استراتيجية متعددة المحاور تـدعم وجـود روسيا بسـوق الطاقـة العالمي، دون أي تورط مباشر في حرب الغاز.

إيطـاليا أهـم القـوى الإقليميـة المعنيـة بحـرب الغـاز، «إيني» اكتشفت «ظهر» المصري، وبمشاركة «توتال» الفرنسية اكتشفت «كاليبسو» القبرصي، وتحظى بحصص فيهما، ستساعد الاقتصاد الإيطالي لزيادة معدلات نموه، إضافة إلى أن روما متحمسة لمشروع مد خط أنابيب عبر قبرص واليونان ليعبر أراضيها متجهًا لأوربا؛ لتلبية استهلاكها المحلي، وتصدير الباقي.. مصالح إيطاليا مع مصر تفوق مثيلتها مع تركيا؛ مما يفسر العديد من محاولات الاستهداف والوقيعـة، أبرزهـا تفجير القنصلية الإيطالية بـالقاهرة، و«تلفيقات جريمة ريجيني».. تعاطف روما مع مصر يفرضه تقديرها للدور الذي تقوم به القاهرة لكبح جماح الهجرة غير المنظمة، مقابل «الابتزاز التركي» وتهديد «أردوغان» الدائم بإغراق أوربا باللاجئين، ودور مصر في مكافحة الإرهاب، مقابل دعم تركيا للإخوان والتنظيمات المسلحة؛ لذلك لم يكن مفاجئًا أن تدفع إيطاليا فرقاطة عسكرية؛ لحماية الحفار الإيطالي The Saipem 12000؛ حتى يتمكن من استكمال مهمته جنوب شرق قبرص، في تحذير بالغ الوضوح لتركيا.. ولكن، لا أحد يقيس على موقف إيطاليا الداعم للسراج والميليشيات المسلحة في مواجهة الجيش الوطني الذي تدعمه مصر، القياس هنا غير ذي موضع؛ لأن ليبيا بالنسبة لإيطاليا هي المستعمرة القديمة التي يهفو قلب كل ايطالي حنينًا لها، ولثرواتها الكامنة، وموقعها الاستراتيجي، والسراج والميليشيات سمحوا لها بتواجد عسكري، ووعدوها بنفوذ سياسي واقتصادي، لم يعِدْ به حفتر.. هذا هو.

تركيا ستجد نفسها حال المواجهة في عزلة عن الدعم الدولي والإقليمي، باستثناء حليفتيها؛ إيران وقطر.. توسط أمريكا لتسوية الخلاف بين لبنان وإسرائيل حول المناطق المتنازع عليها يستهدف منع طهران من استغلال الموقف، بعد أن دفعت حسن نصر الله للتهديد باستهداف منصات الغاز

الإسرائيلية.. إيران من أكثر الدول المتضررة من اكتشافات شرق المتوسط، خاصة أن اتفاق القاهرة وبغداد «فبراير 2017» على مد خطوط أنابيب للنفط والغاز من حقول البصرة عبر الأردن للتصدير لأوربا قضى على مشروع إيران بمد «الأنبوب الإسلامي» عبر العراق وسوريا ولبنان لتغطية احتياجاتهم وتصدير الفائض لأوربا.. الانحياز القطري لتركيا لا يرجع فقط لتضررها من تعاظم الدور المصري في سوق الغاز الدولي، وإنما يتعداه لكون تركيا حليفتها التي تتمركز قواتها بقاعدة «الريان» لتؤمن نظام الحكم في الدوحة.. ولكن كلًّا من إيران وقطر لا يقدم ولا يؤخر حال المواجهة مع تركيا؛ بسبب حدود قوتهما، وابتعادهما عن ميدان المعركة، باستثناء التمويل القطري للأنشطة التركية.

السيناريوهات مفتوحة على كافة الاحتمالات، أقلها تعطل عمليات التنقيب والبحث والاكتشاف، وأوسطها توقف عمليات الإنتاج، وأخطرها الصدام العسكري.. الاحتمال الأول تعرضت له قبرص بالفعل، واحتمالات التصاعد مفتوحة على مصراعيها.. مواقف القوى الدولية والإقليمية إما محايدة، أو ضد تركيا، مما يسمح لمصر بتوجيه رد قوي، على أي تحرش عسكري يوجه لمصالحنا الغازية بالمتوسط.. بعدها سيعيد «أردوغان» حساباته في كامل سياساته بالمنطقة.. ولكن فلنحذر، إذا كانت التحرشات التركية موجهة فقط لقبرص أو اليونان فتقديم الدعم اللوجيستي والمعلوماتي يكفي؛ لأن الطرفين في النهاية أعضاء بحلف الناتو، وستتدخل أجهزته وآلياته في الوقت المناسب لوضع حد لأي مواجهة بينهما.. مصر لا تتخلى عن أصدقائها، لكنها لا تخوض حروبًا إلا دفاعًا عن مصالح شعبها.. مصر وتركيا بينهما ملفات خلافية عديدة، الإخوان، الإرهاب، سوريا، إيران، قطر، ليبيا، كل منهم له درجة ضمن أولويات أمن مصر القومي، لكن الغاز هو الخط الأحمر.. من يقترب منه فعليه أن يدفع ثمن اجترائه فادحًا.. وقد أعذر من أنذر.

08 مارس 2018

# 10 مصر والتحرشات العسكرية التركية



**موقف تركيا العدائي ليس وليد الساعة، بل سبقته مواقف عديدة؛ رفضت الاعتراف باتفاقات ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع مصر 2003، ولبنان 2007، وإسرائيل 2010، بحجة أنها باطلة، لعدم مشاركة شمال قبرص التركي فيها، متناسية أن الشمال لا يعترف به كدولة سوى أنقرة.**

الرئيس السيسي فاجأنا بزي القوات الجوية فجر الجمعة 19 أكتوبر 2018، لأول مرة، وهو يتفقد إحدى قواعدها، ويستقل المروحية الروسية الهجومية كا - 52 «التمساح»، السلاح الرئيسي الذي تستخدمه حاملتا الطائرات المصريتان «جمال عبدالناصر وأنور السادات».. مشهد له دلالات، جسَّدها تزامنه مع تجديد حالة الطوارئ في عموم البلاد، التي تم إعلانها بعد موجة الهجمات الإرهابية التي بدأت باستهداف بعض الكنائس في إبريل 2017.. تساؤلات عديدة أثارها المشهد تتعلق بما يحمله من رسائل!

مصر وقعت مع قبرص نهائيًّا في 19 سبتمبر اتفاق مد خط أنابيب بحري، لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت، إلى محطة الإسالة في إدكو، وإعادة تصديره للاتحاد الأوربي، ضمن الإجراءات التي تتخذها مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتداول الغاز والبترول، استثمارًا لموقعها الاستراتيجي، وتوظيفًا لقدرتها على تسييل الغاز والصناعات البتروكيماوية، تحقيقًا لأفضل استغلال لثرواتها الطبيعية.. القبارصة الأتراك هددوا باتخاذ خطوات انتقامية.. ووزير الطاقة التركي حذر: «أنقرة لن تسمح بإقامة أي مشروعات شرق المتوسط دون موافقتها، لن نسمح بضياع مصالحنا بالمنطقة، وسننقب عن الغاز والنفط فيها».. وخلوصي أكار وزير الدفاع نبه: «لن نسمح بأي استكشافات جيولوجية لا تراعي مصالحنا، لا بشرق المتوسط ولا ببحر إيجة».. تهديدات صريحة تتسم بالصلف والوقاحة.

موقف تركيا العدائي ليس وليد الساعة، بل سبقته مواقف عديدة؛ رفضت الاعتراف باتفاقات ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع مصر 2003، ولبنان 2007، وإسرائيل 2010، بحجة أنها باطلة، لعدم مشاركة شمال قبرص

التركي فيها، متناسية أن الشمال لا يعترف به كدولة سوى أنقرة، وأنه في نظر كل دول العالم، ووفقًا للقانون الدولي، جزء من دولة قبرص، تحتله القوات التركية منذ 1957.. مصر رفضت التشكيك، وأكدت بوضوح وحزم، بأنها اتفاقية دولية، تم إيداعها بالأمم المتحدة، محذرة من أنها ستتصدى بكل قوة لأي محاولة للمساس بحقوقها السيادية على المنطقة الاقتصادية الخالصة شرق المتوسط.

في مؤتمر «القبارصة بالخارج»، الذي انعقد بالعاصمة نيقوسيا يوليو الماضي، استنكر السفير الإسرائيلي هناك ما تمارسه تركيا من تجاوزات عدائية تتعلق بالتنقيب عن الغاز الطبيعي، ملوحًا بأن إسرائيل «قد تضطر إلى التدخل عسكريًّا لمواجهة تهديدات أنقرة».. كاثلين دورتي السفيرة الأمريكية، وصفت تجاوزات تركيا بأنها «غير مقبولة».. الإعلام التركي ادعى أن سفيرة مصر في قبرص هددت باستخدام القوة العسكرية ضد أنقرة، إذا حاولت منع التنقيب عن الغاز شرق المتوسط، لكن الخارجية المصرية نفت ذلك، لا لأن مصر تتسامح تجاه مثل هذه التهديدات، ولكن لأن الموضوع خطير، تتم دراسته على مستويات استراتيجية، لا من خلال الردود الدبلوماسية.. بعد نفي وزارة الخارجية المصرية للخبر، أصرت الخارجية التركية على إصدار بيان يطالب سفراء دول شرق المتوسط بـ«عدم تجاوز حدودهم، في التصريحات المتعلقة بالأنشطة التركية، الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة»!

تركيا ترفض الالتزام بقواعد القانون الدولي، وتحاول أن تفرض بالقوة تفسيراتها الخاصة، التي تعتبر الجرف القاري لأراضيها يمتد إلى 200 ميل بحري، مقابل 14 ميلًا فقط لجزيرة قبرص وللجزر اليونانية، وذلك مخالف تمامًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعطي للجزر نفس حقوق الدول الشاطئية، في المياه الإقليمية والجرف القاري، وحتى تفرض أنقرة ذلك المفهوم المغلوط كواقع على الأرض، قامت منذ 2011 بمنح شركة «TPAO» التركية حق التنقيب في «البلوك 3»، بمنطقة «كاليبسو» ضمن المنطقة

الاقتصادية الخالصة لقبرص شمال الجزيرة، الذي تحتله تركيا، لكن الشركات الدولية المتخصصة في الحفر على أعماق كبيرة، رفضت التعاقد معها، على نحو ما تم مع باقي دول المنطقة، التي قامت بترسيم حدودها، وفقًا للقانون الدولي، ما دفع تركيا مايو 2018، إلى محاولة الاعتماد على نفسها، بإطلاق أول سفينة حفر سمّتها «الفاتح» تيمنًا بالسلطان العثماني محمد الفاتح.. وهو تصعيد عدائي بالغ الخطورة.

العدائيات التركية تحولت منذ يوليو الماضي إلى إجراءات لا مجرد تهديدات؛ دفعت قواتها لاقتحام جزيرة إيميا الصخرية «كارداك» في بحر إيجة، وقامت بإنزال العلم اليوناني من فوقها.. وزير الخارجية التركي أعلن أن بلاده تعتزم التنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة.. والأسطول التركي منع سفينة الحفر الإيطالية «سايبم» التابعة لـ«إيني»، من الوصول إلى موقع حفر الغاز بالبلوك «3» في أغسطس، وهو يبعد أقل من 100 كيلومتر عن حقل «ظهر» قبالة الساحل المصري، مما يعكس ما تمثله البلطجة التركية من تهديد للمصالح المصرية.. تزامن مع ذلك تعزيز تركيا لحاميتها العسكرية شمال الجزيرة، واتهام أردوغان لليونان وقبرص والشركات الأجنبية بانتهاك السيادة التركية بمواصلتها التنقيب عن الغاز، مهددًا بالتدخل العسكري، ما جدد المخاوف من نشوب صراع مسلح شرق المتوسط، يهدد أوربا ودول المنطقة، التهديدات التركية تصاعدت بقيام قواتها البحرية باحتجاز سفينة صيد قبرصية 21 سبتمبر الماضي، على متنها ٥ بحارة مصريين قرب سواحل شمال قبرص المحتلة، في محاولة لتأكيد حقها في ممارسة السيادة على المنطقة بالقوة.

تركيا على مدى السنوات الأخيرة قامت بتصعيد عدائياتها بصورة بالغة الخطورة، بدأت بتعزيز وجودها العسكري بمواقع ضمن دائرة الأمن القومي لمصر «شمال قبرص والصومال وقطر ووسواكن»، ما يهدد مصالحنا في البحرين الأحمر والمتوسط والخليج.. مصر في المقابل وجهت لتركيا ضربات في الصميم.. أطاحت بحكم الإخوان، الذين وصلوا للسلطة بدعم تركي قطري

أمريكي.. ألغت اتفاقية الرورو التي كانت تعفي سفنها من رسوم المرور في القناة، وتسمح بتهريب الأسلحة والمتفجرات لعناصرها بالداخل.. فككت البنية التحتية للتنظيمات الإرهابية التي تدعمها في سيناء والوادي.. وأغلقت الحدود الغربية في وجه تسللهم عن طريق ليبيا، ونسقت مع الجيش الوطني الليبي لإغلاق طرق الدعم البحرية والجوية للجماعات الإرهابية.. تحول مصر إلى مركز لإنتاج وتوزيع الغاز والبترول يعتبر أشد اللطمات التي وجهت لوضع تركيا الجيواستراتيجي، ومصالحها الاقتصادية، لذلك فإن ما تمارسه من تحرشات قرب مناطق ومشروعات الغاز المصرية شرق المتوسط ينبغي التعامل معه بكامل اليقظة والحذر، ومعالجته بالحكمة والحزم.

رسائل وتحذيرات الرئيس بعد قمة كريت الثلاثية أكتوبر 2018، كانت بالغة الوضوح، على النحو الذي كان ينبغي أن يدفع الطرف الآخر إلى تحكيم العقل، وأن يدرك أن ثمن الرعونة سيكون فادحًا.

25 أكتوبر 2018




**الرئيس السيسي بالزي العسكري أثناء تفقده إحدى القواعد الجوية المصرية**
**في 19 أكتوبر 2018**



# حاملتا الطائرات المصريتان جمال عبد الناصر والسادات

# 11 «ميدوزا» وتركيا ولعنة «إلَهَة» الأفاعي



**قبرص قامت بترسيم الحدود مع لبنان وإسرائيل ومصر.. ترسيم الحدود المصرية اليونانية 2019 سيكمل حصار تركيا في منطقة ساحلية ضيقة، ما يفسر ردود فعلها العصبية، كل المؤشرات تؤكد أن رعونتها قد تؤدي لمواجهة عسكرية.**

بحر إيجه يشكل مصدرًا لتهديد الأمن القومي المصري والعربي.. الأسطول العثماني طلب نجدة الأسطولين المصري والجزائري، أكبر أساطيل شرق المتوسط آنذاك، لمواجهة أساطيل بريطانيا وفرنسا وروسيا «أكتوبر 1827»، لكنهم وقعوا في مصيدة نافارين، الأسطول الجزائري غرق بكامله، والأسطولان المصري والتركي تحطما أو أُتلف معظم سفنهما، وانكشفت دولهما، أساطيل الدول الغربية أحكمت سيطرتها على قبرص وكريت وردوس، واستباحت الشواطئ العربية.. فرنسا احتلت الجزائر 1830، وقصفت بوارجها لبنان ومهدت للتدخل 1860، وبدأ الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين 1878، تبعها احتلال بريطانيا لمصر 1882.. مصر سقطت يوم خسرت معركة بحر إيجة.

الاستراتيجية رؤية، ومصر حددت رؤيتها لمخاطر الدور التركي، منذ إطاحتها بالإخوان منتصف 2013.. المناورة البحرية «أليكساندر بوليس»، كانت أكبر المناورات المشتركة بين البحريتين المصرية واليونانية ديسمبر 2014.. إحدى بعثات التنقيب عن الآثار عثرت في تركيا «أكتوبر 2015» على تمثال رأس الإلَهَة «Medusa» الذي تنبت فيه الأفاعي بدلًا من الشعر، ويتحول من ينظر إليه إلى حجر.. الأساطير القديمة تعتبرها «فأل نحس».. المناورات المصرية اليونانية «ديسمبر 2015» و«ديسمبر 2016» تحولت إلى سلسلة «ميدوزا»! واتسعت لتشمل الطيران والقوات الخاصة.. تم تفعيل اتفاقية الدفاع الجوي المُشترك لحماية المناطق الاقتصادية الخاصة، ومواجهة التحديات الأمنية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون في مجال الإنتاج الحربي، مع البدء بإنتاج «كورفيت» متطور، المناورات أصبحت مرتين في العام؛ «ميدوزا-4» أغسطس 2017، «ميدوزا-5» نوفمبر، وزراء دفاع مصر واليونان وقبرص اتفقوا في

نيقوسيا «ديسمبر 2017»، على تأسيس آلية للتعاون العسكري، قبرص شاركت لأول مرة في «ميدوزا-6» يونيو الماضي، قرب المياه الإقليمية المصرية، وأصبحت «ميدوزا» أكبر التدريبات البحرية والجوية المشتركة شرق البحر المتوسط.. اقتران الكشف الأثري بهذا التوسع اعتبره الأتراك نذير شؤمٍ.

المناورات تضمنت توحيد المصطلحات والمفاهيم وتبادل الخبرات والعمل المشترك.. تنفيذ عمليات بحرية نهارية وليلية، القتال ضد السفن والغواصات، الهجوم والإنزال البرمائي، والقصف المدفعي.. التخطيط والقيادة والسيطرة والاستكشاف الجوي، الاعتراض، والهجوم.. اقتحام الوحدات الخاصة للسفن المشتبه بها، والإغارة على الأهداف الساحلية المعادية.. المناورات تضمنت أرقى مراحل التخطيط وإدارة أعمال القتال الشاملة، بتناسق وتكامل بين مختلف الأسلحة، لتأمين نطاق البحر المتوسط.. الوجود العسكري المصري في بحر إيجة يحمل رسائل متعددة، أهمها أن مصر قادرة على حماية ثرواتها من الطاقة، من خلال الدفاع المتقدم، ولن تسمح بأن تُفرض عليها «معركة الغاز» بمنطقة الحقول؛ لأن وقف الإنتاج خسارة للمعركة، حتى لو كسبت الحرب.

المناورات الحالية تجمع بين «ميدوزا 7» و«أليكساندر بوليس 18»، وتجري بمحيط جزيرة كريت في بحر إيجة.. عمليات «تطعيم معركة» في نفس الساحات المحتمل أن تدور فيها.. تركيا تراه تهديدًا لأمنها، ومحاولة لفرض واقع جديد على المنطقة.. الموقع الجيوسياسي للجزر اليونانية يثير قلقًا بالغًا لديها.. مقاطعة «دوديكانيزيا» اليونانية تتكون من 12 جزيرة، أهمها جزيرة «رودس» التي أجريت فيها مناورات «ميدوزا-5» التي تبعد عن الساحل التركي بقرابة 17 كم، لكن هناك جزرًا أخرى مثل «كاستيلو ريزو» لا تبعد عنه بأكثر من 1300 متر، معاهدة باريس للسلام 1947 التي تخلت بمقتضاها إيطاليا عن مجموعة الجزر تقضي بنزع سلاحها، ولكن احتلال تركيا لشمال قبرص، وفرض الأمر الواقع بالقوة، دفع اليونان لإدخالها ضمن خطة الدفاع عن أراضيها.

الاستفزازات التركية تضاعف من التوتر، وتهدد بالمواجهة؛ قامت ببناء رصيف

وبرج مراقبة على بعد 3 كم فقط من جزر «إيميا» اليونانية، دفعت بإحدى سفن الدورية للاصطدام بنظيرتها اليونانية منتصف يناير 2018، وكررت الحادث منتصف فبراير، مقترنًا بتهديدات أردوغان المتعلقة بالتنقيب عن الغاز شرق المتوسط، وطيار يوناني قتل عندما تحطمت طائرته في بحر إيجة أثناء اعتراض مقاتلات تركية اخترقت المجال الجوي لبلاده إبريل 2018.. انتهاك المجال الجوي للجزر والأراضي اليونانية يتم بصورة شبه يومية، وخلال تنفيذ «ميدوزا-5»، حاولت تركيا التنصت والتصوير، واعتراض الاتصالات، وتحليل الإشارات المستخدمة، ولكن المقاتلات اليونانية تصدت لها، وكادت تسقط طائرتين «F-16».

اكتشافات الغاز على السواحل القبرصية ضاعفت من التوتر، تركيا تدعي تهميش أتراك قبرص، وحرمانهم من المشاركة في ثروات المنطقة، لتبرر دفع سفينة الأبحاث «بارباروس» للإبحار قرب مواقع التنقيب التي تعمل فيها شركات: «إيني» الإيطالية، و«توتال» الفرنسية، و«نوبل إنرجي» الأمريكية، بترخيص قبرصي، شركة البترول التركية «TPAO» اتفقت مع مجموعة «Rowan» على إقامة منصة لحفر بئرين للتنقيب عن الغاز شرق قبرص، بدأ العمل فيهما أواخر 2018، مجلس الأمن القومي التركي يعتبر أي نشاط مشترك بين اليونان وقبرص ومصر استفزازًا موجهًا لتركيا، وزير الدفاع التركي هدد «لن يتم السماح باتخاذ أي خطوات شرق المتوسط دون الرجوع لتركيا، ومشاركتها»! وأردوغان هدد بالتدخل العسكري ما لم يتم التوقف عن انتهاك ما يعتبره مياهًا إقليمية لتركيا، البحرية التركية سيطرت على المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، ومنعت الرافعة «سايبم 1200» المستأجرة من قبل شركة إيني الإيطالية من الاقتراب، ومنعتها من استخراج الغاز، وأعلنت عن مناورات بحرية بالمنطقة امتدت حتى 22 فبراير 2019.. قبرص ردت بإصدار خريطة ملاحية لحدودها وحقوقها في المنطقة، لتفضح التجاوزات التركية.

قبرص قامت بترسيم الحدود مع لبنان وإسرائيل ومصر.. ترسيم الحدود

المصرية اليونانية 2019 سيكمل حصار تركيا في منطقة ساحلية ضيقة، ما يفسر ردود فعلها العصبية، كل المؤشرات تؤكد أن رعونتها قد تؤدي لمواجهة عسكرية، القاهرة حذرتها من محاولة المساس بسيادتها على المنطقة الاقتصادية الخاصة بها شرق المتوسط، وحركت حاملة الطائرات «ميسترال» باتجاه حقول الغاز لتأمينها، ومواجهة أي عمل عدائي.. التوازن العسكري مطمئن، ولا بأس بالموقف الدولي، أمريكا والاتحاد الأوربي يتفقان على دعم ترتيبات التعاون بين دول شرق المتوسط الأربع «مصر، قبرص، اليونان، إسرائيل»، لتوفير احتياجات أوربا من الطاقة، والحد من الاعتماد على الغاز الروسي، لذلك لن يسمحا بعرقلة ذلك.. شركات النفط العملاقة «إكسون موبيل وإيني ووتوتال» أعلنت تحديها للتحذيرات التركية.. إيطاليا قررت إرسال فرقاطة عسكرية «ميسترال» للمنطقة.. وروسيا أرسلت غواصتين نوويتين، لأن روس نفط شريكة في حقل «ظهر»، وستتولى مد خط الأنابيب القبرصي لمصر.. لعنة «ميدوزا» أصابت دولة الخليفة العثماني.

29 نوفمبر 2018



**تمثال ميدوزا**

# 12 الإشكاليات المتعلقة

# بخط أنابيب «إيست ميد»



**إسرائيل تستعد بحماس، حيث قامت بتصنيع منصة في تكساس تبلغ تكلفتها 3**
**مليارات دولار، قامت بتثبيتها على بعد 10 كيلومترات من الساحل، لتدشين المرحلة الأولى من الاستخراج المُخصَّص للتصدير.**

اكتشافات الغاز في عمق مياه المناطق الاقتصادية الخاصة بدول شرق البحر المتوسط طرحت إشكاليات نقله لمناطق استهلاكه، عمليات النقل تتم عادة إما عن طريق الأنابيب، أو باستخدام الناقلات العملاقة بعد تسييله، السباق احتدم بين مصر وإسرائيل وقبرص على كيفية التصرف في تلك الثروات الغازية الضخمة، وكيفية نقلها إلى أوربا، السوق الرئيسية لاستهلاكه.. مصر لا تواجه مشكلة في النقل كمنافستيها، فهي تمتلك محطتين لتسييل الغاز الطبيعي، ما يسمح لها باستخدام الناقلات العملاقة في نقل الغاز المسال، مباشرة إلى أوربا، أو عبر قناة السويس إلى آسيا.. قبرص لا تتوافر لديها مصانع إسالة، والاحتياطي المؤكد لاكتشافاتها يتجاوز كثيرًا احتياجاتها المحلية، لكنه لا يتناسب والجدوى الاقتصادية لمد خطوط أنابيب لأوربا بتكلفتها العالية، ثم إن العداء التركي جمعها في تحالف استراتيجي مع أثينا والقاهرة، لذلك قررت أن تضخ الغاز لمصر، تستهلك منه ما تحتاج داخليًا، أو تستخدمه في صناعاتها البتروكيماوية، وتصدر الباقي، لينحصر التنافس في النهاية بين مصر وإسرائيل، ويدور محوره الرئيسي حول خط الغاز البحري «إيست ميد»، الذي يضخ غاز شرق المتوسط إلى أوربا.. ما هي خطط إسرائيل بشأنه؟! وما موقع مصر منه، وما علاقته بها؟!.. ولنبدأ بإسرائيل.

يوفال شتاينتز، سياسي ليكودي محترف، حاصل على دكتوراه في الفلسفة، شغل عدة مناصب وزارية: المالية، الاستخبارات، العلاقات الدولية، والشئون الاستراتيجية، ما يعني أنه صاحب رؤية.. منذ أن تولى وزارة الطاقة والبنى التحتية في إسرائيل منتصف 2015، وهو يعكف على تحويل الغاز إلى شبكة مصالح تعزز نفوذ إسرائيل على الصعيد الإقليمي، قدم خلال مؤتمر بأبوظبي يناير 2016، مقترحًا للاتحاد الأوربي بإنشاء خط أنابيب لأوربا، الإمارات قدمت

100 مليون دولار لتمويل دراسات الجدوى، والاتحاد الأوربي وفر 70 مليونًا.. لكن المقترح تم اعتباره يدخل في إطار اللامعقول، لأن طول الخط 2100 كم، وهو غير مسبوق في العالم، ويمتد في البحر على أعماق تصل إلى 4000 متر، وهي أعماق لم يتم النزول إليها بالأنابيب من قبل.. القمة الثلاثية التي جمعت نتنياهو وتسيبراس رئيس الحكومة اليونانية والرئيس القبرصي أنستاسيادس في نيقوسيا يناير 2016، أسفرت عن تأسيس «الهيئة الثلاثية لتنمية المصالح المشتركة»، خاصة فيما يتعلق بمد خط الأنابيب بين إسرائيل وقبرص وصولًا إلى اليونان، لتصدير الغاز إلى أوربا، اللقاء الثاني بين الرؤساء الثلاثة تم في تل أبيب ديسمبر 2016، ثم لقاءات دورية في أثينا يونيو 2017، ونيقوسيا مايو 2018.. نتنياهو استقبل وزيري خارجيتي اليونان وقبرص 13 سبتمبر الماضي، للترتيب لقمة بئر السبع الثلاثية جنوب إسرائيل، الموضوع الرئيسي الذي تصدَّر المباحثات في كل هذه اللقاءات كان تعزيز التعاون في مجال الطاقة من خلال مشروع مد خط أنابيب الغاز الذي أطلق عليه «إيست ميد».

شتاينتز ووزيرا الطاقة القبرصي واليوناني أعلنوا في ديسمبر 2016 عن التوصل إلى اتفاق لدفع إجراءات تنفيذ مشروع الخط، أعقبه اجتماعهم بحضور ممثل لنظيرهم الإيطالي، في وجود ميجيل أرياس كانيتي مفوض الطاقة الأوربي إبريل 2017، كانيتي أعرب عن اعتقاده بأن المشروع «سيفي بكل المتطلبات اللازمة، بما يسمح بتقديم تعهدات مالية».. الدول الأربع وقعت على مذكرة تفاهم بشأن المشروع بالأحرف الأولى في نيقوسيا ديسمبر 2017.. وعلى هامش مؤتمر «سيرا ويك» للطاقة في هيوستون مارس 2018 كشف الوزير الإسرائيلي عن تحمس الاتحاد الأوربي للمشروع واعتباره «تنافسيًّا للغاية» بعد النتائج الإيجابية لدراسات الجدوى التي أجراها الاتحاد.. إلى أن تم إعلان التوصل لصيغة مبدئية للاتفاق 26 نوفمبر.. المديرون العامون لوزارات الطاقة لإسرائيل وقبرص وإيطاليا وممثل الاتحاد الأوربي، عكفوا على إنهاء التفاصيل الدقيقة للاتفاق، ووضعه في إطار قانوني، قابل للتوقيع.

الخط يبدأ من مناطق الإنتاج شرق المتوسط، بأنبوب بحري يبلغ طوله 200 كم يمتد حتى قبرص، يتصل بخط أنابيب بحري طوله 700 كم يربط قبرص بجزيرة كريت، ثم يمتد بخط بحري لمسافة 400 كم من كريت إلى الأراضي اليونانية، يتصل بأنبوب بري طوله 600 كم يعبر بيلوبونيز وغرب اليونان، ومنها إلى شبكة توزيع دول شرق أوربا والبلقان، لكن الواقع يؤكد أنه بمجرد دخول السوق الأوربية يصبح منفتحًا على شبكة توزيع تغطي احتياجات نصف مليار مستهلك، هم أكبر مستهلكي الغاز في العالم.. التكلفة التقديرية للخط 8 مليارات دولار، لكنها فعليًّا قد تصل لـ12 مليارًا، الاتفاق ينص على تمويل أنبوب الغاز عبر القطاع الخاص، حتى يتحول إلى كيان خاص غير تابع لدول، وبالتالي يكون بمنأى عن المحاور والخصومات السياسية التقليدية في المنطقة، خاصة المتعلقة بإسرائيل، أو تلك التي قد تطرأ مستقبلًا بين أطرافه، وإن كان ذلك لا يمنع من مساهمة البنك الأوربي للتنمية في التمويل، نظرًا لضخامة احتياجاته، التي من المتوقع أن يستغرق تدبيرها عامًا قبل بدء البناء، ما يعني أن خط الأنابيب لن يكون جاهزًا قبل 2025، القدرة المعلنة للخط 12 مليار متر3 من الغاز سنويًّا، يمكن رفعها إلى 20 مليارًا.. إسرائيل تستعد بحماس، حيث قامت بتصنيع منصة في تكساس تبلغ تكلفتها 3 مليارات دولار، قامت بتثبيتها على بعد 10 كيلومترات من الساحل، لتدشين المرحلة الأولى من الاستخراج المُخصَّص للتصدير.

اتفاق إنشاء الخط تضمن السماح للدول الأخرى بالانضمام مستقبلًا، شريطة موافقة الدول الأربع، خاصة أن بلغاريا وصربيا ورومانيا طلبوا ذلك بالفعل، كما أن إيطاليا طلبت الموافقة على مد الأنبوب لاحقًا إلى فرنسا وإسبانيا، إذا رغبتا في استيراد الغاز عبره.. كل ذلك دون أي إشارة إلى مصر! ما علاقتها بالاتفاق؟ وما علاقته بخططها الطموح، في أن تتحول إلى مركز دولي للطاقة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي؟ موضوع بالغ الأهمية.

06 ديسمبر 2018

* * *



اللقاء الرباعي بين وزير خارجية أمريكا مايك بومبيو ورئيس قبرص
ورئيسي وزراء اليونان وإسرائيل



رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو ومايك بومبيو وزير خارجية أمريكا

# 13 مصر وتحديات المركز الدولي للغاز



**معركة الغاز تشهد حاليًا أشد أساليب الدبلوماسية مكرًا ودهاءً، مما يعني استحالة كسبها، دون قدر من البراجماتية، يعطي أولوية للمصالح، ويغفل العُقَد والحساسيات.**

تطلّع مصر لتصبح المركز الدولي للغاز ليس بالأمر السهل؛ فهو يواجه تحديات عديدة: تبدأ بغرامات مُعَجِّزة، فرضتها قضايا تحكيم دولي، واجبة السداد.. وتمر على تعاون مفروض مع شركاء الإقليم، مهما كان رصيد المرارة التاريخية المتبادلة، وإلا فالبديل تقليص الطموحات، وربما العزلة.. وتنتهي بحتمية التفهم الناضج لتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية، وتقدير مآلات الصراع حول الغاز، والسعي الرصين لتحقيق التوافق، قدر المستطاع.. ثلاثة محاور واجبة، لا يجوز التقصير في أيٍّ منها.

توقف مصر عن تزويد إسرائيل بالغاز 2012، أدى لصدور أحكام تعويض ضد الهيئة العامة للبترول وشركة «إيجاس» بـ1.73 مليار دولار لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، و1.03 مليار لرجل الأعمال يوسي ميمان ومساهمين آخرين بشركة غاز شرق المتوسط، و2.13 مليار تتعلق بمصنع الإسالة بدمياط، الذي تمتلك أغلبية أسهمه شركة «يونيون فينوسا الإسبانية الإيطالية».. عندما سمحت مصر لشركات القطاع الخاص باستيراد الغاز، لتتخفف من أعباء الدعم، اشترطت تسوية قضايا التعويض أولًا، شركتا «ديليك دريلينج» و«نوبل إنرجي» الشريكتان في حقلي تمار ولفياثان الإسرائيليين، وقعتا اتفاقات تصدير 64 مليار قدم3 لشركة «دولفينوس» المصرية، خلال عشر سنوات، بـ15 مليار دولار، وحتى يتم استيفاء شرط تسوية التعويضات، قامتا بتكوين شركة جديدة مع شركة غاز الشرق المصرية «50 % للشرق، 25 % ديليك، 25 % نوبل»، للاستحواذ على حصص المساهمين أصحاب دعاوى التحكيم ضد مصر.. وبعد 18 شهرًا من المفاوضات، استحوذت الشركة الجديدة على 39 % من أسهم شركة غاز شرق المتوسط المالكة لخط الأنابيب الواصل بين عسقلان والعريش، مقابل 518 مليون دولار، شركة غاز الشرق دفعت منها 148 مليون دولار، إضافة

لاستحواذها على 9 % أخرى من الأسهم في صفقة منفصلة.. المفاوضات مع الملاك الجدد «الشرق وديليك ونوبل» تتجه لتخفيض التعويض إلى ربع قيمته، على أن يتم استهلاكه على امتداد عمر الاتفاقية، وجارٍ التفاوض بشأن قضية مصنع الإسالة، لتخفيض الغرامات وتسديدها بمقابل غازي.. صفقة الغاز، وتكوين الشركة الجديدة، والاستحواذ على حصص المتقاضين، أعدم معظم الغرامات، قبل وصول أول شحنة لمصر 2019، ليتم تسييلها، وإعادة تصديرها لأوربا بقيمة مضافة عالية، لذلك لا موضع للتشكيك في مبررات الصفقة!

* * *

مصر وقَّعت مع قبرص اتفاقًا بشأن الاستكشاف المشترك لمناطق الحدود البحرية 2012، وبظهور بشائر تلك الجهود، بدأ البحث ينصبُّ على كيفية التعاون في نقل الغاز لأوربا، وزيرا البترول المصري والطاقة القبرصي وقعا في نيقوسيا «19 سبتمبر 2018» اتفاقية إنشاء خط أنابيب تحت الماء، بطول 200 كم، بتكلفة مليار دولار، لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت «4.5 تريليون قدم3» إلى محطات تسييل الغاز في مصر، بهدف إعادة تصديره لأوربا، مما يفسر حضور شارلوت بورنوفيل، ممثل الاتحاد الأوربي، حفل التوقيع.. وجارٍ تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على التنفيذ.

خط أنابيب الغاز قبرص - مصر جزء من الخطة الاستراتيجية التي تنفذها القاهرة، والتي تتضمن العديد من البدائل وطرق التصدير، حتى تتبوأ موقعها كمركز دولي للغاز بشرق المتوسط، أهمها توقيعها لاتفاق مبدئي مع قبرص واليونان وإيطاليا برعاية الاتحاد الأوربي فبراير 2018، لإنشاء خط أنابيب يربط حقول غاز شرق المتوسط بإيطاليا عبر قبرص واليونان.. وكان من المقرر قبل منتصف 2018 أن يتم توقيع مذكرة تفاهم مطورة مع الاتحاد الأوربي، باعتباره المستفيد الرئيسي من الغاز الذي سيتم نقله، لكن ذلك لم يتم! وخلال حفل إنشاء «منتدى غاز شرق المتوسط»، الذي تستضيفه مصر، وتشارك فيه «جميع دول المنطقة»، لبحث المسائل المتعلقة بالطاقة، على هامش قمة كريت،

التي جمعت الرؤساء المصري والقبرصي واليوناني 10 أكتوبر الماضي، ألمح الرئيس القبرصي أنستاسياديس، في كلمته، إلى أن مشروع الربط الكهربائي بين أوربا وإفريقيا عبر مصر وقبرص واليونان «يوروأفريكا إنتركونيكتور»، سيضيف رابطة أخرى في العلاقات بين دول المنطقة، «إلى جانب خط «إيست ميد» الذي سينقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوربا!».. ما أكد أن «إيست ميد» قد أصبح واقعًا على الأرض.

تدقيق الملاحظة يؤكد أن الاتفاق الذي وقعته مصر مع الأطراف الأوربية الثلاثة «قبرص واليونان وإيطاليا» فبراير 2018، يتعلق بخط أنابيب غاز شرق المتوسط «إيست ميد»، وأن الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع نفس الأطراف الثلاثة 29 نوفمبر 2018، يتعلق أيضًا بنفس الخط.. مما يؤكد تعمد الاتحاد الأوربي التحرك في بدائل موازية، تحسبًا لأية متغيرات سياسية.. ولكن ينبغي التمييز هنا بين توقيع الاتحاد للاتفاق مع إسرائيل باعتبارها شريكًا، ثم استكمل لإعداد صياغته القانونية لتوقيعها فبراير 2019، بينما اكتفى الاتحاد برعاية الاتفاق مع مصر، ولم يوقع مذكرة التفاهم المتفق عليها في الموعد المحدد.. المصالح تحكم بالطبع كل أطراف اللعبة الإقليمية؛ الاتحاد الأوربي يستهدف ضمان تعاون الدول الأربع المشاركة في إنتاج الغاز، وتسييله، ونقله لأراضيه وهي «قبرص وإسرائيل ومصر واليونان»، ضمانًا لاستقرار عمليات الضخ، وتحقيق عائد مجزٍ من الاستثمارات الضخمة في الخط.. وهو يدرك أنه لو طرح فكرة توقيع اتفاق واحد يجمع هذه الدول لحالت حساسيات العلاقة مع إسرائيل لدى بعض الأطراف دون ذلك، ولو وقَّع الاتفاق مع الرباعي الذي يضم مصر، لوضعها في حرج حال الموافقة فيما بعد على ضم إسرائيل، لذلك دخل شريكًا في الاتفاق مع إسرائيل، وجعله اتفاقًا مفتوحًا، بما يسمح بانضمام مصر، وقصر التمويل على القطاع الخاص، لينأى بالمشروع عن التبعية لأي دولة، ويبعده عن الحساسيات والخصومات التاريخية.. معركة الغاز تشهد حاليًّا أشد أساليب الدبلوماسية مكرًا ودهاءً، مما يعني استحالة كسبها، دون قدر من البراجماتية، يعطي أولوية للمصالح، ويغفل العُقَد والحساسيات.

خط «إيست ميد» أضحى واقعًا، باعتباره جزءًا من الشبكة الإقليمية المتنامية للغاز، التي تضم خطوط غاز شرق المتوسط «العريش / العقبة / الأردن / سوريا - إسرائيل / الأردن - قبرص / مصر»، لذلك ينبغي أن تحافظ مصر على ريادتها، حتى لو فرضت نفسها بالكياسة والحكمة، على اتفاق شركاء الإقليم الذين تجمعهم وحدة الانتماء للحضارة الغربية قبل رابطة المصالح، خاصة أن الاتفاق يموله القطاع الخاص، ليكون كيانًا خاصًّا غير تابعٍ لدولة.. تلك رسالة متجردة، تتفق والمصالح الوطنية، ينبغي تقبلها برحابة صدر.

13 ديسمبر 2018

# 14 حرب الغاز..
# وصراعات المصالح



**أضحت روسيا واحدًا من أكبر المستثمرين فى مشروعات الغاز بالمنطقة، فدخلت سوريا لتوقف المشروع القطري الخاص بمد خط غاز لأوربا، ودخلت شريكة بـ30٪ في حقل «ظهر»، حتى تفرض نفسها كشريك حتى في البدائل المحتملة.. إدارة روسيا لملف الغاز نموذج مثالي للحنكة السياسية.**

إسرائيل ظلت مترددة لسنوات، بين تغذية إرهاب سيناء لإشغال مصر، وبين رفع يدها عنه؛ لأنه يستهدفها بنفس القدر.. لكنها سلمت أخيرًا بأن العداء مع مصر لن يكفل نجاح مشاريع التعاون في مجال الطاقة، ما يفسر تفهمها لتدفق الجحافل العسكرية على شبه الجزيرة خلال العملية «سيناء 2018».. استراتيجية إسرائيل في مجال الغاز تعتمد على التعاون الإقليمي، خط أنابيب الغاز إلى الأردن، يستهدف تنفيذ صفقة 2016، الخاصة بتصدير 300 مليون قدم3 على مدى 15 عامًا بـ10 مليارات دولار، تمثل 25 % من احتياجاته، عملية الضخ تبدأ 2019.. وتعاونها مع مصر هو البديل المضمون، حال تعثر تنفيذ اتفاقات «إيست ميد».

قبرص واليونان ينبغي أن يتم التعامل معهما باعتبارهما كيانًا واحدًا، استراتيجيته السياسية تتنازعها قوة التحالف العسكري مع مصر، تحسبًا للمواجهة مع تركيا، ومصالحه الاقتصادية مع إسرائيل.. شركة «إنرجين» اليونانية تمتلك حقلي غاز «كاريش وتنين» الإسرائيليين، منذ أغسطس 2016، عندما ابتاعتهما من شركتي «ديليك ونوبل إنرجي» مقابل 150 مليون دولار، ضمن محاولة إسرائيلية ناجحة لتغيير موقف أثينا واكتسابها إلى جانبها.. «إيست ميد» مشروع مشترك بين مجموعتين؛ «ديبا» اليونانية للغاز و«إديسون» الإيطالية للطاقة.. وشركة «أي جي أي بوسيدون» اليونانية هي التي تتولى تطوير المشروع والترويج له.. اليونان تمتلك محطتي إسالة في ريفيثوسا وألكساندروبولي، وبالتالي فهي المنافس الوحيد لمصر في المنطقة؛ لأنها قادرة على تسييل الغاز وتصديره بمجرد وصوله لأراضيها، حتى قبل اكتمال الخط لإيطاليا.. ثم إنها تنتمي للاتحاد الأوربي الذي يتعامل مع «إيست

ميـد» بازدواجيـة أقرب لإسـرائيل.. معركـة الغـاز «معركـة مصالح بـامتياز»، واليونان تنحاز لمصالحها.

إيطاليا طرف رئيسي في المشروع، فهي نقطة العبور لأوربا، شركتها الوطنية «إيني» مستثمر رئيسي في عمليات الاستكشاف والإنتاج بمصر وقبرص، بخلاف شراكتها مع «توتال» الفرنسية و«نوفاتك» الروسية في عمليات الكشف على السواحل اللبنانية، حدة التنافس بين دول المنطقة أوقعتها مؤخرًا في إشكاليات متعددة، أبرزها تصاعد التهديدات المتبادلة بين إسرائيل ولبنان بشأن عمليات التنقيب في المنطقة المتنازع عليها، وما حدث من تحرشات تركية بالحفار «سايبم»، ومنعه بالقوة من العمل جنوب قبرص، إلى الحد الذي اضطرت معه إلى تأمين عمله بفرقاطة حربية.. حتى إعادة تحريك مشكلة ريجيني ليست بعيدة عن تنافس المصالح الاقتصادية والغازية بالمنطقة.. المصالح الإيطاليـة تنبع مـن كونـها منتجًا رئيسيًّا للغاز، يحصل على حصته الضخمة بموجب التعاقدات، وهو قادر على تأمين عمليات الإنتاج عسكريًّا، شريطة ألا يجد نفسه متورطًا بصورة مباشرة في حرب بين دول الإقليم.

تركيا كانت قد أوشكت على الاتفاق مع إسرائيل، على مرور خط الغاز لأوربا عبر أراضيها، بما يحمله ذلك من جدوى اقتصادية، تفوق نظيرتها عبر قبرص واليونان وإيطاليا، لولا تكرار المشاكل الثنائية، بصورة أكدت استحالة الارتباط الاستراتيجي بينهما.. السياسة التركية تستهدف رفع تقييم المخاطر المحيطة بتنفيذ «إيست ميد»، إلى الحد الذي يجبر المستثمرين على التراجع عنه، أو تأجيله، والدخول في مرحلة من التفاهمات، قد تتمكن خلالها من إعادته لمساره الأول عبر أراضيها، والحفاظ على وضعها كمركز دولي لشبكات التغذية بالغاز لأوربا، ما يفسر إصرارها على إنكار مشروعية كل اتفاقات ترسيم الحدود البحريـة بالمنطقـة، والادعـاء بأن مسار خط الأنابيب يخترق منطقة الجرف القاري الذي تدعي أحقيتها فيه.. اعتزام اليونان توسيع مياهها الإقليمية من 6 أميال بحرية إلى 12 ميلًا، يحول بحر إيجة إلى بحر يوناني مغلق، ما يفسر

سرعة الرد التركي ببدء عمليات التنقيب جنوب غرب قبرص في نوفمبر 2018، وإعلان البحرية التركية اعتزامها إقامة قاعدة بحرية دائمة شمال قبرص المحتل، وهو تطور جيوسياسي بالغ الأهمية من حيث انعكاساته على توازنات القوى بالمنطقة.. الشهور القليلة المقبلة حُبلى باستفزازات تستهدف إشعال لهيب الحرب؛ لأن أي اشتباك يمثل نجاحًا لاستراتيجية تركيا في رفع الغطاء التأميني عن مشروع الخط، وعرقلة تنفيذه.

روسيا التي ظل حكامها من القياصرة يحلمون بالوصول لمياه البحر المتوسط الدافئة، أضحت واحدًا من أكبر المستثمرين في مشروعات الغاز بالمنطقة، دخلت سوريا لتوقف المشروع القطري الخاص بمد خط غاز لأوربا، منافسًا للغاز الروسي، ولتضع يدها على الاحتياطي الضخم، الذي سيجعل سوريا ثالث بلد مصدر للغاز في العالم.. روسيا تلبي ثلث احتياجات أوربا من الغاز، عبر خط «نورد ستريم 1» الذي يصل إلى ألمانيا، وخطي أنابيب يصلان إلى بولندا عبر بيلاروسيا، وعمليات تسليم مباشرة لفنلندا ودول البلطيق.. خط «السيل التركي» لجنوب شرق أوربا واليونان وإيطاليا ينتهي يناير 2020، وتنتظر انتهاء الحرب السورية لتدشين خط تصدير الغاز الإيراني عبر العراق وسوريا إلى ساحل المتوسط.. مسارات متعددة تستهدف حصار السوق الأوربي، أكبر مستهلك للغاز في العالم.. موسكو تدرك أن غاز شرق المتوسط سيكون البديل السياسي لاستغناء أوربا عن الغاز الروسي، لذلك دخلت شريكة بـ30 % في حقل ظهر، وكمستثمر في خط نقل غاز حقل «أفروديت» القبرصي لمصر، حتى تفرض نفسها كشريك حتى في البدائل المحتملة، لكن مصالحها الاستراتيجية مع تركيا، تدفعها للتحمس لكل ما من شأنه عرقلة تنفيذ مشروع «إيست ميد»، طالما لم يصل إلى حد المواجهة العسكرية، أو الاضطراب الذي يؤثر على استثماراتها في ظهر وقبرص ولبنان وسوريا.. وهي من جانبها تتعمد إغراق الأسواق بالغاز، على النحو الذي هوى بأسعاره بأكثر من 80 % خلال العشر سنوات الأخيرة، في محاولة للتأثير على الجدوى الاقتصادية للمشروعات البديلة، وهو اتجاه مرشح للزيادة، بفعل تدفق إمدادات الغاز الصخري

الأمريكي، وتزايد شحنات الغاز المسال، ومد خط غاز «نيجيريا/المغرب» عبر سواحل الغرب الإفريقي وصولًا لأوربا.. إدارة روسيا لملف الغاز نموذج مثالي للحنكة السياسية.. ومن المثير الإشارة إلى أنه خلال الأعوام الأخيرة، تم رصد تدفق استثمارات ضخمة لليهود الروس المتهمين بإدارة شبكات غسيل أموال على قبرص، وهم يعكسون كلًّا من المصالح الروسية والإسرائيلية في آن واحد.

رغم الاتفاق على تمويل «إيست ميد» بمعرفة القطاع الخاص، فإنه لن يرى النور دون مشاركة الصناديق السيادية للاتحاد الأوربي، الذي يتبناه ليتخلص من الاعتماد على روسيا، ما يبرر تحركه في مسارات موازية مع إسرائيل ومصر، وهو يفضل بالطبع أن يكون البديل «غربي لا عربي».. مصر قادرة على تصدير الغاز عبر خط الأردن، وبالناقلات العملاقة للشرق الأقصى وأوربا، لكن نجاحها في فرض نفسها كشريك في اتفاق 29 نوفمبر، يعبر عن دور سياسي بالمنطقة ينبغي أن تحرص عليه.. هل وصلت الرسالة؟!

20 ديسمبر 2018

# 15 استراتيجية الغاز وحتمية دمج المشاريع الإقليمية



**مصر أمامها فرصة لسرعة تفعيل دور «منتدى غاز شرق المتوسط»، الذي أُتفق خلال قمة كريت التي جمعت مصر واليونان وقبرص على تأسيسه بالقاهرة، لجمع الدول المنتجة والمستوردة ودول عبور غاز المنطقة، وتنسيق السياسات المتعلقة باستغلاله.**

«نتنياهو» استضاف رئيس الوزراء اليوناني «تسيبراس»، ورئيس جمهورية قبرص «أناستاسيادس»، في بئر السبع، جنوب إسرائيل، 20 ديسمبر 2018.. وهي القمة الخامسة التي تجمعهم منذ تأسيس «الهيئة الثلاثية لتعزيز المصالح المشتركة» 2016، أكدوا في نهايتها أن اتفاق مد خط غاز «إيست ميد» لأوربا، قد أصبح جاهزًا للتوقيع في «أثينا» خلال الربع الأول من العام الحالي.

طارق الملا، وزير البترول، ترأس اجتماع اللجنة المعنية بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة أول يناير الحالي، حيث دعت لدراسة مقترح تنفيذ مشروع إنشاء ميناء لتموين السفن بالغاز المسال.. اقتراح جيد، نظرًا لزيادة نسبة استخدام الغاز كوقود نظيف لتموين السفن، بعدما طالبت المنظمة البحرية الدولية بتخفيض مكون الكبريت الموجود بالوقود المستخدم حاليًّا، وعدم وجود موانئ مماثلة بالبحر المتوسط، لكن هذا المشروع يدخل بالفعل ضمن مشاريع محور قناة السويس، ووقع الفريق مهاب مميش مذكرة التفاهم الخاصة به، خلال مؤتمر «سيبكون» لتموين السفن بسنغافورة أكتوبر الماضي، وبالتالي لا يضيف جديدًا.. ثم إنه مشروع خدمي، يفتقد الطابع الاستراتيجي، ولا يتناسب والتطلع للمركز الإقليمي للطاقة، ولا يرقى لطموحات المشاريع المناظرة، التي تهدف لاقتحام السوق الأوربية، أكبر مستهلك للغاز في العالم، بخط غاز ثابت.

المشاريع الاستراتيجية المشتركة تنطلق من رؤية وتتطلب التخطيط.. تأسيس إسرائيل لـ«الهيئة الثلاثية لتعزيز المصالح المشتركة» مع اليونان وقبرص 2016، أثمر تغييرًا لموقف «تسيبراس»، من الدعوة لطرد السفير الإسرائيلي، والمطالبة بحظر شحن الأسلحة الأمريكية لإسرائيل عبر الموانئ اليونانية، إبان تزعمه

لحزب سيريزا، قبل توليه رئاسة الوزراء 2015، إلى داعم للتحالف الاستراتيجي معها.. اليونان اشترت حقلي غاز «كاريش، وتنين» الإسرائيليين.. وشركتاها «ديبا للغاز، وآي جي آي بوسيدون» كُلِّفَتا بمسئولية التطوير والترويج لخط «إيست ميد».. وشركة «يوروأفريكا إنتركونيكتور» القبرصية كُلِّفَت بمشروع الربط الكهربائيِّ بين إسرائيل وأوربا.. لذلك حصلت إسرائيل على تسهيلاتٍ لطيرانها بالمطارات القبرصية، ولبحريتها في موانيها، حماية لحقول غاز شرق المتوسط.. وهناك توجه لنشر منظومة «مقلاع داود» للدفاع الجوي والصاروخي الإسرائيلية على منصات الإنتاج.. المناورات المنتظمة بين جيوش الدول الثلاث مكنت سلاح الجو الإسرائيلي من التدريب على مواجهة منظومة الدفاع الجوي والصاروخي S-300 الروسية التي اشترتها قبرص، ونشرتها بجزيرة كريت اليونانية.

مصر أمامها فرصة لسرعة تفعيل دور «منتدى غاز شرق المتوسط»، الذي اتفق خلال قمة كريت، التي جمعت مصر واليونان وقبرص، على تأسيسه بالقاهرة، لجمع الدول المنتجة والمستوردة ودول عبور غاز المنطقة، وتنسيق السياسات المتعلقة باستغلاله، الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن نعمل عليه هو التوصل إلى توافق بين الأعضاء على دمج مذكرة التفاهم التي وقعتها إسرائيل «29 نوفمبر» مع قبرص واليونان وإيطاليا لإنشاء خط «إيست ميد» بمشاركة الاتحاد الأوربي، مع مشروع الاتفاق المبدئي الذي وقعته مصر «فبراير 2018» مع نفس الأطراف، برعاية الاتحاد الأوربي أيضًا، لمد نفس الخط.. والتأكيد على سيادة مبدأ «التعاون لا التنافس»، وعدم ازدواجية المشاريع.. هذا الاتفاق يكتسب أهميته من تعرض كل حقول الغاز بمنطقة شرق المتوسط لتهديدات عسكرية تركية، بعد رفض «أنقرة» الاعتراف باتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، التي وقعتها دول المنطقة، للاستفادة من ثرواتها الكامنة.. التعاون المشترك إذن أمر حتمي، لا لاعتبارات اقتصادية، وإنما لضرورات أمنية، ويمتد ذلك بالضرورة إلى التعاون ودمج مشاريع الطاقة الكهربائية؛ لأنها تشهد ازدواجية مماثلة.

الإجراء التالي والمهم الواجب تنفيذه هو رفع الطاقة الإنتاجية لمعامل الإسالة، وزيادة عدد منصات الشحن، لمضاعفة قدرة مصر كمركز للتصدير.. تصميم محطة الإسالة بدمياط يسمح برفع طاقتها من خط واحد إلى ثلاثة، دون حاجة إلى تنكات إضافية، ومحطة إدكو تقبل إضافة 4 خطوط، وهذه التوسعات ينبغي إتمامها تدريجيًّا، بالتناسب مع توسع الصادرات.. الطاقة القصوى الحالية للمحطتين 14 مليار متر3/عام، والتوسعات تضيف 24 مليارًا، وذلك مقابل طاقة تقديرية لخط «إيست ميد» لا تتجاوز 12 مليارًا، ما يعني أن وجود مصر ضمن شبكة التوزيع يسمح بالمرونة، إما الشحن البحري لكميات تفوق طاقة الخط، وإما ضخ الغاز الطبيعي عبره.. احتفاظ مصر بقدرة تصديرية للغاز المسال تتساوى أو تفوق قدرة تصدير الغاز الطبيعي عبر الخط أو تزيد، يدعم وضعها التنافسي كمركز للغاز بالمنطقة، خاصة أن ارتفاع تكلفة الخط تجعل تنفيذه أمرًا مشكوكًا فيه، حتى يتم البدء بمد الأنابيب تحت سطح البحر، وهو قرار سيظل رهنًا بالاعتبارات السياسية، المتعلقة بتقليل اعتماد الاتحاد الأوربي على الغاز الروسي، واستبداله بحصة منتظمة من غاز شرق المتوسط، أكثر مما يعتمد على تكلفته الاقتصادية.

«موسكو» تصدر قرابة 160 مليار متر3 من الغاز الطبيعي إلى أوربا في العام، تلبي 37 % من احتياجاتها، عائداتها تمثل قرابة 37 % من إيرادات الميزانية الروسية، لذلك فهي حريصة على منع دخول أي مصدر كبير ومنتظم للغاز، على غرار خط «إيست ميد» إلى أوربا، خاصة أن «السيل التركي» يدخل الخدمة 2019، ويتكون من خطين أحدهما لتركيا، والآخر لشرق وجنوب أوربا، طاقتهما الإجمالية 31.5 مليار متر3 سنويًّا، ما يمكنها من اتباع سياسة إغراق، وخفض الأسعار بصورة تتجاوز السعر المتدني الذي تبيع به حاليًّا «4.5 دولار للمليون وحدة حرارية»، بحيث تنعدم الجدوى الاقتصادية لـ«إيست ميد»، وهذا الاحتمال ينبغي أن يتحسب له الجميع.. ولكن من حسن الحظ أن البدائل متاحة، أهمها الناقلات.. وثلاثة أرباع استهلاك الأردن، حيث يغطي اتفاقه مع إسرائيل ربع استهلاكه فقط.. كما أن السعودية سوق واعدة، لاهتمامها

باستبدال النفط بالغاز الطبيعي كوقود نظيف.. الخط العربي الذي يضخ الغاز المصري للأردن مرورًا بالعقبة، يعبر قرب الحدود السعودية، ما ييسر مده بريًا إلى داخل المملكة، وبتكلفة محدودة.

إسرائيل ينبغي أن تُغلِّب مبدأ التعاون على التطلع للمركز الرئيسي لتصدير الغاز بالمنطقة.. وقبرص واليونان وإيطاليا مطالبة بالتعامل مع الإشكاليات المتعلقة بغاز شرق المتوسط من خلال رؤية موحدة، تتجنب ازدواجية التعامل.. والاتحاد الأوربي عليه مراجعة دراسات الجدوى على ضوء السياسات السعرية المحتملة للمنافسين.. أما مصر فعليها أن تلتزم بالتحرك ضمن منظومة العمل الجماعي لأعضاء «منتدى غاز شرق المتوسط»، سواء اتفقوا على تنفيذ خط «إيست ميد» بكل مخاطره ومحاذيره، أو اضطروا للاستعانة بالبدائل الأخرى المتاحة، لمواجهة أي تحديات أو تغيرات طارئة.. وزير البترول الهُمام، هل وصلت الرسالة؟!

10 يناير 2019



**رئيس الوزراء الإسرائيلي ونظيره اليوناني ورئيس جمهورية قبرص**

# 16 منتدى غاز شرق المتوسط..
# ومستقبل «إيست ميد»



**«المنتدى» يستهدف تجميع المصالح، وتعزيز التعاون، بين الدول المنتجة للغاز، والدول التي تمتلك البنية التحتية اللازمة لإسالته، والدول المستهلكة، ودول العبور، بهدف الاستفادة من الموارد الغازية الكامنة بالمنطقة، ووضع الاستراتيجية والسياسات، وتحديد دور كل عضو، وإنشاء سوق دولية للغاز، تتفاعل فيها قوى العرض والطلب، تسمح بتنمية الموارد على الوجه الأمثل.**

وزراء البترول والطاقة في مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا اجتمعوا بالقاهرة 14 يناير 2019، وأعلنوا تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط «كلوب ميد»، واختاروا مصر مقرًّا له.. رؤساء مصر واليونان وقبرص اتفقوا على تأسيس «المنتدى» خلال قمة كريت أكتوبر الماضي، ليكون بمثابة المنظمة الدولية التي تستهدف حماية الثروات الطبيعية لأعضائها، وفقًا لمبادئ القانون الدولي، واعتماد مبادئ التعاون لا التنافس، والتنمية بدلًا من المواجهة، والمصالح الاقتصادية كهدف لسلام حالت دونه السياسة.. ويكفي لتأكيد تلك الحقائق وجود وفد فلسطيني برئاسة محمد مصطفى مستشار الرئيس للشئون الاقتصادية، وعضوية رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وممثلي الخارجية الفلسطينية، يجلسون بجوار يوفال شتاينتز وزير الطاقة الإسرائيلي على مائدة «المنتدى».. التفاهمات السياسية التي لم تتمَّ خلال اجتماعات «مينا هاوس» بالقاهرة في ديسمبر 1977 بين فلسطين وإسرائيل، والسلام المفقود بين الشعبين، ربما يعوضهما تعاون المصالح.. وما بين مرارة الواقع وعودة الأمل تكمن اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط.. القوة الناعمة الجديدة التي ستحكم سياسات وأوضاع المنطقة والعالم خلال العقود المقبلة.

«المنتدى» يستهدف تجميع المصالح، وتعزيز التعاون، بين الدول المنتجة للغاز، والدول التي تمتلك البنية التحتية اللازمة لإسالته، والدول المستهلكة، ودول العبور، بهدف الاستفادة من الموارد الغازية الكامنة بالمنطقة، ووضع الاستراتيجية والسياسات، وتحديد دور كل عضو، وإنشاء سوق دولية للغاز،

تتفاعل فيها قوى العرض والطلب، تسمح بتنمية الموارد على الوجه الأمثل، وترشيد تكلفة البنية التحتية، بتعميم الاستفادة من المتاح حاليًا، وتطويره لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية، والتنسيق الفني بين الأعضاء إبان طرح المزايدات الخاصة بعمليات التنقيب، مما يسمح بوضع أنظمة موحدة للشروط التعاقدية، تكفل الحفاظ على مصالح الأعضاء، في تعاملاتهم مع شركات البترول العالمية، وتسمح بتخفيض التكلفة، وتقديم أسعار تنافسية.. والأهم الحفاظ على توازن القوى بشرق المتوسط، ومواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها حقول الغاز، وعمليات الاستكشاف والإنتاج.

الوزراء رحبوا بانضمام المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ودول شرق المتوسط المنتجة أو المستهلكة أو دول العبور، ممن يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف «كمراقبين»، كما اتفقوا على اضطلاع القطاع الخاص بدور رئيسي في أنشطة «المنتدى»، وهيئاته التنظيمية كجزء من المجموعة الاستشارية الدائمة لصناعة الغاز.. ودعوا كبار المسئولين في دولهم للتشاور بشأن الهيكل التنظيمي للمنتدى وأجهزته الرئيسية وآلية اتخاذ القرارات؛ حتى يتسنى إقرارها في اجتماعه التالي إبريل المقبل.. مشاركة ممثل البنك الدولي بالقاهرة في كافة اجتماعات «المنتدى»، يعكس الدعم السياسي الأمريكي، والاستعداد لتأمين عمليات التمويل للشركات الكبرى التي تبحث عن تسهيلات تمويلية لإنشاء خطوط أو ضخ استثمارات في قطاع الغاز بالمنطقة، ومشاركة ممثل الاتحاد الأوربي تعكس اهتمامًا لا يرقى إلى حد تأكيد انتسابه للمنتدى من عدمه، ولكن تبقى الاحتمالات مرجحة، باعتباره ممثلًا للجهة المستهلكة، التي يمثلها في «المنتدى» ثلاثة أعضاء «إيطاليا وقبرص واليونان».

رغم أن إيطاليا ليست منتجة للغاز، فإن أهمية وجودها كعضو مؤسس يرجع لكونها تمثل مع اليونان المعبرين البريين نحو دول جنوب وشرق القارة، وشركتها الوطنية «إيني» مستثمر رئيسي في عمليات الاستكشاف والإنتاج بمصر وقبرص، ورئيسها التنفيذي «كلاوديو ديسكالزي» أضحى يقوم بدور مهم

في دبلوماسية الغاز بالمنطقة، من خلال جهوده لتقريب المصالح بين أطرافها.. موقع «ذا ميكر» الإسرائيلي أعرب عن قلقه من أن يقوض «المنتدى» فرص منافسة إسرائيل لمصر، أو يتم استخدامه كساحة للضغط عليها في القضايا السياسية، والحد من حريتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالغاز مستقبلًا، دون الالتزام برؤية «المنتدى».. والحقيقة أنه لا مبرر للقلق؛ لأن إسرائيل تدرك أن انضمامها للمنتدى يعزز مكانتها الإقليمية، ويدعم عملية السلام، ويؤدي إلى توافق المصالح الاقتصادية والسياسية بينها وبين أعضائه، بدليل عدم اعتراضها على تمثيل فلسطين كعضو مؤسس، رغم ما يعنيه ذلك من تسليم بحقوق فلسطين السيادية على مواردها الطبيعية، في الاستخراج والتطوير والحفاظ عليها، الأمر الذي يكتسب أهميته في ضوء تشكيل السلطة الفلسطينية فريقًا وطنيًّا للبدء بترسيم حدودها البحرية يوليو 2017، واهتمامها بتطوير حقل الغاز قبالة سواحل غزة، كأحد مقوماتها الاقتصادية وتوفيرًا لأمن الطاقة.

صدمة الإخوان والتهديدات التركية

زبانية الإخوان أطاح بعقولهم تأسيس «المنتدى» واختيار القاهرة مقرًّا له، فبدءوا يهاجمون مصر، لتأسيسها للمنتدى قبل تنازل إسرائيل عن قضايا التعويضات، متجاهلين حقيقة أن هذه القضايا تتعلق بشركات خاصة بإنتاج وتصدير ونقل الغاز الطبيعي، ولا علاقة لها بالدولة المصرية، ورغم ذلك وضعت مصر تسوية التعويضات كشرط مسبق لأية صفقات يعقدها القطاع الخاص مع إسرائيل، مما يفسر قيام شركة غاز الشرق المصرية وشركتي ديليك ونوبل إنيرجي بتأسيس شركة جديدة نجحت في الاستحواذ على 39% من أسهم شركة غاز شرق المتوسط المالكة لخط الأنابيب الواصل بين عسقلان والعريش التي تخص أصحاب دعاوى التحكيم ضد مصر مقابل 518 مليون دولار، كما استحوذت شركة غاز الشرق على 9 % أخرى من الأسهم في صفقة منفصلة قيمتها 148 مليون.. وتتجه المفاوضات مع الملاك الجدد «الشرق وديليك

ونوبل» إلى تخفيض ذلك التعويض إلى ربع قيمته، على أن يتم استهلاكه على امتداد عمر الاتفاقية «قرابة 15 عامًا».. حملات الإخوان تستهدف دفع مصر للعزلة، بعيدًا عن معادلة الغاز الطبيعي التي نشأت بالمنطقة، وهو اختيار ينتهي حتمًا بإحراق ثرواتنا من الغاز؛ لأنها لا تقبل الحفظ ولا التخزين.. فهل هذا مقبول؟!

والحقيقة أن رد فعل الإخوان لا ينفصل عن موقف تركيا، التي يعتبر «المنتدى» ضربة قاصمة لها، ولمصالح قطر وإيران، من أكبر منتجي الغاز في العالم، الذين يدركون قوة منافسة غاز شرق المتوسط في السوق الأوربي، الأكبر كمستهلك للغاز.. «المنتدى» يعتبر نهاية رسمية لحلم تركيا في أن تكون مركزًا للطاقة، مستندة لموقعها الاستراتيجي.. ولم يعد أمامها سوى أحد بديلين: إما معاودة الكرة في محاولة للاقتراب من إسرائيل، أملًا في إقناعها بالفكرة القديمة المتعلقة بمد خط الغاز من الحقول الإسرائيلية عبر أضنة التركية في اتجاه أوربا، وذلك أصبح غير مجدٍ بعد ارتباط مصالح إسرائيل بدول شرق المتوسط كسوق استهلاكي، وكمركز للإسالة والنقل والتصدير، وإما بالتصعيد العسكري، وفي هذه الحالة ستتعرض لمواجهة رادعة من أعضاء «المنتدى»، وإدانة من المجتمع الدولي.

غموض مستقبل خطوط الغاز

مستقبل خط نقل الغاز «إيست ميد» يكتنفه الغموض.. الخط الذي وقع اتفاقه المبدئي 29 نوفمبر الماضي، يستهدف تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي لأوربا، لكن قبرص وقعت اتفاقًا مع مصر لمد خط أنابيب لنقل الغاز المنتج من حقل أفروديت لمحطة الإسالة في «إدكو» بمحافظة البحيرة، قبل تصديره لأوربا.. شركة الكهرباء الأردنية تعاقدت على استيراد 45 مليار متر3 من الغاز المسال من إسرائيل، وحيث إنه لا توجد بنية تحتية للإسالة إلا في مصر، فلابد من ضخه لدمياط أولًا.. شركة دولفينوس مصر تعاقدت على استيراد 64 مليار متر3 من إسرائيل.. التعاقدات تغطي قرابة 15 عامًا.. مما يعني ببساطة أن

فائض الطاقة الإنتاجية لحقول الغاز الإسرائيلي وحدها، بعد استيفاء استهلاكها الداخلي وتعاقداتها، قد لا تغطي الجدوى الاقتصادية لتشغيل خط غاز «إيست ميد» لأوربا.. ناهيك عن أن انضمام إسرائيل لـ«المنتدى» يعني تسليمها بحق مصر الدخول كطرف في المداولات حول أنبوب الغاز «إيست ميد» إلى أوربا، وبالتالي إمكانية دمج المشروعين المصري والإسرائيلي في مشروع واحد، يحقق التعاون ويمنع المنافسة، وفقًا للمبادئ التي أقرها «المنتدى».

***

رغم ضخامة الثروات الغازية المكتشفة شرق المتوسط، إلا أن باطن البحر لم يكشف عن مكنونه بعد، الخير القادم أكبر بكثير مما نراه أو نتوقعه، لذلك لا يوجد يقين حاليًّا فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالمستقبل، والتي يعلن عنها مختلف الأطراف الإقليمية، يوفال شتاينتز وزير الطاقة الإسرائيلي أكد أن المحادثات جارية مع مصر لبناء خط أنابيب جديد لنقل الغاز من حقلي «ليفياثان وتامار» في إسرائيل إلى محطات الغاز الطبيعي المسال في مصر، لتجهيزه وإعادة تصديره، وهو الحل البديل حال تعثر تنفيذ «إيست ميد»، مصر بصدد الكشف عن ثروات حقل «نور»، التي تتجاوز احتياطياته ضعف «ظهر»، وقبرص تستعد لكشفها الجديد الأقرب لـ«ظهر».. في هذه الحالة يمكن مد «إيست ميد»، بمشاركة مصرية كاملة.. الأعماق السحيقة للمتوسط، لم تبح بأسرارها بعد.

24 يناير 2019

# 17 الكشف القبرصي..
# وارتباك معادلات الغاز



**القلق الإسرائيلي تتعدد أسبابه، وأهمها قلة الاختيارات المتاحة لاستثمار الغاز المستخرَج من حقولها.. كانت في صدارة الدول التي اكتشفت الغاز شرق المتوسط 2009، لكنها حتى الآن لم تستخرج قدمًا مكعبًا واحدًا، بينما مصر آخر من ظهر فيها الغاز 2015، حققت الاكتفاء الذاتي، وبدأت التصدير.**

قبرص أعلنت اكتشاف حقل غاز «جلافكوس» البحري، باحتياطي مبدئي بين 5 و8 تريليونات قدم3، يبعد 180 كم جنوب غرب «ليماسول»، بمنطقة امتياز «المربع 10»، التابعة لشركتي «إكسون موبيل» الأمريكية و«قطر للبترول» بنسبة 60 % للأولى و40 % للثانية.. الكشف يضاف إلى الاحتياطات الواعدة لحقل «أفروديت»، الذي اكتشفته «نوبل إنرجي» و«شل» الأمريكيتان و«ديليك» الإسرائيلية 2011 باحتياطي 4.5 تريليون قدم3.. وحقل «كاليبسو» باتجاه الشرق، اكتشفته منذ عام شركتا «إيني» الإيطالية و«توتال» الفرنسية، باحتياطات تقدر بين 6 و8 تريليونات قدم3.. قبرص دعت «توتال» و«إيني» و«إكسون موبيل» إلى مناقصة للحصول على حق التنقيب بمنطقة «البلوك 7» ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها في أكتوبر الماضي.. لكن الكشوفات الغازية الجديدة بالجزيرة أشعلت حرب الغاز بشرق المتوسط.

المحاور السياسية التي نشأت نتيجة لاكتشافات الغاز لا تزال في مراحلها الأولى، لم تتبلور بعد، وقابلة للتغيير، ما يحدث على صعيد علاقات قبرص مع دول منتدى غاز شرق المتوسط «كلوب ميد» يؤكد تلك الحقيقة، ما يفرض المتابعة اللصيقة، فمستقبل مصر الواعد يتوقف على الغاز، الذي تقدر بعض المصادر قيمة احتياطات «ظهر» وحده بـ240 مليار دولار.. حماية مصالح الشركات الأمريكية في مواجهة التهديدات التركية فرضت على «واشنطن» التعهد لقبرص بتأمين الأنشطة الاستكشافية قبالة سواحلها.. تريستان أسبراي، نائب رئيس «إكسون موبيل»، كشف عن مفاجأة «أن إقامة منشأة لإسالة الغاز بقبرص، قبل تصديره، أصبحت خيارًا واردًا».. و«بومبيو»، وزير الخارجية الأمريكي، شارك في القمة الثلاثية لقبرص واليونان وإسرائيل 20 مارس 2019.

الموقف الإسرائيلي لم يكن داعمًا لقبرص كالموقف الأمريكي؛ يوفال شتاينتز، وزير الطاقة، نبه المسئولين القبارصة خلال زيارته «نيقوسيا» مايو الماضي، إلى الادعاءات الخاصة بتداخل بئر «يشاي»، بمنطقة امتداد «أفروديت»، مع حدود المنطقة الاقتصادية لإسرائيل، طالبًا تسوية الخلاف خلال ستة شهور، وإلا سيرفعه للتحكيم الدولي، مرت عشرة شهور والخلاف لا يزال قائمًا.. إنتاجية البئر محدودة، لكن إسرائيل تضغط به على قبرص، وتوظفه سياسيًّا، ردًّا على موافقة «نيقوسيا» النهائية على الاتفاق الذي وقعته مع «القاهرة» في سبتمبر الماضي، لإنشاء أنبوب تحت البحر لنقل غاز «أفروديت» إلى معامل الإسالة بمصر.. صحيفة هآرتز الإسرائيلية اتهمت مصر بالمسارعة ببدء بناء خط الأنابيب القبرصي قبل اتفاق إسرائيل النهائي على خط «إيست ميد» لتحقق السبق، وتضمن التحول إلى مركز لتوزيع الطاقة المنتجة بالمنطقة، بما فيها الغاز الإسرائيلي، على العملاء والمستهلكين في أوربا والشرق الأوسط.

القلق الإسرائيلي تتعدد أسبابه، وأهمها قلة الاختيارات المتاحة لاستثمار الغاز المستخرَج من حقولها.. كانت في صدارة الدول التي اكتشفت الغاز شرق المتوسط 2009، لكنها حتى الآن لم تستخرج قدمًا مكعبًا واحدًا، بينما مصر آخر من ظهر فيها الغاز 2015، حققت الاكتفاء الذاتي، وبدأت التصدير.. إسرائيل تواجه تهديدات وضغوطًا عديدة تتعلق بحقول الغاز؛ ما يفسر تنظيمها لمناورة بحرية في الأسبوع الأخير من يناير استمرت أسبوعًا، تضمنت التدريب على إغراق سفينة تحمل إرهابيين، باستخدام لنشات صواريخ، وتحت غطائها تم تثبيت عواميد الأساس لمنصة حقل غاز «ليفياثان»، على النحو الذي يسمح ببناء أماكن الإقامة ومهبط المروحيات، ومعدات التشغيل، حتى يتم البدء في الإنتاج قبل نهاية العام.. المناورة الإسرائيلية كانت مدفوعة بمخاوف وتهديدات «حماس» و«حزب الله»، بشن هجمات تعرقل تشييد المنصة، التي تعتبر حتمية لإتمام كل العمليات المتعلقة بالغاز في عمق البحر، بعيدًا عن البر الإسرائيلي، تجنبًا لضغوط داخلية تتعلق بالتأثيرات البيئية الضارة والمحتملة لمشاريع الغاز، التي وصلت إلى حد تهديد «يائير لبيد»، زعيم

حزب «ييش عتيد»، بأنه إذا فاز في الكنيست فسيوقف مشروع «ليفياثان»!

إسرائيل أثناء انتظارها استقبال زعيمي قبرص واليونان و«بومبيو» لتوقيع عقد الاتفاق النهائي الخاص بمشروع «إيست ميد» لنقل الغاز من إسرائيل لأوربا، فوجئت كما فوجئ الجميع بالاكتشافات القبرصية التي أضيفت لمستجدات الموقف، والتي أربكت الحسابات، وقد تزعزع المحاور.. «إيست ميد» تهدده رهانات مصر على «استراتيجية الممكن والمتاح»؛ «القاهرة» راهنت على أن الانتهاء من دراسات الجدوى والخطة التنفيذية للمشروع الإسرائيلي قد تستغرق ما بين عام وعامين، من تاريخ تكليف المفوضية الأوربية بتقييمه، خلال اجتماع بئر السبع ديسمبر 2018، بين إسرائيل وقبرص واليونان.. وخلال هذه الفترة تكون مصر قد انتهت من تشييد خط الأنابيب الذي ينقل الغاز القبرصي لمحطات الإسالة، لتبدأ عملية التصدير، ربما قبل الشروع في تنفيذ الخط الإسرائيلي، وبتكلفة قرابة المليار دولار، مقابل تكلفة تقديرية لـ«إيست ميد» تصاعدت لـ12 مليار دولار.

تصديق قبرص على اتفاق مد خط الأنابيب لمصر قد يُضعِف الجدوى الاقتصادية لخط أنابيب «إيست ميد»، في ظل تكلفته الباهظة والتحديات الهندسية نتيجة للأعماق السحيقة التي سيرتكز عليها، ما يعطي أولوية للإسالة والتصدير عن طريق مصر، مقارنة بكافة الخيارات الإسرائيلية؛ لأن البديل لذلك إنشاء معمل للإسالة ورصيف للشحن فوق منصة الغاز البحرية التي شيدتها أخيرًا، ولكن ضخامة التكلفة ربما يجعلها من المستحيلات.. هذا بخلاف أن إنشاء معمل إسالة في قبرص، إذا ما تقرر، يهدم فكرة «إيست ميد» من أساسها، ويخلق منافسًا لمصر، وقد يجهض الاتفاقيات المتعلقة بنقل الغاز القبرصي لدمياط وإدكو.

***

مجموعة العمل المنبثقة عن الدول المؤسسة لمنتدى غاز شرق المتوسط «كلوب

ميد»؛ قبرص، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، فلسطين، مصر، ممثل الاتحاد الأوربي، عقدت اجتماعًا بالقاهرة 6 مارس لوضع إجراءات استكمال التأسيس، ورفع توصياتها إلى الاجتماع الوزاري الذي يعقد في إبريل 2019، لتكون مهمته تحقيق الاستغلال الاقتصادي لغاز المنطقة، وبنيتها التحتية، وإنشاء سوق إقليمية، بأسعار تنافسية.. المنتدى أصبح ضروريًّا لبحث نتائج وتداعيات قمة «إيست ميد» في إسرائيل، والارتباك في حسابات ومحاور دول المنطقة، خاصة ما يتعلق بالبدائل القبرصية -المحورية لمستقبل المنطقة- ما بين استكمال تعاقداتها مع مصر لتصدير غاز حقل «أفروديت» بعد تسييله، أو تلبية الاحتياج الأوربي له في حالته الغازية، من خلال خط «إيست ميد».. الانحياز لأيٍّ من البديلين ينعكس على المشاريع الغازية، سواء إنتاج أو نقل أو تصدير، القائمة حاليًّا والمقبلة بالمنطقة.. كما ينبغي أن يناقش آليات احتواء الخلاف المحتمل نتيجة لمنح لبنان حق التنقيب لكونسورتيوم «توتال»، قرب منطقة الخلاف مع إسرائيل، والمناورات التركية غير المسبوقة في ضخامتها.. لكن ذلك موضوع آخر.

21 مارس 2019



# 18 نقاط على حروف غاز المتوسط



**عملية التنسيق لتحويل التنافسات بين دول المنطقة إلى مشاريع تعاون، تدعم السلام وتحقق الرخاء لشعوبها، هي مهمة «منتدى الغاز لدول شرق المتوسط» بالقاهرة.. تركيا تستشعر خطورته كتكتل معادٍ، يهدف لهزيمتها في معركة الطاقة.**

«نتنياهو» اختتم مباحثاته مع رئيس وزراء اليونان «تسيبراس» ورئيس قبرص «أناستاسياديس»، و«بومبيو» وزير خارجية أمريكا 22 مارس 2019، بإعلان تعاون إقليمي، يتضمن مد خط أنابيب غاز «إيست ميد» من إسرائيل إلى أوربا عبر قبرص واليونان، وتطوير التعاون العسكري ليشمل التأمين ضد حرائق آبار الغاز، وإنشاء جهاز مراقبة مشترك لحمايتها، تشارك فيه الهندسة البحرية الإسرائيلية بمحطة رادار متطورة بعيدة المدى في جزيرة كريت، لمواجهة أي تهديدات، خاصة من جانب إيران وحزب الله.

أشرنا إلى أن الكشف القبرصي أربك الحسابات، وزعزع المحاور، وأثار التساؤلات.. لذلك فضّلنا تنحية المعلومات جانبًا، والاكتفاء بدلالاتها، بهدف رسم صورة حقيقية للموقف الراهن، وتأثيراته المستقبلية، وانعكاساته على استراتيجية مصر الغازية.

هناك أربع حقائق رئيسية تتعلق بالأطراف المشاركة في معادلة الغاز بالمنطقة:

أولًا: مشروع خط «إيست ميد» الإسرائيلي الذي يربط حقول شرق المتوسط بأوربا عبر قبرص واليونان يمضي في طريقه كإحدى الحقائق التي باتت شبه مؤكدة بالمنطقة.. لاعتبارات عديدة: ضرورات سياسية تفرض تخفيف الاعتماد الأوربي على الغاز الروسي.. مشاركة أوربية.. ضمانات أمريكية.. توافر حد أدنى من التفاهم والتعاون يسمح بتجاوز الخلافات بين الشركاء.

ثانيًا: مشروع خط الغاز من قبرص إلى معامل الإسالة في مصر تم التصديق على الاتفاق الخاص به، وبدأت بالفعل إجراءات التنفيذ.

ثالثًا: المقترح المصري بشأن مد خط على نفس المسار إلى أوربا، تم إغلاق ملفه، بعد أن رفع الاتحاد الأوربي رعايته عنه، وانحاز لـ«إيست ميد»؛ لأنه يعكس مصالح شركات إسرائيلية يونانية قبرصية.

رابعًا: مشروع إنشاء معمل إسالة في قبرص، اقترحته شركة «إكسون موبيل»، إمبراطورية روكفلر التي يديرها تيلرسون وزير الخارجية السابق، مشروع سياسي بامتياز، يحمل شُبهة محاولة إرباك حسابات مصر وطموحاتها كمركز إقليمي للغاز.

تلك هي مشاريع أطراف معادلة الغاز، أما المشاريع والتحركات المضادة، فسوف نتناولها لاحقًا.

كل التحليلات والتغطيات المتعلقة بالمشاريع الرئيسية بالمنطقة «مصرية، إسرائيلية، قبرصية»، تتعمد إظهارها كمشروعات متنافسة متعارضة، بهدف إثارة البلبلة والحد من التعاون، والتهديد بالوقيعة، وذلك استنادًا لعدم تعمق القارئ في المعادلات الرقمية، مع أن الحقائق تؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة لا تحتمل المنافسة؛ لأن الفرص متعددة وتتسع لتحقيق مكاسب للجميع، هذه الحقائق تتضح بتبسيط الأرقام:

مخزون الغاز الإسرائيلي 800 مليار متر3، القبرصي 600 مليار، والمصري يتجاوز ضعفهما.. أقصى إنتاج مستقبلي للحقول الحالية؛ ظهر 3.2 مليار قدم3/ يوم، خمسة حقول بإسرائيل وقبرص، كل منها سينتج 2.5 مليار، يصبح الإجمالي 15.7 مليار قدم3/يوم، أي قرابة 160 مليار متر3/عام، مصر تستهلك منها «42 %»، وإسرائيل «7 %»، استهلاك قبرص وتعاقدات الأردن لا تتجاوز «6 %»، ما يعني أن فائض الإنتاج المخصص للتصدير «45 %».. «6.25 %» منها سيتم تصديره من خلال خط «إيست ميد»؛ لأن طاقته الاستيعابية 10 مليارات متر3.. «13.4%» ستتم إسالته بمعملي دمياط ورشيد، اللذين تبلغ طاقتهما القصوى 21.5 مليار متر3/عام، أي أن المنطقة لا تستطيع تصدير سوى «25 %»

فقط من طاقتها الإنتاجية، بدون حساب إنتاج الكشوف المصرية والقبرصية الجديدة.. ليتبقى «20 %»، مطلوب اتخاذ قرار بما إذا كان سيتم تصديرها في الحالة السائلة أو الغازية، وكذا تحديد وسيلة النقل المناسبة.. البديل الأول يعتمد على توسيع طاقة معامل التسييل المصرية، أو تنفيذ مشروع الإسالة القبرصي، والثاني يفرض مضاعفة طاقة «إيست ميد».. فما هو البديل الأنسب؟!

هناك اعتبارات ينبغي مراعاتها إبان التخطيط للمشاريع المستقبلية بالمنطقة:

الأول: أن أوربا تفضل الغاز بحالته الطبيعية؛ لأن المسال سعره أعلى، ويفرض معالجات إضافية مكلفة لإرجاعه للحالة الغازية قبل الاستخدام، وهذا يضعف قدرة الغاز المسال على المنافسة.

الثاني: أن الكشوفات الجديدة الواعدة بمصر وقبرص، ستؤدي لزيادة المعروض، وتخفيض السعر، وهو ما ينبغي مراعاته عند حساب التكلفة الاستثمارية.

الثالث: قرب دخول لبنان كمنتج للغاز بعد اعتماده خطة التنقيب التي قدمها كونسورتيوم «توتال الفرنسية، إيني الإيطالية، ونوفاتك الروسية»، في امتيازي التنقيب الرابع والتاسع بمحاذاة الحدود مع إسرائيل.

الرابع: بدء تشييد روسيا لمحطتين لمعالجة الغاز، بعد احتكار شركاتها النفطية عقود التنقيب على شواطئ طرطوس وبانياس، وريف حمص، التي تبلغ احتياطاتها 700 مليار متر3، ما يعني قرب عمليات التنقيب.

الخامس: أن الدور الروسي في توجيه استراتيجيات الدولة السورية وشراكته في الكونسورتيوم اللبناني قد يفرض تصدير إنتاجهما في حالته الغازية عبر شبكات التوزيع التركية القريبة منهما، ليكتسح المنافسات بالسوق الأوربية.

إذن الاختيار هنا مفروض علينا، ولا بديل له؛ وهو تجنب ضخ أي استثمارات

جديدة للتوسع في محطات الإسالة، وإعطاء أولوية لدفع مشروع خط «إيست ميد» والمشاركة فيه، وزيادة طاقته، ليصدر إنتاج الحقول المصرية في حالته الغازيـة.. علـى أن تظـل فكـرة زيـادة الطاقـة الإنتاجيـة لمعـامل الإسـالة رهـنًا باحتياجات السوق.

عملية التنسيق لتحويل التنافسات بين دول المنطقة إلى مشاريع تعاون، تدعم السلام وتحقق الرخاء لشعوبها، هي مهمة «منتدى الغاز لدول شرق المتوسط» بـالقاهرة.. تركيـا تسـتشعر خطورتـه كتكتل معادٍ، يهدف لهزيمتها في معركة الطاقة.. منذ سنوات قليلة كانت تحتكر مرور الغاز إلى أوربا، لكن الكفة انتقلت للضـفة المقابلـة، لتضع مصر قواعـد جـديدة للحركـة.. تركيـا تحـاول فـرض حساباتها، بالاستناد إلى خلافات طويلة مع قبرص، لتوجد لنفسها موطئ قدم في منجم الثروات، وتدخل في منافسة تتوافر لها فيها فرص جيدة.. حرب الغاز معركة طويلة وضارية، تستلزم الاستعداد الجيد، ما يفسر تزامن إعلان «المنتدى» مع تصعيد تركيا واستعراضها للقوة.. بدأ باستعدادها لاجتياح شرق الفـرات، لكـن التـدخلات الأمريكيـة والروسـية أحبطتـها.. نظمـت منـاورات استراتيجية في البحار الثلاثة «المتوسط الأسود، إيجة»، حدث غير مسبوق في ضخامته، تحرش بدول «المنتدى»، بعد انحياز أوربا وأمريكا لموقف اليونان وقبرص من الأزمة، وتأكيدًا لقدرتها على مواجهة أي محاولة لعرقلة إجراءاتها العدائية، وتجاوزاتها على حقوق السيادة لدول المنطقة.. تركيا تراهن على أن الدول السبع أعضاء «المنتدى» متضامنة نظريًّا في مواجهة التجاوزات الخاصة بمصـالحها المتعلقـة بمصـادر الطاقـة، ولكـن عنـدما يتعلـق الأمـر بالحرب، فله اعتبارات أخرى، وهنا تكمن الخطورة.. آمل ألا نعض نواجذنا ندمًا «إنما أُكلت، يوم أُكل الثور الأبيض».. ذلك هو الموضوع التالي.

28 مارس 2019



# 19 تركيا تقرع طبول الحرب



**معاداة تركيا لمصر ودول المنطقة، لا تنفصل عن موقف حليفتها قطر، التي شاركت في مناوراتها الأخيرة، بسبب تضررها من أن تصدير «المنتدى» للغاز سيكون خصمًا من حصتها بالسوق الأوربية، سيناء وشمال إفريقيا والسودان ستكون الهدف، ودعم الإرهاب الأداة.**

استهلاك تركيا من الغاز 50 مليار متر3/عام، قيمتها 45 مليار دولار، تحصل عليه من أذربيجان عبر خط «تاناب»، ومن روسيا عبر خط السيل التركي الذي ينتهي بنهاية 2019، الخطان يمران عبر البحر الأسود والأناضول ثم إلى أوربا، تركيا ركيزة لأمن الطاقة للقارة العجوز.. منذ سقوط مشروع خط الأنابيب القطري عبر سوريا، وما ظهر من اكتشافات غازية شرق المتوسط، بدلت تركيا توجهاتها؛ وضعت التنقيب عن مصادر الطاقة في مقدمة اهتماماتها الاستراتيجية، وتخلت عن سياسة «صفر مشاكل»، وتحاول استعادة نفوذها العثماني، ونهب ثروات المنطقة بالقوة.. الاحتلال العسكري لا يرتب حقوقًا، لكنه يفرض الأمر الواقع بالقوة، وتعتبر منطقة الجرف القاري المواجهة لشمال قبرص التركية التي تحتلها منذ 1974، منطقة اقتصادية خالصة لها، رغم أنها تضم المربعات من 18 إلى 24 الخاضعة للسيادة القبرصية وفقًا لقواعد القانون الدولي.

تركيا صعدت تهديداتها، ووسعت نطاقها، بمنع الحفار سايبم التابع لشركة إيني الإيطالية من دخول المربع «2»، رغم وقوعه جنوب شرق قبرص بعيدًا عن القطاع التركي.. صحيفة «يني شفق» أكدت أن البحرية التركية أوقفت أعمال 7 سفن تنقيب أجنبية غرب قبرص، تركيا أعدت برنامجًا ضخمًا للتنقيب في أعالي البحار، لكن شركات النفط الدولية رفضت المشاركة؛ لأنها لم ترسّم حدودها مع جيرانها، فلجأت أنقرة إلى تتريك قطاع النفط.. الخطة التركية تعتمد على امتلاك أسطول حفر قادر على الوصول إلى عمق 2600 متر، وتلك قدرات جيدة.. «فاتح» أول سفينة تنقيب صناعة محلية، تعمل ما بين البحرين المتوسط والأسود منذ أكتوبر 2018؛ ثم اشترت «ديبسي ميترو-1» وأخضعتها

للصيانة والتحديث قبل دفعها لمحيط قبرص في إبريل.. «خير الدين بربروس» «أوروج رئيس» و«ياووز»، باكورة أسطول تنقيب بالمياه العميقة يضم 16 سفينة، وضع تركيا ضمن قائمة الدول العشر التي تمتلك سفنها الخاصة بالحفر والتنقيب.. الهدف المعلن الحصول على حصة من غاز المتوسط، لكنها في الحقيقة تسعى لإيجاد موطئ قدم قريب من مثلث إنتاج غاز قبرص ومصر وإسرائيل، باكتشاف بئر -مهما كانت صغيرة- يبرر مد أنبوب يتصل بالساحل التركي، ولها تجربة في مد الخط الذي يزود شمال قبرص بالمياه.. رهانها الرئيسي أن منطق المصلحة سيفرض وجوده كأمر واقع يجتذب غاز المنطقة للتصدير لأوربا عبر تركيا، وبذلك تقضي على طموحات مصر، وتحبط مخططات إسرائيل، وتعود كما كانت مركزًا إقليميًّا لنقل الغاز لأوربا.

عمليات التنقيب الأولى تمت بالمنطقة الاقتصادية الخاصة جنوب تركيا، وبناء على نتائجها بدأ حفر بئر «آلانيا-1» قرب مرسين، وتستعد لحفر الثانية، تركيا تتجنب التنقيب في بحر إيجة؛ بسبب الصراع مع اليونان على الجرف القاري.. لكنها تسعى لخلخلة الوضع الراهن شرق المتوسط، ومنع تثبيت حقوق دوله في الكشوفات الغازية، قبرص هي الوسيلة، لكن مصر هي الهدف؛ لأنها تخشى أن يكون استهداف إسرائيل بداية لمعركة مع الغرب.. نهاية يناير حولت وجهة حفار من البحر الأسود، لمحيط قبرص، ونقلت «فاتح» إلى جنوبها في مارس.. وزير الخارجية حذر «لن نسمح بإنجاز أي شيء في المتوسط دون تركيا»، وأردوغان أكد «لن نوقف التنقيب رغم رفض قبرص، ونواب حزب الشعب الجمهوري المعارض»، وحذر «إكسون موبيل» من التنقيب في «المربع 10»، مدعيًا أن «شركة النفط الوطنية التركية»، حصلت على ترخيص للتنقيب فيه من جمهورية قبرص التركية، التي لا تعترف بها سوى أنقرة! متجاهلًا أن أمريكا وإيطاليا وفرنسا قرروا حماية مناطق عمليات الغاز التابعة لشركاتهم «إكسون موبيل، نوبل إنرجي، إيني، توتال»، فضلًا عن قرب هذه المربعات من مناطق الترسيم بين مصر وقبرص، وابتعاده كيلومترات قليلة عن حقل «ظهر».. دخول تركيا هذه المنطقة يعني الحرب، ما يفسر تنفيذ البحرية التركية لأكبر مناورات

في تاريخها.

تركيا بدأت استعراض القوة بمناورات مشتركة مع سبع دول «الشتاء 2019» من «4/22 فبراير»، وشاركت في مناورات حلف الناتو «DYNAMIC MANTA - 2019»، للتدريب على مواجهة الغواصات قرب صقلية، ومناورات «الوطن الأزرق» «27 فبراير/8 مارس»، بمشاركة سبع دول وثمانية مراقبين، واعتبارًا من 6 مارس بدأت مناورات «مأوى وطن 2019»، بمنطقة غرب قبرص قرب المنطقة المستهدفة.. المناورات يمتد مسرح عملياتها في 3 بحار «إيجة، الأسود، والمتوسط»، بمشاركة 103 قطع بحرية.. تركيا استهدفت تأكيد أن حملات التطهير عقب محاولة انقلاب 2016، لم تؤثر على قدرة القوات البحرية، وأنها قادرة على خوض غمار حرب بحرية شاملة، ما يكتسب دلالات مهمة على ضوء تعدد أطراف التكتل الذي أضحت تواجهه حاليًّا، والممتد جغرافيًّا، على سواحل البحار الثلاثة.

مواجهة تركيا تفرض التحرك على عدة محاور، أهمها القانوني، لأن هناك قيدًا زمنيًّا فرضته اتفاقية لوزان، يحرمها من استخراج وتصنيع النفط حتى عام 2023، ما يفسر أن كافة تصريحاتها تتعلق بعمليات تنقيب وليست استخراجًا.. التحرك على هذا المحور بالغ الأهمية، لتعلقه باختراق تسويات استراتيجية دولية.. ثم إن عدم انضمام تركيا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، لا يعفيها من أحكامها؛ لأنها دولة ساحلية تطل على بحار دولية، خاصة فيما يتعلق بإلزامية تعيين العلامات البحرية المحددة لبحرها الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وتعيين الحدود البحرية مع الدول المجاورة والمقابلة لها، ثم إيداعها مشفوعة بالخرائط لدى الأمم المتحدة، قبل الشروع في عمليات التنقيب، وهي لم تقم بأي من تلك الالتزامات الدولية، ما يجعل تصرفاتها نوعًا من البلطجة.. أولى مهام «منتدى غاز المتوسط» ينبغي أن تنصب على تشكيل فريق عمل قانوني لإدارة تلك المعركة.

معادلة تركيا لمصر ودول المنطقة، لا تنفصل عن موقف حليفتها قطر، التي

شاركت في مناوراتها الأخيرة، بسبب تضررها من أن تصدير «المنتدى» للغاز سيكون خصمًا من حصتها بالسوق الأوربية، سيناء وشمال إفريقيا والسودان ستكون الهدف، ودعم الإرهاب الأداة، والتحسب لاستهداف خطوط الغاز الموجهة للأردن وإسرائيل، وكذا حقول الغاز يوفر الدماء، احتواء «المنتدى» لكل الترتيبات المتعلقة بتأمين الحقول هدف المرحلة.. تركيا خرجت صفر اليدين من معركة الغاز، اليونان خصمها اللدود حققت مكسبًا جديدًا، بعد الكشوفات القبرصية، واتفاقات دول «المنتدى»، وذلك بمرور «إيست ميد» بأراضيها، ليصبح الثاني بعد «تاب» لضخ الغاز لأوربا.. يأس تركيا يدفعها لحماقة الاندفاع.. وطبول الحرب تقرع عن بعد.

4 إبريل 2019

# 20 معركة طرابلس والتحضير لحرب الغاز



**احتياطي الغاز الليبي يبلغ تريليونًا وخمسمائة وثلاثين مليار متر3، في المرتبة الثامنة عربيًّا، والـ23 عالميًّا، وطاقة إنتاج الغاز المسال 10 ملايين طن/عام بحلول 2025.. بغض النظر عن تفاصيل الموقف السياسي للدول الغربية من زحف الجيش الوطني على طرابلس، فإنه عمليًّا يعتبر متسامحًا.**

خروج تركيا صفر اليدين من معركة الغاز، أصابها باليأس، ما دفعها لانتهاج استراتيجية «حافة الهاوية».. حماقة الاندفاع قد تشعل فتيل الحرب.. الجيش الوطني الليبي، حارس الباحة الغربية لأمننا القومي، رصد تكثيف تركيا عمليات دفع الخلايا الإرهابية المنسحبة من سوريا، لدعم ميليشيات طرابلس، واتخاذها مركزًا لقيادة تحركاتها في الشمال الإفريقي، فقرر بدء معركة التحرير.. مخاطرة محسوبة ضمن عملية تجهيز الميدان لـ«حرب الغاز»، وقطع الطريق أمام محاولات استخدام ليبيا كقاعدة انطلاق للخلايا التي تسعى لتكرار تجربة «العشرية السوداء» المريرة في الجزائر.. «القاعدة» و«الإخوان» برعاية تركية قطرية يشاركان في موجة جديدة من الفوضى تعصف بليبيا والجزائر، وهما ضمن الأطراف المستهدفة مباشرة من «حرب الغاز».

تحليل «معركة الغاز» على الساحتين الليبية والجزائرية، يفسر كل ما يحدث بهما من تطورات.. تركيا وقطر تخوضان أخطر جولات «حرب الغاز» على الأرض الليبية.. قطر تضخ مليوني طن سنويًّا من الغاز المسال للسوق الأوربية منذ 2007، من خلال شركتي توتال وديستريكت جاس، وتركيا وقعت اتفاقًا مع النمسا وبلغاريا ورومانيا والمجر يوليو 2009، يقضي باستقبال الغاز القطري لتسييله، ثم تصديره لأوربا، تميم وأردوغان وقعا عدة اتفاقات لتقنين ذلك.. لكن قطر عجزت عن التوسع للوفاء بتطلعاتها المشتركة مع تركيا، بسبب عدة عوامل، الأول: شراء شركة «غازبروم» الروسية حقوق تسويق الغاز النيجيري «تاسع أكبر احتياطي في العالم»، واتفاقها على بناء مصافٍ، ومحطات توليد طاقة، ومد أنابيب تصدير لأوربا عبر الأراضي الليبية، ثم استحواذها على نصف حصة «إيني» الإيطالية في ليبيا، ما مثل تهديدًا لتطلعات قطر نحو

الاحتفاظ بمركزها الرائد كمصدر للغاز للسوق الأوربية.. الثاني: اكتشاف شركة توتال حقل غاز «NC7» العملاق بحوض غدامس، وشراؤها حق الامتياز فيه 2009، بالتنسيق مع قطر في إطار اتفاق الشراكة الموقع بينها وبين «الغاز القطرية» 2006، لكن ليبيا عرقلت تنفيذه، باشتراطها عدم دخول شريك ثالث في الاتفاق، ما يفسر قيام فرنسا وقطر بالدور الرئيسي في الإطاحة بنظام القذافي ونشر الفوضى في البلاد.. بعد سقوط النظام 2011 نجحت فرنسا في السيطرة على 35 % من الغاز الليبي، بالاتفاق مع المجلس الانتقالي، الذي ربطته بالنظام القطري علاقات وثيقة.

الطعنة الثالثة الموجهة لقطر من ليبيا كانت فشل محاولتها الاستحواذ على الغاز الليبي عن طريق شركة «جلينكور» العملاقة للتجارة والتعدين، التي تمتلك نسبة كبيرة من أسهمها، والمشين أنها بمجرد تعيين فايز السراج رئيسًا لحكومة الوفاق في ليبيا أواخر 2015، تمكنت من الحصول على الحقوق الحصرية لتسويق إنتاج حقلي «السرير ومسلة» اللذين يشكلان 20 % من الغاز الليبي، إلى أن استولت على حصتها شركتا «بي. بي ورويال داتش شل» في نهاية 2018.. الرابعة: فشل عملاء قطر في ليبيا في محاولتهم تأسيس مؤسسة للغاز، للسيطرة على عصب الاقتصاد، الذي يمثل فيه الغاز 85 % من الثروات الطبيعية الليبية، ما يبرر حرصها على عرقلة أي جهود لتسوية الأزمة الليبية سياسيًّا، حتى لا تعود لسوق الغاز كمنافس.. المثير أن شكري غانم، وزير النفط الليبي، الذي وقع اتفاق 2009 تم اغتياله بالنمسا في إبريل 2012، كما اغتيل كريستوفر مارجيري، مدير توتال، وشريكه في توقيع الاتفاق، في العاصمة الروسية موسكو أكتوبر 2014، عمليات مخابرات وتصفيات جسدية تنطلق من مصالح دول وصراعات كبرى، ترد على كل من يتساءل عن أبعاد المؤامرة التي تتعرض لها المنطقة، ومدى شراسة ومخاطر «حرب الغاز» التي تستهدفنا.

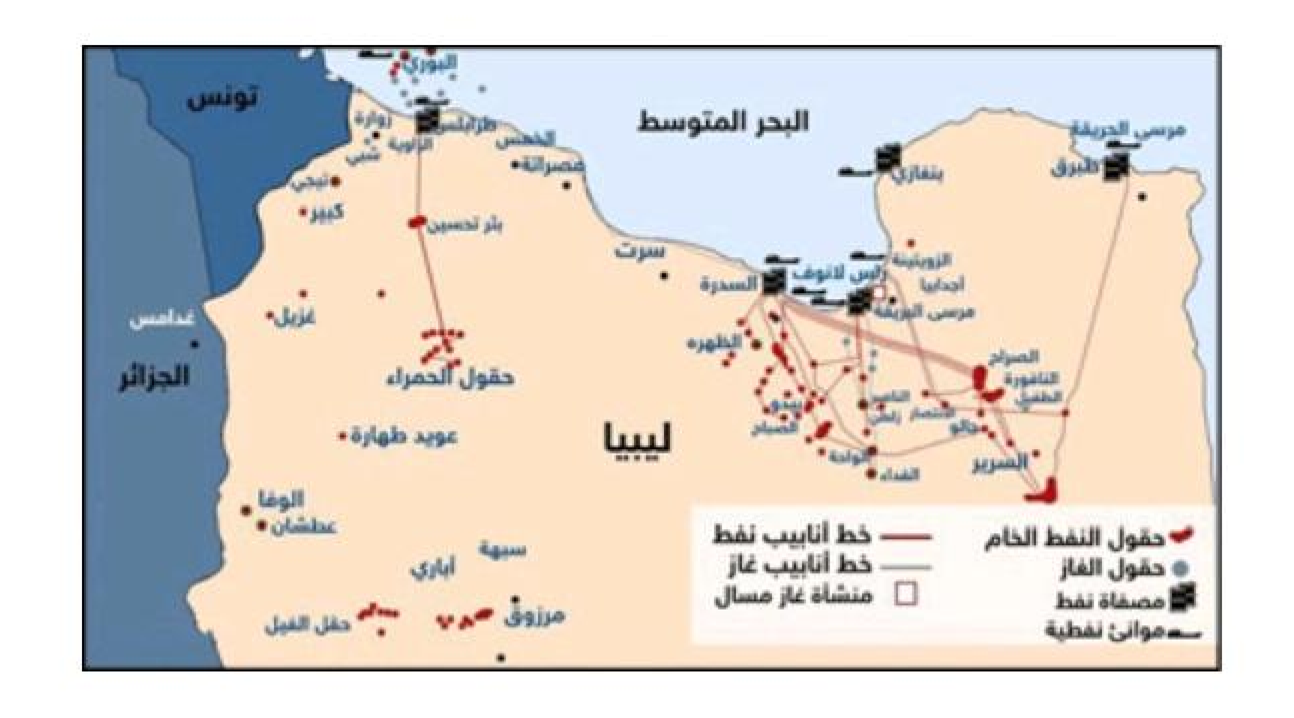
احتياطي الغاز الليبي يبلغ تريليونًا وخمسمائة وثلاثين مليار متر3، في المرتبة الثامنة عربيًّا، والـ23 عالميًّا، وطاقة إنتاج الغاز المسال 10 ملايين طن/عام

بحلول 2025.. بغض النظر عن تفاصيل الموقف السياسي للدول الغربية من زحف الجيش الوطني على طرابلس، إلا أنه عمليًّا يعتبر متسامحًا؛ لأن حفتر تمكن خلال الأعوام الماضية من مواجهة المخططات الإرهابية التي استهدفت منصات الغاز وأنابيب ضخ البترول، وقطع خطوات عملية في الحد من عمليات الهجرة غير الشرعية، وهذا هو الأهم لأوربا.. فرنسا تزعجها انعكاسات التدهور الأمني على أوضاع دول الصحراء، خاصة تشاد والنيجر، ما يفسر اتفاقها مع مصر على وضع حد للتدهور الأمني، وفرض الاستقرار.. أمريكا أميل لاستمرار الفوضى ما قد يحد من صادرات ليبيا للغاز، ويتيح لها تصدير الغاز الصخري.. إيطاليا منحازة للسراج، وترى في استمرار الفوضى إبقاءً للأمل في استعادة نفوذها على ليبيا، مستعمرتها القديمة.. بريطانيا تؤيد السراج وتدعم الإخوان.. أوربا ليست في وضع يسمح لها بالتحرك العسكري، تجنبًا للصدام مع مصر، وخشية إعطاء مبرر للتدخل الروسي دعمًا لحفتر؛ لأن الجيش ربما كان المدخل لاستعادة نفوذها القديم، والاستقرار يسمح بوصول الغاز النيجيري لأوربا.

لم نهدف بالطبع لتغطية معركة تحرير طرابلس، وانما استهدفنا التأكيد على أن كل ما يحدث هناك يرجع إلى أن «ليبيا في قلب معركة الغاز».

11 إبريل 2019

* * *




## الغاز والبترول في ليبيا

# 21 الجزائر في أتون حرب الغاز



**أحد مبررات استهداف أمريكا للجزائر يرجع إلى سعيها لضرب المصالح الفرنسية فيها وفي مالي، وبالتالي وقف تدفق الغاز الجزائري لأوربا، واستبداله بنظيره الأمريكي، أو القطري، على أن يتم ضخه عن طريق تركيا؛ ضمانًا للتحكم في سوق الغاز الأوربية.**

الغاز الجزائري منافس شرس للغاز القطري والإيراني بالأسواق الأوربية؛ نظرًا لقرب الجزائر لأوربا، وارتباطهما بأربعة خطوط أنابيب؛ الأول: إنريكو ماتـّي «ترانس ميد»، يمتد من حقل «حاسي الرمل» إلى إيطاليا عبر تونس وجزيرة «صقلية».. الثاني: خط «جالسي» لسردينيا ثم شمال إيطاليا وسلوفينيا، الثالث: «ميد جاس» يمتد من «حاسي» حتى ميناء بني صاف، ثم يتجه بحرًا حتى شاطئ ألمرية بإسبانيا، الرابع: «خط فاريل» من «حاسي» برًّا عبر المغرب إلى «قرطبة»، ومنها لشبكتي التوزيع بإسبانيا والبرتغال.

الجزائر بدأت مد خط جديد سبتمبر 2018؛ تلبية للطلب الأوربي المتزايد، ولتقليل الاعتماد على «خط فاريل»، نتيجة للتوجس من احتمال إغلاق المغرب له بنهاية التعاقد 2021، بعد تطوير كشوفاتها الغازية، وسعيها للتحول إلى منافس.. الخط الجديد طوله 200 كم، سعته 4.5 مليار متر3/عام، يربط خطي «ميد جاس» بـ«فاريل» قبل دخوله الأراضي المغربية؛ ما يسمح بضخ ملياري متر مكعب إضافية في «ميد جاس»؛ لتصل طاقته الإجمالية إلى 10 مليارات متر3/عام، قابلة للزيادة إلى 12.5 مليار، دون الاعتماد على القطاع العابر للأراضي المغربية، ويدخل الخدمة 2020.. الجزائر اتفقت مع نيجيريا على مد خط أنابيب بطول 4128 كم، لتصدير 30 مليار متر مكعب من الغاز لأوربا عبر النيجر منذ الثمانينيات، تعثر الاتفاق حتى تقرر التنفيذ أكتوبر 2018، بتكلفة 20 مليار دولار.. اكتمال شبكة الأنابيب بخطوطها الخمسة يمكن الجزائر من تلبية 30 % من احتياجات أوربا.

الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث احتياطي الغاز، والخامسة عشرة من حيث احتياطي النفط في العالم، أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا، ثالث

مورد للغاز لأوربا بعد روسيا والنرويج، المصدر الأول للغاز إلى دول جنوب أوربا، أكبر مستورديه إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وتركيا، تمتلك 6 محطات للإسالة تمثل أكثر من نصف المحطات الموجودة بإفريقيا، وتُعتبر في المركز السادس أو السابع عالميًّا من حيث تصدير الغاز المسال، ولديها خطط طموحة للتنقيب عن النفط والغاز في عدد من الحقول البرية والبحرية، وبناء العديد من المصافي لتنشيط صناعة البتروكيماويات.. أهمية الجزائر في مجال حرب الغاز ترجع إلى أنها دولة منتجة، تمتلك أكبر شبكة أنابيب تصدير لأوربا، وأكبر طاقة تسييل، إضافة لكونها دولة ترانزيت لعبور الغاز النيجيري لأوربا، عنصر واحد من هذه العناصر يكفي لاستهدافها، فما بالنا ولديها كل العناصر؟!

أحد مبررات استهداف أمريكا للجزائر يرجع إلى سعيها لضرب المصالح الفرنسية فيها وفي مالي، وبالتالي وقف تدفق الغاز الجزائري لأوربا، واستبداله بنظيره الأمريكي، أو القطري، على أن يتم ضخه عن طريق تركيا؛ ضمانًا للتحكم في سوق الغاز الأوربية.. قطر تنفذ المخطط الأمريكي بتقديم الدعم المباشر لـ«جبهة الإنقاذ» المتعاونة معها بالجزائر، التي نجحت في ركوب موجة الاضطرابات، وتأجيج الشارع الجزائري ضد بوتفليقة، حتى انتهت باستقالته.. وتزاحم النفوذ الفرنسي في مالي، بفتح سفارة لها في الشمال، وقنصلية في الجنوب، وإقامة معسكرات لتدريب الإرهابيين، كما وفرت لهم الدعم المالي واللوجيستي، وأمدتهم بالسلاح والذخائر والمعدات، وفتحت منابر سياسية وإعلامية تخدم وجودها، المغرب اتفق مع نيجيريا على مشروع مد الخط الإقليمي لأنابيب الغاز بطول 5660 كم، ليضخ في أوربا، بعد مروره على بنين وتوجو وغانا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو وجامبيا والسنغال وموريتانيا والمغرب.. دول العبور ستستوفي احتياجاتها من الخط الذي تبلغ تكلفته 25 مليار دولار، وقدرته 30-40 مليار متر3/عام.

اضطرابات الجزائر تتزامن مع السعي الأمريكي للسيطرة على إنتاج الطاقة في فنزويلا، بهدف إنشاء خط أنابيب يصل إلى أوربا عبر مالي وموريتانيا، حتى

تضعف الجدوى الاقتصادية لخط الغاز الروسي مع ألمانيا، وتعيد رسم خريطة الغاز بما يحقق الهيمنة الأمريكية، الجزائر تسعى لإقناع الشركات الأمريكية بالاستثمار في تطوير حقول النفط الصخري على أراضيها، لكنها حرب كونية، تقع دول غاز المتوسط في قلبها.

الضغوط ضد الجزائر تتصاعد، إلى حد محاولة بعض المتظاهرين تصعيد الأمور بهدف الصدام مع الجيش؛ أملًا في تدهور الموقف، ووقف إنتاج الغاز.. ما شهدته مواقع الإنتاج ومحطات الإسالة من عمليات إرهابية خلال السنوات الماضية كان يندرج في هذا الإطار.. لكن التوقيت الراهن يشكل مرحلة حرجة في تاريخ الجزائر؛ لأن معظم عقودها الخاصة بتوريد الغاز لأوربا تنتهي 2019/2021، التعاقدات تكفل تزويد إسبانيا بتسعة مليارات متر مكعب/عام لتسع سنوات، وتركيا بـ5.4 مليار متر مكعب لخمس، ولا تزال المفاوضات جارية مع إيطاليا؛ لأن هناك خلافات بشأن الأسعار وشروط التجديد؛ لذلك تراهن أمريكا وقطر على إخراجها من ساحة المنافسة قبل التسوية والتجديد للاستيلاء على حصتها.. وتراهن تركيا على أن ذلك قد يتيح الفرصة لتمديد «التيار التركي».. والحقيقة أن حسابات المنافسين لا ترتكز على قراءة صحيحة للموقف، فالحرب الأهلية خلال «العشرية السوداء» لم تعرقل عمل قطاع الطاقة، بل ارتفعت خلالها صادرات الغاز والنفط، واتسعت الاستثمارات الأجنبية في القطاع، واكتمل بناء خط أنابيب «فاريل» لإسبانيا؛ ذلك أن معظم منشآت النفط والغاز تقع بالمناطق النائية، الخالية من السكان، البعيدة عن العمران.. وحتى هجوم «القاعدة» ضد مجمع عين أميناس لإنتاج الغاز، الذي وقع إبان موجة النشاط الإرهابي الذي قادته قطر 2013، وأوقع 40 عاملًا قتلى، لم يؤثر لا على الإنتاج ولا على التصدير.

* * *

إغراق الجزائر في مستنقع الجولة الثانية من «الخريف العربي» محاولة أمريكية قطرية تركية؛ للإطاحة بها خارج دائرة المنافسة بسوق الغاز الأوربية،

مستغلين الانعكاسات السلبية لانخفاض الأسعار، الذي ساد على مدى السنوات الأربع الماضية؛ من تضخم وبطالة «28%».. تباطؤ معدلات النمو «1.6%».. تراجع قيمة العملة.. وانخفاض الاحتياطيات النقدية من 117 مليار دولار 2014 إلى 67 مليارًا.. والأهم والأخطر، انتشار الفساد على نحو يمثل استنزافًا كبيرًا للعائدات؛ فعلى مدى السنوات العشرين الماضية كسبت الجزائر قرابة تريليون دولار من مبيعات الطاقة، لكن 300 مليون منها على الأقل لم يتم تسجيلها! الجزائر يتم استهدافها ضمن حرب الغاز الضارية، وهي تمر بأصعب الظروف، وتعاني أشد المعاناة، الجزائر تندرج ضمن مخطط كبير لإعادة ترتيب الأوضاع بالمنطقة؛ لأنها «في أتون حرب الغاز».

19 إبريل 2019



# 22 السودان في قلب صراعات النفط والغاز



**ما لم يحسبه الاستعمار الجديد أن مصالح الجنوب والشمال عميقة ومتشابكة، وأن الانفصال أغرى أعداء الوطن بالمزيد من التفتيت؛ مما يفسر نشوب الحرب الأهلية في الجنوب نفسه، فأكلت الأخضر واليابس على مدى السنوات الخمس الماضية «2013/2018».**

مصر ظلت لعقود تحتمل موجات «رياح الهبوب» التي تعصف بأمنها من الجنوب، وبلا مقدمات.. تحملت لأنها الشقيقة الكبرى، خاصة توجهات نظام البشير في علاقاته مع قطر، تركيا، إيران، إثيوبيا، ومع تنظيم الإخوان الإرهابي، رغم ذلك ظللنا مؤيدين لاستقراره، رفضًا لتداعيات الفوضى، وسوء المنقلب، حتى قرر الشعب السوداني الجنوح للتغيير.. الرئيس المخلوع نُقل من بيت الضيافة «الرئاسي» بمجمع وزارة الدفاع، إلى جناح المعتقلين السياسيين بسجن كوبر، ليلحق بالعشرات من رموز نظامه، في نفس الزنازين التي خرجت منها القيادات المعارضة.. الحركة الشعبية لجنوب كردفان والنيل الأزرق أعلنت هدنة من جانب واحد، تعبيرًا عن حسن نيتها في السعي للسلام؛ لأن معظم الخصومات التي كادت تقطع أوصال الدولة غلب عليها طابع الخصومة الشخصية مع نظام البشير، وتعصبه الطائفي.. والأخطر عدم إدراكه لأبعاد اللعبة الدولية، والصراعات الضارية حول النفط والغاز، التي سعت للبحث عن مبررات للتدخل، وانتهت بانفصال الجنوب بدعوى الصراع بين المسلمين والمسيحيين، وكادت دارفور تلحق بها، بدعوى العداء بين العرب والإثنية الإفريقية.

التنافس الأمريكي الصيني

شركة «شيفرون» الأمريكية احتكرت امتياز استخراج النفط السوداني منذ 1974، حفرت 90 بئرًا حتى 1983، كانت ثلاثون منها منتجة وواعدة.. العلاقات السودانية الأمريكية تعرضت لأزمة كبرى؛ نتيجة تطبيق جعفر نميري لقوانين وصفها بالإسلامية.. الشركة سحبت استثماراتها، وأمريكا فرضت عقوبات اقتصادية 1997، بزعم رعايته للإرهاب، تم تفعيلها اعتبارًا من 1988..

حكومة الإنقاذ اتصلت بشركات خارج نطاق السيطرة الأمريكية 1991 للحلول محل شيفرون.. وشكلت كونسورتيوم «الائتلاف التجاري» من شركات «الصينية الوطنية» 40 %، «بتروناس الماليزية» 30 %، «تلسمان الكندية» 25 %، والحكومة السودانية 5 %.. كما شيدت مركزًا لتجميع النفط بحقل هجليج بولاية جنوب كردفان، مدت منها خط أنابيب لشاطئ البحر الأحمر بطول 1600 كم.. وبعد وصول الإنتاج إلى 160 ألف برميل/يوم، تم تغطية الاحتياجات المحلية، وبدأت عمليات التصدير من ميناء بشائر، الذي أنشئ خصيصًا لذلك 1999.

الشركة «الصينية» قامت بدور رئيس في عمليات الاستكشاف والإنتاج ونقل الخام وتصديره وبناء المنشآت والمرافق الداعمة من مراكز معالجة وخطوط أنابيب وموانئ للتصدير ومصفاة الخرطوم.. ووضعت برنامج تدريب وفر مهارات فنية وطنية غطت معظم احتياجات القطاع.. وجهزت البنية التحتية لأكبر حقل نفطي «الروَّات» بولاية النيل الأبيض، بين الشمال والجنوب؛ مما رفع مخزون النفط لـ165 مليون برميل فبراير 2018، وضاعف إنتاجيته إلى 40.000 برميل، الحقل تسلمته شركة ستامبر الكندية لتشغيله، الآبار الخمس الأولى التي تم حفرها تنتج 2.500 برميل، والشركة الكندية تدعي أن طاقته الإنتاجية تصل لـ300 ألف برميل، بعائدات سنوية سبعة مليارات دولار، وقد بدأ مد خط أنابيب 37 ميلًا لنقل الخام.

انفصال الجنوب

الصين أكبر شريك اقتصادي واستراتيجي للسودان، استثماراتها 10 مليارات دولار، وخلال القمة الإفريقية الصينية سبتمبر 2018 وعدت باستثمارات جديدة «10 مليارات دولار»، بخلاف إعفائه من الديون الحكومية المتراكمة حتى 2015، وقدرها «10 مليارات دولار».. دخولها ساحة التنافس على النفط أربك الحسابات الأمريكية؛ لأنه سمح بتحقيق السودان للاكتفاء الذاتي وبدء التصدير، ووفر عائدات معتبرة أعادت التوازن للميزانية، وحققت الثبات لسعر

الصرف، وهبطت بمعدلات التضخم، والأهم أنه كسر طوق العزلة، وجعل السودان مقصدًا للمستثمرين؛ مما أفشل خطة الحصار، ودفعهم للانتقال إلى الخطة البديلة التي بدأت بمحاولات تخريب أنابيب التصدير وحقول الإنتاج، لكنها لم تكن فعالة، وانتهت باستخدام النفط كإحدى أدوات الصراع بين الشمال والجنوب.. الإدارة الأمريكية والكونجرس مارسا ضغوطًا على الشركات الكندية والأوربية لوقف العمل والانسحاب، لكن ذلك لم يكن فعالًا نتيجة لوجود الشركات الصينية والروسية والماليزية والهندية؛ مما يفسر مضاعفة الدعم المادي واللوجيستي لحركة تمرد الجنوب، حتى تم الانفصال، ضمن صخب الموجة الأولى من «الخريف العربي» يناير 2011، وآل 75 % من حقول النفط للدولة الوليدة التي عجزت عن تشغيلها، فتراجع الإنتاج من 500.000 برميل/ يوم قبل الانفصال إلى 72.000 مطلع 2018.. «الخريف العربي» في موجتيه الأولى 2011، و«الملحق» الذي بدأ في الجزائر والسودان مؤخرًا، كان أحد أسلحة حرب الغاز والنفط بالمنطقة.

## دارفور ومثلث الأزمات

شركتا شيفرون وتوتال اكتشفتا وجود أحواض رسوبية غنية بالنفط في دارفور في سبعينيات القرن الماضي، والخرائط الحكومية الأمريكية أظهرت دارفور كواحدة من ثلاث مناطق بإفريقيا جنوب الصحراء تعتبر الأهم استراتيجيًّا لمستقبل الطاقة بالمنطقة، فالإقليم يقع بتروجيولوجيًّا وسط أحواض بترولية عند ملتقى الأخدودين الإفريقيين؛ الشرقي الممتد من كردفان لجنوب السودان، والأوسط حيث حزام شمال إفريقيا وخليج غينيا.. دارفور ليس بها صراع إسلامي مسيحي كما في الجنوب؛ لأن معظم سكانها من المسلمين المعتدلين، لكن الحرب الأهلية تلبست في ثوب الصراع بين العرب والأفارقة! مجازر رواندا راح ضحيتها أكثر من مليون مدني.. جيش الرب الأوغندي ذبح 100 ألف، واختطف من الأطفال مثلهم.. ميليشيات قبائل الجنجويد العربية بدارفور بدأت هجماتها على المدنيين الأفارقة منذ ما قبل

الثمانينيات، ما أدى لنزوح قرابة 2 مليون من السكان عن قراهم، وقتل 300 ألف مدني.. لكن الاهتمام الدولي بدارفور فاق نظيريه عدة مرات؛ بسبب ثراء المنطقة بمصادر الطاقة، إجمالي احتياطيات النفط المحتملة هناك يُقدر بخمسة عشر مليار برميل، والبحوث السيزمية تشير إلى احتياطيات تفوق ذلك.

التنقيب عن النفط منتصف العقد الأول من القرن الحالي ضاعف من ضراوة الصراع.. اكتشف جنوب غرب الفاشر شمال دارفور، ودخل حقل سفيان شرق دارفور دائرة الإنتاج 2015، مما فاقم من الصراع، وتزاحمت أكثر من عشرين شركة عالمية بالإقليم.. أمريكا كانت أكبر المستثمرين، حلت محلها الصين، خط الأنابيب الصيني ينقل نفط جنوب دارفور إلى البحر الأحمر لتصديره للصين، وعلى الجانب الآخر من دارفور يستخرج النفط التشادي ومنه لخط أنابيب شيفرون وإكسون موبيل متجهًا لأمريكا عبر الأطلسي، وإلى شمالهما يقع حقل الكفرة والحقول النفطية الليبية.. ليس من قبيل الصدف أن ذلك هو مثلث الأزمات، الذي يشهد أكثر الصراعات والحروب الأهلية ضراوة في القارة السمراء.

مناطق التنقيب الجديدة

بمجرد رفع العقوبات أكتوبر 2017، استعان السودان بشركة «BHGE AGE COMPANY» الأمريكية، لاستغلال الغاز المصاحب بآبار النفط لتوليد الكهرباء، وأعطى أولوية للحقول التي يعمل بها كونسورتيوم «الائتلاف» غرب كردفان، لتغذية محطة الكهرباء المحلية، على أن تمتد لولايتي سنار بالوسط والبحر الأحمر بالشرق، وفي محاولة لعبور الأزمة طرح السودان 15 منطقة للاستثمار الدولي تضم حقول نفط جديدة اعتبارًا من مارس 2018، أعقبها بـ10 مناطق أخرى، كما طُرح مشروع ضخم للاستثمار بمدينة الغاز الصناعي، القائم على تكنولوجيا الزيت الصخري الأمريكية بولاية سنار، وزيادة السعة التخزينية لمصفاة الخرطوم لتغطي كامل استهلاك البلاد من المواد البترولية، ومد خطوط الأنابيب من مناطق الإنتاج والتخزين لتغطية كل المناطق، واستخراج النفط

والغاز من المواقع التي تحتاج لتكنولوجيا عالية واستثمارات ضخمة.. وتعاقد مع شركة «ميركانتل جنرال إنترناشونال» البريطانية لترويج الفرص الاستثمارية لدى شركات النفط البريطانية، ونقل التكنولوجيا البريطانية إلى الصناعات النفطية بالسودان.

جهود المصالحة

ما لم يحسبه الاستعمار الجديد أن مصالح الجنوب والشمال عميقة ومتشابكة، وأن الانفصال أغرى أعداء الوطن بالمزيد من التفتيت؛ مما يفسر نشوب الحرب الأهلية في الجنوب نفسه، فأكلت الأخضر واليابس على مدى السنوات الخمس الماضية «2013/2018».. الجنوب الذي يعاني تدني الخدمات الأساسية يمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي بإفريقيا جنوب الصحراء، لكنه يفتقد لمنافذ بحرية.. حاول التصدير عبر كينيا وأوغندا وتنزانيا على المحيط الهندي، لكنها جميعًا تحتاج لوسائل نقل، باستثمارات ضخمة، قد لا تشجع عليها حالة عدم الاستقرار.. الطرفان، الجنوب والشمال، اقتنعا بحتمية التعاون، تحقيقًا للفوائد والمصالح المتبادلة، التي تعود على شعبيهما بالنفع.

الخرطوم وجوبا وقَّعتا اتفاقية لإعادة تشغيل حقول نفط الجنوب يونيو 2018، بإنتاج 20.000 برميل/يوم، ترتفع لـ360 خلال 3 سنوات، استند على التسويات المالية المتعلقة بالانفصال، والمقدرة بـ3 مليارات دولار، إضافة لمليار قيمة رسوم نقل النفط الجنوبي إلى موانئ تصديره بالشمال، واتفقتا مع شركتي «TECHNOTEC» و«NORTHSIDE» الروسيتين على تولي تشغيل هذه الحقول يوليو 2018، كبداية لإنعاش اقتصاد الدولتين.. اعتصامات الخرطوم أدت لانخفاض إنتاج نفط الجنوب من 170 ألف برميل/يوم إلى 135 ألف برميل؛ نتيجة لعودة طواقم سودانية كانت تعمل بحقول الإنتاج للمشاركة في الاعتصامات، فضلًا عن عدم وصول بعض المواد الكيماوية التي تستخدم في عملية الإنتاج من ميناء بورسودان.. الشمال والجنوب تجاوزَا الأزمة، التي نأمل أن تكون آخر الأزمات، ضمن الصراعات الدولية حول النفط والغاز بالسودان.

20 مايو2019

# للتواصل مع الكاتب: جمال طه

e.mail: gtaha2003@yahoo.com

صفحة الفيسبوك :

https://www.facebook.com/gamal.taha? epa=SEARCH_BOX

# Table of Contents

## Landmarks